وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة :

خاطر إسمهان

تحت إشراف الدكتورة :

د/ رايس حدة

السنة الجامعية : 2013/2012

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى زوجي وشريك حياتي " محمد أمير " ، الذي لم يدخر جهدا لمساعدتي.

.... أدامك الله دعما وسندا لي في أعمالي القادمة.

إلى منبع الحنان الذي لا يفنى ، إلى والدتي الغاليتين " خديجة و نعيمة ".

.... لا تنسوني بدعواتكم النيرة والدتي.

إلى الذي تعب لنرتاح نحن ،إلى الواعظ والمربي الأول ، إلى أبي " أحمد " و أبي " نصرالدين"

.... أرجوا من الله أن تكونا فخورين بي .

إلى صديقتاي وأختاي " آية و إيمان " ، إلى أخي عبد الله والكتكوت المدلل أكرم.

إلى فاتح ورمضان ، إلى جميع أفراد عائلتي و أصدقائي.

.... إليكم أهدي ثمرة عملي

كلمة شكر

(... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ...)

سورة النمل الآية { 19 }

أقدم شكري و وإمتناني الخالص إلى الدكتورة "**رايس حدة** " المؤطرة لعملي هذا ، والتي لم تبخل علي بالنصائح والتوجيهات التي كانت بمثابة النور لي للإرتقاء بعملي هذا إلى مستوى أفضل. فلكي مني أستاذتي خالص الشكر والإمتنان.

كما أقدم شكري إلى أخي و أستاذي " خاطر طارق " الذي منحني من وقته الكثير ، وساعدني كثيرا ، فشكرا جزيلا .

كما أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث .

فهرس المحتويـــــــــــــــــــــــات

الإهداء I

كلمة الشكر II

فهرس المحتويات III

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VIII

الملخص باللغة العربية IX

الملخص باللغة الأجنبية..... X

المقدمـــــــــــــــــــة

العامـــــــــــــــــــــــــــــــة (أ-ح)

تحديد إشكالية البحث..... ب

فرضيات البحث..... ت

أسباب اختيار الموضوع..... ت

أهمية البحث ..... ت

أهداف البحث ..... ث

منهجية البحث..... ج

الدراسات السابقة ..... ح

الفصل الأول:ماهية التكامل الإقتصادي وأهم التجارب الرائدة به(01- 59)

تمهيد **01**

المبحث الأول: : ماهية التكامل الإقتصادي..... **02**

المطلب الأول: مفهوم التكامل الإقتصادي..... **02**

المطلب الثاني:أهمية التكامل الإقتصادي..... **04**

المطلب الثالث :مراحل التكامل الاقتصادي **05**

المبحث الثاني : دوافع وتكاليف التكامل الإقتصادي والآثار الناجمة عنه **10**

المطلب الأول :مزايا ودوافع التكامل الإقتصادي **10**

المطلب الثاني : تكاليف التكامل الإقتصادي..... **14**

المطلب الثالث : الآثار الناجمة عن التكامل الإقتصادي **13**

المبحث الثالث : مقومات التكامل الإقتصادي ومعوقاته. **17**

المطلب الأول : مقومات التكامل الإقتصادي **17**

المطلب الثاني : معوقات التكامل الإقتصادي **21**

المبحث الرابع : تجارب بعض الدول في مجال التكامل الإقتصادي..... **23**

المطلب الأول : البعض من تجارب الدول المتقدمة **23**

المطلب الثاني : بعض تجارب الدول النامية **37**

المطلب الثالث : التكامل الإقتصادي العربي **24**

26

خلاصة الفصل .....

الفصل الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر " مقاربة نظرية " (61-116)

تمهيد **61**

المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر **62**

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر..... **62**

المطلب الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر..... **64**

المطلب الثالث : التصنيفات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر..... **31**

المبحث الثاني : التفسيرات النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته..... **71**

المطلب الأول : النظريات المفسرة لجدوى الإستثمار الأجنبي المباشر..... **71**

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لدوافع الإستثمار الأجنبي المباشر..... **74**

المطلب الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر. **84**

المبحث الثالث : محفزات ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر..... **93**

المطلب الأول : حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر..... **93**

المطلب الثالث : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر..... **99**

المبحث الرابع : تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتكامل الإقتصادي وإتجاهاته الحديثة **101**

المطلب الأول : إيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر..... **101**

المطلب الثاني : علاقة التكامل الإقتصادي بالإستثمار الأجنبي المباشر..... **106**

المطلب الثالث : إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر وتطوراته..... **108**

خلاصة الفصل **116**

الفصل الثالث : دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي (118- 160)

تمهيد **118**

المبحث الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي ودوافعه وأهدافه..... **119**

المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي **119**

المطلب الثاني : محطات مهمة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي.. ..... **124**

المطلب الثالث : دوافع وأهداف تأسيس مجلس التعاون الخليجي..... **128**

المبحث الثاني : الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون الخليجي ومقوماته ومعوقاته..... **128**

المطلب الأول :مقومات التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي..... **129**

المطلب الثاني :معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي..... **131**

المطلب الثالث : الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي **133**

المبحث الثالث : مظاهر تفعيل الإستثمار الأجنبي بدول مجلس التعاون الخليجي..... **143**

المطلب الأول : مقومات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي.. **144**

المطلب الثاني : السياسات والحوافز الممنوحة لجذب وتفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر بدول المجلس..... **148**

المبحث الرابع : إتجاهات وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي **150**

خلاصة الفصل **160**

الخاتمة العامة (162-164)

الخلاصة العامة 162
نتائج اختبار الفرضيات 162
نتائج البحث 163
التوصيات المقترحة 164
آفاق البحث 164

قائمة المراجع (166-175)

I المراجع العربية 166
II المراجع الأجنبية 174
III المواقع الالكترونية 175

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوروبي في الفترة (2005-2010)	30
02	نسب البطالة في دول الإتحاد الأوروبي في الفترة (2005-2010)	32
03	الأداء الإقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي في 2011	33
04	نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الآسيان في الفترة (2005-2011)	40
05	بعض المؤشرات الإقتصادية لدول الكوميسا في الفترة (2007 – 2011)	45
06	أشكال الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر	96
07	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الآسيان في السنوات (2005،2007،2011)	106
08	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في الفترة (2001-2009)	114
09	الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2005 م-2010 م)	127
10	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2004-2012)	127
11	التجارة البينية لدول المجلس للفترة (1982 م – 2005 م)	129
12	المجلس في الفترة (2000-2004) لدول العالمية بالتجارة مقارنة البينية التجارة تطور	130
13	التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي بالفترة (2003 م -2007 م)	131
14	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2003 م- 2007 م)	134
15	السياسات والحوافز لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر بدول المجلس	140
16	حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المملكة العربية السعودية في الفترة (1990-2010)	144
17	تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من عمان والكويت	146

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الصادرات والواردات السلعية فيما بين دول الآسيان والعام الخارجي للعام 2007	42
02	الصادرات والواردات (في مجال الخدمات) والميزان التجاري للآسيان في الفترة (2000 م – 2008 م)	43
03	أعضاء الكوميسا	46
04	مجمل التجارة الخارجية للكوميسا في الفترة (2004 م – 2010 م)	49
05	دورة حياة المنتج	77
06	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الكوميسا في الفترة (2000– 2009)	107
07	تطورات معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر في النافطا في السنوات (2008 ،2009 ،2010)	107
08	التدفقات العالمية الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، في أعلى 20 بلداً متلقياً، في سنتي 2009–2010	110
09	التدفقات العالمية الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر، أعلى 20 بلداً من بلدان المصدر،في سنتي 2009–2010	111
10	التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2002-2011) والإسقاطات المتعلقة بالفترة(2011 – 2013)	112
11	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2000-2012)	128
12	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2004 م-2009 م)	133
13	معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي بالفترة (2009 م – 2011 م)	135
14	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية في عام 2008 م	142
15	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الدول إلى دولة عمان في 2007 م	147
16	تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2004م–2006م)	148
17	تطور نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صافي رأس المال الثابت المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2004م–2006م)	163
18	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من وإلى مجلس التعاون الخليجي	150
19	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2008 م-2010م)	151

الملخص باللغة العربية

لقد أضحى التكامل الإقتصادي من ملامح العصر الحديث ، وتسارع بشكل كبير الإنضمام إلى تكتلات إقتصادية نظرا للمزايا التي تحملها هاته الأخيرة من إتساع حجم السوق والتوسع في حجم الإنتاج وخلق مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية ودفع عجلة النمو الإقتصادي وذلك باعتبار أن قيام التكتل يولد مناخ ملائم للإستفادة من التطور التكنولوجي والمساهمة في بناء قاعدة إقتصادية صلبة . هذا ما أدى بالدول التي تتوفر فيها المقومات المتجانسة إلى الإتحاد في شكل تكتلات إقتصادية ، ولقد كان من أبرز النقاط التي يركز عليها قيام تكتل إقتصادي هو تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر لكونه المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي ووجود إرتباط قوي بين معدلات الإستثمار ومعدلات النمو والتنمية الإقتصادية ودرجة النمو الإقتصادي للدول، فضلا عن أن الإستثمارات الأجنبية مصدر من مصادر تمويل المشروعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الإقتصادي.

مقدمة عامة

مـــــــقدمـــــــة

لقد برزت تحولات مهمة على الصعيد السياسي والإقتصادي جعلت العالم يتحرر من قيود الإشتراكية ويدور في فلك واحد ألا وهو الرأسمالية فحدثت حالة من الديناميكية على صعيد العلاقات الإقتصادية في مختلف دول العالم . وقد واكب هذه الحقبة من الزمن ظهور تجمعات ضمن مجموعة من الدول على شكل تكتلات إقتصادية والتي كانت في مجملها هادفة إلى تفعيل النمو الإقتصادي والنهوض بإقتصاد الدول المتكتلة لما لهذه التكتلات من مزايا كالتمتع بوفرات الحجم الكبيرواتساع حجم السوق وما يتبعه من توسيع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية وبذلك فإنها توفرمجال أكبر و فرص أكثر للتشغيل وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية بما يحقق النمو في الناتج و الدخل القومي،أي خلق مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية باعتبار أن قيام التكتل يولد مناخ ملائم للإستفادة من التطور التكنولوجي والمساهمة في بناء قاعدة إقتصادية صلبة .

فضلا عن عدة مزايا تكسبها الدول المنضمة إلى تكتل إقتصادي , هذا كله أدى بالدول التي تتوفر فيها المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة إلى الولوج إلى هذه القوقعة ، فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإرادة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على الاتحاد والعمل المشترك.وقد أسفر هذا الشعور عن تكوين اتحادات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي, ولعل أهم التكتلات الاقتصادية التي احتلت مكانا بارزا على الساحة الاقتصادية العالمية نجد الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (أبيك) .

هذا يعني أن التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة احتلت مكانة كبيرة على الساحة الاقتصادية الدولية. ولقد كان من أبرز النقاط التي يركز عليها قيام تكتل إقتصادي هو تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشرلكونه المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي ووجود إرتباط قوي بين معدلات الإستثمار ومعدلات النمو والتنمية الإقتصادية ودرجة النمو الإقتصادي للدول، فضلا عن أن الإستثمارات الأجنبية مصدر من مصادر تمويل المشرعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الإقتصادي.

مـــــــقدمـــــــة

<u>إشكالية البحث</u> :

إن قيام تكامل اقتصادي بين دول معينة يعتبر من مظاهر الإقتصاد المعاصر لإنتشاره الواسع في شتى بقاع العالم، فالدولة المنفردة لا يمكن أن تحقق ما يمكن تحقيقه عند إنضمامها لتكتل إقتصادي وفي هذا السياق يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي :

بإعتباره مناخ ملائم للتنمية الإقتصادية ولكون الإستثمار الأجنبي المباشر المحرك الأساسي للتنمية :

"ماهو دورالتكامل الاقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي ؟ "

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذا التساؤل، اعتمدنا على الأسئلة الفرعية، والتي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث :

- ماذا نعني بالتكامل الإقتصادي وماهي أشكاله ؟
- ماهي دوافع التكامل الإقتصادي ومقوماته ومعوقاته ؟
- ماهي الآثار الناجمة عن التكامل الإقتصادي وأهم التجارب الرائدة به ؟
- ما موقع الدول العربية من تجارب الدول المتقدمة ؟
- ما هي أهم المفاهيم المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر ؟
- ماهي الآثار المحتملة للإستثمارات الأجنبية المباشرة على إقتصاديات الدول المضيفة ؟
- ما علاقة التكامل الإقتصادي بالإستثمار الأجنبي المباشر ؟
- وكدراسة لدول مجلس التعاون الخليجي ،هل حقق هذا التكتل نجاحات تذكر ؟

مـــــــقدمـــــــة

فرضيات البحث :

بعدما قمنا بتحديد إشكالية البحث يمكننا تقديم الفرضيات الخاصة به على النحو التالي:

- أضحى التكامل الإقتصادي من أبرز معالم الإقتصاد الدولي .
- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أكثر المفاهيم الإقتصادية تعقيدا وغموضا كما يعتبر صلة الوصل بين العالم الخارجي والداخلي ، غنى عن أنه محرك مهم للتنمية الإقتصادية.
- الإنضمام إلى تكتل إقتصادي يحمل في طياته مقومات النجاح، يؤدي إلى النهوض بإقتصاد الدول المكونة له وإزدهار الإقتصاد و تفعيل العلاقات الخارجية ومن ثم تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر.

أسباب إختيار الموضوع :

- الميول الشخصي لهذا الموضوع.
- يدخل البحث في هذا الموضوع في صميم تخصص الإقتصاد الدولي.
- لأهمية موضوع التكامل الإقتصادي في ظل التحولات التي يشهدها العالم المعاصر.
- لإعتبار أن تحريك جانب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول وخاصة العربية كفيل بالنهوض بإقتصادها.
- تناول العديد من الباحثين البحث في هذا السياق . لكن لم يتم التطرق بشكل واضح إلى العلاقة الرابطة بين المتغيرين : التكامل الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية المتغيرات الإقتصادية محل الدراسة ، حيث يحتل موضوع التكامل الإقتصادي أهمية بالغة في ظل التغيرات الراهنة في المجتمع الدولي وعصر العولمة. كما أن إبراز إيجابيات تفعيل الإستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الإقتصادية. و تسليط الضوء على هذا الموضوع حافز لتفعيل الإستثمار بالدول العربية خاصة. وتوليد الإرادة للوحدة العربية.

مـــــــقدمـــــــة

أهداف البحث :

نحاول من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف الموالية :

- تسليط الضوء على الإطار الفكري والنظري وكذا التطبيقي للتكامل الإقتصادي وذلك بإبراز ماهيته وأشكاله و دوافعه ومقوماته وكذا أهم وأبرز التجارب الرائدة في التكامل الإقتصادي سواء بين الدول المتقدمة أو النامية أو الدول العربية .
- عرض وتقديم المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر وعرض أهم التفسيرات النظرية لهذا الأخير ومزاياه وعيوبه وكذا نهدف إلى دراسة أهم الإتجاهات الحديثة لتدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر .
- الربط بين المتغيرين الإقتصاديين " التكامل الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر " ومحاولة إبراز دور التكامل الإقتصادي في تفعيل أداء الإستثمار الأجنبي المباشر .

منهجية البحث :

للإجابة على إشكالية البحث وإختبار صحة الفرضيات المتبناة ، إعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي .

ففي الفصل الأول : اعتمد المنهج الوصفي لتقديم كل الجوانب المتعلقة بالتكامل الإقتصادي من مفهوم وأشكال ودوافع مرورا إلى مقومات هذا الأخير والعوامل المعيقة له ، واعتمد كذلك المنهج التحليلي في إبراز بعض التجارب الرائدة في مجال التكامل الإقتصادي فتطرقنا ببعض من التحليل إلى تسليط الضوء على كل من " الإتحاد الأوروبي ، تكتل النافطا ، الآسيان ، تكتل الكوميسا ، وأخيرا التكامل الإقتصادي العربي "

أما الفصل الثاني : أعتمد المنهج الوصفي لإستعراص كل جوانب الإستثمار الأجنبي المباشر بالتطرق إلى ماهيته وأشكاله وخصائصه مرورا إلى دوافعه وأهدافه والنظريات المفسرة له ومحدداته ، واعتمدنا المنهج التحليلي في هذا الفصل في دراسة تطورات وإتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر .

أما في الفصل الثالث فأعتمد المنهج التحليلي بصفة غالبة خاصة في دراسة مستويات الإستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والخارجة من دول مجلس التعاون الخليجي والأداء الإقتصادي لها وفيما يتعلق بالمنهج النظري فأستخدم في تقديم نشأة مجلس التعاون الخليجي وأهدافه ودوافعه وكذا مقومات ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي .

مـــــــقدمـــــــة

هيكل البحث :

يتضمن هيكل الدراسة على ثلاثة فصول جاءت في إطار التقسيم المقترح الذي يتوخى الوصول إلى أهداف البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية .

تضمن الفصل الأول الإطار النظري للتكامل الإقتصادي وجاء في أربعة مباحث, تناول المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي وتضمن تعريف وأهمية ومراحل التكامل الإقتصادي أما المبحث الثاني دوافع وتكاليف التكامل الإقتصادي والآثار الناجمة عنه وفيما يخص المبحث الثالث فتضمن مقومات التكامل الإقتصادي ومعوقاته , والمبحث الرابع إشتمل على تجارب بعض الدول في مجال التكامل الإقتصادي.

أما الفصل الثاني فقد خصص للبحث في ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقسيمه كذلك إلى أربعة مباحث يأتي مضمونها على النحو التالي : بالنسبة المبحث الأول فقد تم التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر , أما المبحث الثاني فتضمن التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته, أما المبحث الثالث فتناول محفزات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر , أما المبحث الرابع خصص لتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتكامل الإقتصادي وإتجاهاته الحديثة .

وفي الأخير أعد الفصل الثالث لدراسة وإختبار مدى دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر بدراسة لحالة دول مجلس التعاون الخليجي , حيث تضمن المبحث الأول نشأة مجلس التعاون الخليجي ودوافعه وأهدافه ، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ومقوماته ومعوقاته ، أما المبحث الثالث فتضمن مظاهر تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ، وفيما يخص المبحث الرابع فتناول إتجاهات وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي.

مـــــــقدمـــــــة

الدراسات السابقة :

إهتمت العديد من الدراسات السابقة في تخصص الإقتصاد الدولي بدراسة المتغيرين " التكامل الإقتصادي ، الإستثمار الأجنبي المباشر " ، وفي سياق بحثنا صادفتنا دراسات في هذا المجال يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

- **عبد الوهاب رميدي ، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية " دراسة تجارب مختلفة " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،2007/2006 :**

تناولت الدراسة عرض مفصل للإطار النظري للتكامل الإقتصادي مع عرض لبعض تجارب التكامل الإقتصادي في الدول النامية كالأسيان والكوميسا ، ومنطقة التجارة الحرة العربية وغيرها ، وكذا محاولة ربط التكتلات الإقتصادية بأهم التغيرات الراهنة.

- **بوصبيع رحيمة ، التكتلات الإقتصادية في ميزان الأزمة العالمية " دراسة حالة اليونان " ، مذكرة ماجيستير ، جامعة بسكرة ، 2011/2010 :**

تطرقت الدراسة الى التكتلات الإقتصادية التقليدية وكذا إلى الإقليمية الجديدة ، كما تم تسليط الضوء على أزمة اليورو ومعرفة أثاره على الإتحاد الأوروبي ، ثم دراسة الأزمات الداخلية بالإتحاد الأوروبي بدراسة حالة اليونان نموذجا.

- **رفيق نزاري ، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي دراسة حالة "الجزائر ، تونس ، المغرب" ، مذكرة ماجيستير ، جامعة باتنة ، 2008/2007 .**

تناولت هذه الدراسة الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر ثم تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي .و واقع الإستثمار الأجنبي المباشرفي الدول المغاربية.

❖ لكن لم تتناول الدراسات السابقة العلاقة المباشرة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقتصادي بل تطرقت إلى كل متغير على حدى ، لذا حاولنا في بحثنا هذا محاولة الربط بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقتصادي ، ساعين إلى معرفة دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول : ماهية التكامل الإقتصادي و أهم التجارب الرائدة به

المبحث الأول : ماهية التكامل الإقتصادي

المبحث الثاني : دوافع ووتكاليف وآثار التكامل الإقتصادي

المبحث الثالث : مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي.

المبحث الرابع : بعض تجارب الدول في مجال التكامل الإقتصادي .

7.pdf

8.pdf

9.pdf

مقدمة الفصل الأول :

لقد أصبح عالم اليوم يتميز بالتجمعات الإقليمية الكبرى، والتكتلات الاقتصادية العملاقة التي استطاعت أن تجمع تشكيلات مختلفة فكريا وسياسيا، وأن تقف في وجه المشاكل المشتركة، وأثبتت جدارتها في مواجهة أزمات عالمية.

وأصبح موضوم التكامل الإقتصادي يستحوذ على إهتمامات العديد من الدول كوسيلة لمواجهة المشكلات الإقتصادية والسياسية، ولذا أصبح التوجه نحو التكتل والإندماج في النظام الإقتصادي الدولي الجديد أمرا حتميا ، فإن إقامة وتفعيل هذه التكتلات يعدان بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، مطلبا إستراتيجيا ملحا، إن أرادت البقاء ومواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.

ولقد تعددت التكتلات التجارية الإقليمية في العالم بمعدلات متسارعة حتى وصل عددها إلى86 تكتل سنة 1983م ، وقد حققت تجارب التكامل الإقتصادي الحديثة على أرض الواقع قدرا من النجاح، جدد الأمل لدى الدول النامية في أن الوقت لم يفت بعد للحاق بقطار الدول المتقدمة.

وتسعى الدول العربية، استجابة للأحداث والمستجدات العالمية، إلى تشكيل تكتلات إقليمية وإحداث تعاون اقتصادي من خلال مختلف صور وأشكال التكامل الاقتصادي، مما يعني الانفتاح الاقتصادي واقتحام السوق الدولية .غير أنه لا يمكن لأي دولة نامية كانت أو أي دول ذات تكامل اقتصادي أن تتبوأ مكانة من العالم دون فهم وتجسيد قواعد المنافسة في الأسواق الدولية.

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على جوانب مهمة عن التكامل الإقتصادي لذا قسمنا الفصل الأول إلى أربع مباحث :

المبحث الأول : ماهية التكامل الإقتصادي ،

المبحث الثاني : دوافع ووتكاليف وآثار التكامل الإقتصادي

المبحث الثالث : مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي.

المبحث الرابع : بعض تجارب الدول في مجال التكامل الإقتصادي .

المبحث الأول : ماهية التكامل الإقتصادي

لقد تطورت العلاقات الإقتصادية الدولية باتجاه التكامل الإقتصادي خاصة في صورتها الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات الإقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم في هذه الفترة والتي فرضت الإتجاه نحو التكامل الإقتصادي , هذا الأخير الذي أضحى من ملامح النظام الإقتصادي الحديث و نتيجة لما أفرزته العولمة الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم التكامل الإقتصادي:

إختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عن التكامل الاقتصادي فالبعض استعمل مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتعاون، ويرجع هذا الاختلاف إلى نوعية التكامل الاقتصادي ودرجته هل هو جزئي أو كلي، أو هل هو بين دولتين على شكل اتفاقيات ثنائية أو بين مجموعة من الدول على شكل تكامل إقليمي[1]

أما أصل كلمة التكامل فهو لاتيني وابتدأ استعمالها عام 1620 في قاموس أكسفورد الإنجليزي بمعنى تجميع الأشياء كي تألف كلا واحدا.[2] وقد ظهر التكامل الإقتصادي في ثوبه الإقليمي لأول مرة في أدبيات التاريخ الإقتصادي سنة 1950 وما عاقبها على يد الإقتصادي "جون فينر" واضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي , حيث ساد خلال تلك السنوات إتجاه قومي نحو التكامل الإقتصادي الإقليمي كتدبير تعمل به الدول لتوسيع دائرة تجارتها الخارجية ولزيادة التعاون الإقتصادي فيما بينها , وقد شمل هذا الإتجاه كل من البلاد المتقدمة والبلاد النامية على حد سواء .[3]

وبصفة عامة فإن التكامل الإقتصادي يعرف على أنه تجمع بين مجموعة من الدول المتجانسة إقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا و إجتماعيا والتي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول [4].

---

[1] طلال زغبة ، عباس فرحات ، **السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية** ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ،المركز الجامعي الوادي ، يومي 27/26 فيفري 2012 ، ص 7.

[2] ولد محمد عيسى محمد محمود ،**الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2005 ،ص 127 .

[3] بوصبيع رحيمة ،**التكتلات الإقتصادية في ميزان الأزمة العالمية** ، مذكرة ماجيستير غير منشورة ، جامعة بسكرة ،2011 ، ص 3 .

[4] عبد الحميد عبد المطلب ، **إقتصاديات المشاركة الدولية "من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز"** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006 ، ص21 .

أما " بيلا بلاسا " فيعرف التكامل بأنه عملية وحالة , أما بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الإقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة , وإذا تم النظر إلى التكامل بوصفه حالة فإنه في الإمكان القول بأنه يتمثل في إنتفاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية [1]

وقد أشار بيلا بلاسا إلى أن التكامل الإقليمي ليس بالضرورة أن يكون بين عدد قليل من الدول أو يكون بالمعنى الجغرافي فجوهر التكامل عنده هو القضاء على كل أشكال التميز بين إقتصاديات الدول الأعضاء ورغم ذلك فقد عاد بلاسا وأشار إلى أن قيام تكامل إقتصادي بين دول متجاورة هو بمثابة إرجاع الأوضاع إلى ما ينبغي أن تكون عليه وفي هذا الصدد نجده يقول : " التكامل بين بلدان متجاورة معناه إزالة الحواجز المفتعلة التي تعرقل النشاط الإقتصادي عبر الحدود القومية ونخلص ذلك بأن الإقليمية والقرب الجغرافي قد تعزز من فرص قيام التكامل الإقتصادي ولكنها ليست شرطا من شروط قيامه.[2]

أما " تنبرجن " فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه خلق الهيكل المناسب للإقتصاد الدولي حيث تتم إزالة كل العوائق المصطنعة أمام التبادل التجاري مع إدخال العناصر اللازمة للتنسيق والتوحيد.[3]

وقد عرفه " ميردال" بأنه عملية إقتصادية و إجتماعية، بناءا عليها تزال الحواجز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص على المستوى القومي والدولي أمام عناصر الإنتاج.

في حين يرى "جون بيندر" أن التكامل الإقتصادي يشمل كلا من إزالة التميز بين الفاعلين الإقتصاديين المنتميين لمنطقة التكامل ، وصياغة وتطبيق سياسات موحدة بالقدر الذي يضمن تحقيق الأهداف الإقتصادية المرجوة.[4]

أما "ماكلوب" فيرى بأن فكرة التكامل الإقتصادي التام تنطوي على الإستفادة الفعلية من كافة الفرص المتاحة المتولدة من التقسيم الكفء للعمل كما أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم النظر إلى إنتقالات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج على حساب الكفاءة الإقتصادية البحتة وعلى درجة التحديد دون تمييز أو تفرقة متعلقة بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تتجه إليه.[5]

---

[1] عبد السلام مخلوفي ، سفيان عبد العزيز ، **التكتلات الإقتصادية وجه جديد للحماية التجارية في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية** ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"،المركز الجامعي الوادي ،يومي 27/26 فيفري 2012 ص 3.

[2] إيمان عطية ناصف ، ، **مبادئ الإقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 198 .

[3] شذا جمال الخطيب ، صعفق الركيبي ، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 101.

[4] بوكساني رشيد،دبيش أحمد ، **مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي المغاربي** ، الندوة العلمية الدولية حول : "التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 ، ص 2.

[5] إيمان عطية ناصف ،مرجع سابق ، ص 199.

وإنطلاقا من هذه التعريفات يتضح لنا أن التكامل الإقتصادي هو إزالة كافة الحواجز والعوائق على حركة التجارة الدولية وكل أشكال التمييز بين الأطراف المنتمية للتكامل الإقتصادي ، وتطبيق سياسات موحدة بين الدول المتكاملة من شأنها تحقيق درجة أسمى من الرفاهية الإقتصادية والتبادل التجاري و تحقيق معدلات نمو جيدة.

المطلب الثاني: أهمية التكامل الإقتصادي:

تكتسي التكتلات الإقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر ، لأنها تمكن من تحقيق الكثير من المكاسب، وتتجلى أهمية التكامل الإقتصادي فيما يلي:

أولا : إن التكامل يؤدي إلى إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الدول ، مع قيامه بالتنسيق بين سياساتها الإقتصادية لإزالة التمييز الذي ربما يكون راجعا إلى الإختلافات في تلك السياسات.

ثانيا : إن التكامل يعجل التنمية الإقتصادية ويرفع من مستوى معيشة السكان في الدول الأعضاء حتى ولو تطلب ذلك خلق وحدة إقتصادية وسياسية تجارتها الخارجية بمثابة تجارة داحلية بين أجزاء الإقتصاد الموحد.[1]

ثالثا : يؤدي التكامل الإقتصادي إلى زيادة معدلات الإستثمار الذي هو محركأساسي للتنمية.

رابعا : يؤدي التكامل الإقتصادي إلى القضاء على التمييز القائم بين الإقتصاديات القومية.

خامسا : إن التكامل الإقتصادي ضرورة حتمية لا يمكن التفكير في تنمية إقتصادية في الدولة المتخلفة دونها ، حتى وإن كان هناك إختلاف في نظمها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.[2]

سادسا : يساهم التكامل الإقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري في الدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم حجم تجارتها مع العالم الخارجي ستكون في وضع أفضل ، أي أن التكامل الإقتصادي يحسن معدل التبادل.

---

[1] إيمان عطية ناصف , مرجع سابق , ص 201.

[2] جمال الدين عويسات ، **العلاقات الإقتصادية الالدولية والتنمية** ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر ، ص ص 74،75 .

سابعا : تظهر أهمية التكامل الإقتصادي من خلال تحقيق الوفرات الإقتصادية نتيجة إتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره من إستغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة بهذه المشروعات، ومن ثم يؤدي إلى زيادة .

ثامنا :تحقيق الوفرات الخارجية نتيجة إنتقال عناصر الإنتاج بحرية وبدون قيود بين دول المجموعة مما يؤدي إلى إنخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، وتعتبر هذه الوفرات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكامل الإقتصادي.

تاسعا : يساعد التكامل الإقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء ، الأمر الذي يودي إلى إنسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية وزيادة الرفاهية للمستهلكين.[1]

وعليه فإن التكامل الإقتصادي ينطوي على أهمية كبيرة مما جعله ملاذ الكثير من الدول التي تسعى وتطمح لتبوأ مكانة أفضل في المجتمع الدولي.

المطلب الثالث : مراحل التكامل الإقتصادي :

يمر التكامل الإقتصادي بعدة مراحل نتناولها فيما يلي:

أولا : إتفاقيات التجارة التفضيلية "PTA *" :

وفي هذه المرحلة يكون التخفيض في العوائق التجارية غالبا من جانب واحد حيث تخفض مجموعة صغيرة من الدول المشاركة عوائقها التجارية على الواردات من الدول المشتركة الأخرى ، في حين لا تقوم الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل من تخفيض في مستوى العوائق التي تفرضها على بقية الدول الأعضاء.[2] ويذهب البعض إلى درجة أعلى من التعميم في تعريفه لإتفاقيات التجارة التفضيلية** تدعى بالتفضيل الجزئي معتبرا إياها أبسط صور التكامل الإقتصادي وتعني مجرد منح بعض التفضيلات أو الميزات في المعاملة من جانب دولة أو منطقة معينة لدولة أو دول أخرى ترتبط بالدولة أو بالمنطقة المانحة بصلات معينة (جوار ، تاريخ مشترك ، إحتلال سابق ...) [3]

---

[1] آسيا الوافي مرجع سابق , ص 20.

[2] جون هدسون ، مارك هرندر، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمدعبد الصبور محمد علي ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1987 ، ص 570.

[3] علي القزويني ، **التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي**، منشورات أكاديمية الدراسات العليا , الجماهيرية الليبية ، الطبعة الأولى, 2004، ص 244.

* PTA: preferential trading AGREEMNTS

** يعد نظام الكومنولث هوالنموذج التاريخي لمثل هذه الإتفاقيات بين بريطانيا و ما يعرف بدول الكومنولث عام 1932 وعددها 48 دولة بتخفيض التعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات من بقية دول العالم

وقد أورد أحد الكتاب بعض الملاحظات على هذه الصورة التكاملية : [1]

1- تعنى هذه الصورة التكاملية بتخفيض القيود الجمركية دون إلغائها فهي بهذا تعد نوعا من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي إلى زيادة التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر.
2- تنصب هذه الصورة من صور التكامل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط ولا تمتد لتشمل الجانب النقدي.
3- تحتفظ الدول الأعضاء في المنطقة بسياساتها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

ثانيا : منطقة التجارة الحرة "FTA *" :

هي تجمع إقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة [2] ، وبالتالي تلتزم كل دولة بإزالة الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية المفروضة على الواردات من بقية الدول الأعضاء، أو الدول المشتركة في منطقة التكامل.[3] في حين تحتفظ كل دولة بالعوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول الغير أعضاء ، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة منطقة يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية من الدول الأعضاء لكن تحتفظ كل دولة بالنظام الخاص للتعرفات الجمركية بالنسبة للدول غير الاعضاء . [4]

وتهدف هذه المنطقة إلى دفع عجلة التنمية وذلك من خلال السماح بحرية إنتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية في هذه الدول . بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الإستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة ، والمشكلة الرئيسية التي تواجهها مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من إحتمالات إنحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة ولا تحرم منطقة التجارة الحرة قيام أي دولة عضو فيها بعقد إتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى في المنطقة كما أنها لا تثير بين دولتين أو أكثر على مستوى الإقليم تعقيدات فنية أو قانونية في التطبيق لهذا شهدت كثير من دول العالم خلال العقدين الأخيرين تحركات وجهود واسعة نحو إقامة مناطق التجارة الحرة.[5]

---

[1] إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 217.
[2] حسين عمر ، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر** ، دار الفكر العربي ، لم يذكر بلد النشر ، 1998 ، الطبعة الأولى ، ص 29.
[3] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 18.
[4] Dominick Salvatore , **ECONOMIE INTERNQTIONAL "cours et problemes "**traduit par francois contenson , Mc graw hill . paris ,1982 , p 80.
[5] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص26.

FTA : free trade area *

ومن الأمثلة على هذه الصورة من صور التكامل نذكر : [1]

منطقة التجارة الحرة الأوروبية:نشأت هذه المنطقة سنة 1959 بين سبع دول هي : إنجلترا ، البرتغال ،النمسا ، سويسرا ، النرويج ، الدانمارك ، ولم تتضمن هذه الإتفاقية إقامة تعريفة موحدة فيما بين الدول السبعة والعالم الخارجي ولكن تظل لكل دولة أنظمتها الجمركية الخاصة بها .وقد لاقت هذه المنطقة صعوبات عديدة من بينها إتجاه بعض دولها إلى الإنضمام للسوق الأوروبية المشتركة وكذا عدم التجاو الجغرافي بين دولها مما أدى إلى ضعف نسبة نجاحها.

منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية: نشأت هذه المنطقة عام 1960 بين ستة دول وهي الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، براجواي ، المكسيك ، ثم إنضمت لها دول أخرى هي : كولومبيا ، إكوادور، أوروجواي ، فنزويلا وبوليفيا

ثالثا : الإتحاد الجمركي :

إن الإتحاد الجمركي عبارة عن منطقة تبادل حر تطبق فيها الدول الأعضاء سياسة تعريفية مشتركة إزاء الدول الغير اعضاء [2] ويتفق مع الشكل السابق من حيث إلغائه الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد الجمركي في مواجهة الخارج [3] ، حيث يمثل الإتحاد الجمركي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الإقتصادي وينطوي على درجة أكبر من التعاون بين الدول الأعضاء [4] ، ويتم في هذه المرحلة ما يلي :

1- تلغى الرسوم المفروضة على تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء وكذلك مختلف القيود الأخرى كالحصص مثلا أو التراخيص .
2- توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج ، وقد يكون ذلك أحيانا بإنضمام بعض الأعضاء إلى تعريفة عضو منهم ولا مانع إن تم التوحيد على مراحل زمنية معينة ، كذلك لا مانع من تقبل بعض الإستثناءات على التعريفة الموحدة .
3- يتفق عادة في الإتحادات الجمركية على إنشاء جهاز أو أكثر من الأجهزة الجماعية ذات الإختصاص الإستشاري تكون وظيفتها تنظيم العلاقة بين الأعضاء وفض ما ينشأ من خلافات ونزاعات .[5]

---

[1] إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 220.

[2] Dominick silvatore , opt cit , p 80.

[3] زينب حسن عوض الله ، **الإقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 1999 ، ص 310.

[4] جون هدسون ، مارك هرندر ، مرجع سابق ، ص 570.

[5] عادل أحمدحشيش ، **أساسيات الإقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص ص 287 ، 288.

وتاريخيا ظهرت عدة أمثلة للإتحادات الجمركية في أوروبا و أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا فنجد إتحاد الزولفرين الذي قام بين الولايات الألمانية من عام 1818م واستمر قرابة السبعين عاما حتى 1885م وبموجبه ألغيت كافة الحواجز الجمركية والتجارية بين الولايات الألمانية ، وهناك الإتحاد الجمركي بين السويد والنرويج (1874-1897) وكذلك الإتحاد الجمركي لولايات جنوب إفريقيا (1889-1906) و إتحاد سوريا ولبنان في عام 1945 ، ومن أبرز أمثلة الإتحادات الناجحة ذلك الإتحاد الذي قام كأول محاولة لتوحيد أوروبا اقتصاديا بعد الحرب العالمية العالمية الثانية وهو ما يعرف بإتحاد البنيولوكس.* [1]

رابعا : السوق المشتركة " Common Market " :

وتمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الإقتصادي من الشكلين السابقين ، حيث لا يكتفي بحرية إنتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي ، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية إنتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال [2] مما يسمح بإعادة توزيع هذه العناصر بين مجالات الإنتاج المختلفة في دول السوق المشتركة الأمر الذي يترتب عليه زيادات في مجالات الإنتاج وتحقيق أكفء إستخدام لعناصر الإنتاج المتاحة وبعبارة أخرى لايتم في ظل السوق المشتركة فقط دمج أسواق السلع وإنما أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج ، وبذلك تصبح الدول الأعضاء سوقا واحدا تنتقل في داخلها السلع الوطنية بحرية تامة كما يصبح في إستطاعة العمال أن يعملوا في أي منطقة مشروع فيها دون تمييز ويصبح في إمكان أصحاب رؤوس الأموال إستثمار أموالهم في أي موقع ضمن نطاق السوق.

وقد قامت عدة اتفاقيات لإنشاء أسواق مشتركة في أماكن مختلفة مثل السوق المشتركة لدول شرق افريقيا والتي تضم" كينيا وتنزانيا وأوغندا "،والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى وتضم "كوستاريكا ،السلفادور ، جواتيمالا ، هنداراوس ، نيكاراجوا ".

وفي سنة 1964 م تم إنشاء السوق العربية المشتركة وقد وقعت على هذه الاتفاقية كل من " مصر ، سوريا ، الأردن ، العراق ، اليمن ، ليبيا ، موريتانيا ، فلسطين " إلا أن هذه الإتفاقية تعثرت وتجمد تطبيق السوق العربية المشتركة. [3]

---

[1] إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص224.

[2] فليح حسن خلف ، **العلاقات الإقتصادية الدولية** ، مؤسسة الوراق للنشر ، الأردن ،2001 ، الطبعة الأولى ، ص ص 169،170.

[3] إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص225-227.

* تم توقيعه بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ، بحيث بدأت هذه الدول في إلغاء الإلتزام بوضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وصولا إلى الوحدة الإقتصادية التامة فيما بعد.

خامسا : الإتحاد الإقتصادي " Economic Union " :

يعتبر نموذج الاتحاد الاقتصادي أكثر تقدما من السوق المشتركة فالبلدان الأعضاء لا تكتفي ضمن علاقاتها البينية بتحرير عملية انتقال وسائل الانتاج، بل إنها تتجاوز ذلك إلى خلق الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية والمالية والضرائبية والاجتماعية بين الدول الأعضاء، وفي الواقع فإن الخضوع لتحديات ضوابط السوق المشتركة يفرض على المتعاملين مع الزمن أن يصلوا بإندماجهم إلى درجة الاتحاد، ذلك أن غياب التنسيق على المستوى التشريعي والإداري والقضائي في كل المجالات الرئيسية قد يعرقل آليات عمل السوق أو يعصف بها من الأساس ولعل أحسن نموذج يظهر حتمية الانتقال من السوق المشتركة الناجحة إلى الاتحاد الاقتصادي هو ذلك الذي حققته بلدان المجموعة الأوروبية بعد توقيعها على اتفاقية ما ستريخت 7 فبراير 1992 [1]

سادسا : الإتحاد النقدي" Monetary Unoin ":

يعرف " فريدز ماكلوب" إصطلاح الإتحاد النقدي على أنه عبارة عن إتخاذ الترتيبات التي تسهل المدفوعات الأجنبية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية ، ومن وجهة نظر ماكلوب فإن التكامل النقدي يعد من أهم ترتيبات الوحدة الإقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الإقتصادي ويمكن ملاحظة إرتباط نتيجتين هامتين بعملية الإتحاد النقدي تتعلق النتيجة الأولى : بضرورة وجود سلطة نقدية مركزية مسؤولة عن إدارة العملة المشتركة الجديدة . والنتيجة الثانية : فتتعلق بفكرة الرقابة على الصرف ، حيث أن فرض قيود على حق التحويل من عملة إلى أخرى لايمكن أن يتم داخل منطقة موحدة نقديا وبالتالي تختفي كل صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة .[2]

---

[1] محمد المكيلف ، **العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف** ، ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ، ،المركز الجامعي الوادي ، يومي 27/26 فيفري 2012 ، ص 5.

[2] إيمان عطية ناصف ، مرجع سابق ، ص 227-229.

سابعا : الإتحاد الإقتصادي التام Total Economic Intergration : [1]

يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية ومايترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه .

كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

المبحث الثاني : دوافع وتكاليف التكامل الإقتصادي والآثار الناجمة عنه.

ينطوي التكامل الإقتصادي على عدة مزايا مما يولد الدافع لدى معظم الدول للإتجاه نحوه ، ومع ذلك لايخلو التكامل الإقتصادي من عيوب وتكاليف ، فتحقيق الإتحاد الشامل عملية صعبة وليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات والمصاعب.

المطلب الأول :مزايا ودوافع التكامل الإقتصادي :

يقصد بدوافع التكامل مبرراته وضروراته أيضا وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها [2] ، وترتكز الدوافع أساسا على إقتناع الدول المتكاملة بالمزايا التي يمكن أن تعود عليها مقارنة بما كانت تحصل عليه قبل تحقيق التكامل ، وكلما زاد الإقتناع بهذه المنافع كلما كان الدافع إلى التكامل أقوى [3].

---

[1] عبد الوهاب رميدي ، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية** ، أطروحة دوكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص15.

[2] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص266.

[3] عثمان أبو حرب ، **الإقتصاد الدولي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2007 ، الطبعة الأولى ، ص201.

أولا : دوافع إقتصادية :

1- زيادة التشغيل:

إن التكامل الاقتصادي يساهم في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، كما يمكنه أن يستوعب الفائض من العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة، فتوسع السوق يساعد على زيادة النشاطات الاقتصادية والذي بدوره يتيح قدر أكبر من فرص التشغيل، كما يوفر إمكانية تشغيل فرص العمل بأكثر كفاءة من خلال استخدامه في المجالات التي تحقق إنتاجية ودخل أعلى، كما يساهم التكامل في توفير إمكانية كبيرة لتطوير نوعية عنصر العمل مقارنة بما كان عليه قبل التكامل

2- زيادة معدل النمو الاقتصادي:

في ظل التكامل تصبح عملية الإنتاج والنشاطات الاقتصادية غير مقيدة بكمية عناصر الإنتاج الموجودة على مستوى دولة واحدة، حيث لديها إمكانية لاستعمال جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الدول المتكاملة سواء من رؤوس أموال أو الأيدي العاملة الماهرة والفنية، إضافة إلى القدرات الإدارية والتنظيمية، فيزيد الإنتاج بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الناتج والدخل القومي فتتحسن معدلات النمو الاقتصادي.[1]

3- إتساع السوق :

من خلال التكامل الاقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق فيصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع و مجال أكبر يستوعب كل المنتجات و يمكن أن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر قيام صناعة ذات حجم و كفاية اقتصادية، فإلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية يقف عائقا أمام اقتحامها لهذه الأسواق، و مما لاشك فيه أن اتساع حجم السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة :

أ- اتساع المجال و الفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج ، حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها،مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و الزيادة من كفاءتها الإنتاجية.

ب- بما أن ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير.[2]

---

[1] بوالكور نور الدين ، شرون عز الدين ، **التكتلات الإقتصادية بين جغرافية حقبة التكامل وعالمية المرحلة الراهنة** ، ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ، يومي 27/26 فيفري 2012 ،المركز الجامعي الوادي ، ص 5.

[2] نور الدين دلال ، **رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الإقتصادي العربي** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2005-2006 ، ص13.

ت- كما أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص،و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل.

ث-إسهام التكامل الإقتصادي في بناء قاعدة تكنولوجية

ج-يسهم التكامل بتوفير درجة أكبر من الحماية للإقتصاد ، وبخاصة في العصر الراهن ، عصر الشركات العملاقة وحجوم الإنتاج الكبيرة والتكتلات الدولية الضخمة ، ولذلك إن ما تمثله هذه الأشكال الإقتصادية من تركز وقوة وبالتالي قدرة على السيطرة تجعل الدول منفردة وبالذات النامية منها غير قادرة على مواجهة هذه الحجوم الكبيرة والتكتلات الضخمة ، وبالتالي يدفعها هذا الواقع إلى أن تكون في حالة تبعية لها بدرجة أو بأخرى وهذا إما ينجم عنه إستنزاف قدراتها ومواردها ، وهذا ما يفرض عليها التوجه نحو التكامل فيما بينها لحماية إقتصادياتها من المخاطر والإستنزاف وتشويه التطور.[1]

ح-تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي : فالتكامل الإقتصادي يزيد من قوة وأهمية الدول المتكاملة ككل خاصة المجال الدولي بشكل يفوق ما كانت تحصل عليه وهي منفردة قبل التكامل ، حيث أن التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتلة إقتصادية واحدة تمتلك من القوة والأهمية الإقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن تحقيق مصلحتها الخاصة.[2]

خ- التمتع بالوفرات الإنتاجية الكبيرة سواء الوفرات الناشئة في حجم الإنتاج الداخلي فيما يسمى بالوفرات الداخلية ، أو الوفرات الخارجية التي تتكون من العوامل الأخرى خارج نطاق المشروع .

د- زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.

ذ- خلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الإقتصادية .

ر- زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البينية بين الدول الأعضاء.

ز- زيادة مستوى الرفاهية الإقتصادية.[3]

---

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص ص 184،185.

[2] نور الدين دلال ، مرجع سابق ، ص 15.

[3] مفتاح صالح ، سليم قط ، **واقع وآفاق التكامل الإقتصادي العربي وإستراتيجية تحقيقه** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول التكامل الإقتصادي العربي " الواقع والآفاق " ، جامعة عمار ثليجي ، الأغواط ، 17-19 أفريل 2007 ، ص ص 69،70.

ثانيا : دوافع سياسية :

1- يعد التكامل الإقتصادي أساسا لتعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء المجتمعة وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية ، أو تعزيز القوة التفاوضية للبلدان المتكتلة في إيجاد علاقات إقتصادية سياسية أكثر عدلا وتوازنا مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية التي تتحكم بها هذه البلدان.

2- تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء وإشاعة أجواء الثقة والتفاهم المتبادل وحسن الجوار والإستقرار السياسي في المنطقة ، فمما لا شك فيه أن العلاقات الإقتصادية والتجارية المتوازنة تحقق مصالح البلدان الأعضاء وهي أفضل سبيل لتحسين الأوضاع والأجواء السياسية على المستويين المحلي والإقليمي ، وكلما كانت هذه العلاقات أكثر تطورا وكلما قطعت مسيرة التكامل الإقتصادي أشواطا أبعد ، كلما أصبح تراجع العلاقات السياسية أكثر صعوبة ، وهكذا يسير التكامل الإقتصادي جنبا إلى جنب مع التكامل السياسي وصولا إلى الوحدة السياسية بين البلدان الأعضاء .

3- يشكل الإطارالإقتصادي السياسي للأمن القومي والإقليمي وإزالة بؤر التوتر والصراع والخلافات الحدودية وغيرها ويتحقق الإستقرار الإقتصادي السياسي في آن معا .

ثالثا : دوافع تاريخية وإجتماعية :

إن تطور العلاقات الإقتصادية من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات السياسية والعقائدية ، وضعف أو إنعدام العلاقات الإقتصادية والتجارية والصلات الإجتماعية الثقافية بين هذه الدول ، وعليه فإن التكامل يعزز الأمن الإجتماعي والثقافي لهذه البلدان وبوجه عام يتيح التكامل مجالا واسعا لإستفادة مجتمعات الأقطار المشاركة من الخصائص والإنجازات الحضارية لبعضها البعض.[1]

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص ص 274،275.

المطلب الثاني : تكاليف التكامل الإقتصادي :

تكتنف عملية تحيق الإتحاد الشامل أو التكامل الإقتصادي بعض المصاعب والتكاليف نذكر منها :

أولا : ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد و نأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي و النقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى 3 % من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60 % من الناتج المحلي الخام،كما أن معدلات التضخم و الفوائد في المدى الطويل لا بد أن تكون محصورة في مجال معين .

ثانيا : اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات و الصناعات المحلية في دول الاتحاد عن بعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين المصلحة العامة و السياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى ، فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها و أن تعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية، و أن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها.

ثالثا :المشاكل الناجمة عن إختلاف نظم التعريفة ومستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية ، إرتفاع المديونيات الخارجية ، ضعف وتدني البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول ، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي،علاوة على عدم إستقرار سياسات الإصلاح الإقتصادي وسياسات تحرير التجارة .[1]

رابعا :إنه من الصعب وضع تعريفة موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات المستويات المختلفة للتعريفات الجمركية المعمول بها قبل قيام التكامل فيما بينها، وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء، فبعض الدول لا تقبل أن تفرض عليها تعريفة موحدة تقل عن الرسم الذي تفرضه على وارداتها من السلع الأجنبية.والبعض الآخر يرفض كذلك تعريفة موحدة تزيد عن الرسم الأخذ به نظرا لتخوفها من أن تعرض مصالحها التجارية للخطر*.

خامسا :اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل، واختلاف ظروف المشاريع الإنتاجية، تؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع القائمة في دولة عضو، وبالتالي يصعب التخلي عن الحماية في دولة ما، وهذا يرجع لمشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى وخاصة التي تنتج بتكاليف أقل، قد تؤدي إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية.[2]

وعليه فإن عملية التكامل وبالرغم من المزايا التي تحققها للدول الأعضاء إلا أنها تكتنفها تكاليف عديدة خاصة فيما يتعلق بالتكاليف الناجمة عن التباين في نظم التعريفات والرسوم وسياسات تحرير التجارة الخارجية.

---

[1] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص ص 40،41.

[2] رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 24.

* مثل ما حدث في بريطانيا ، عند محاولة ضمها للسوق الأوروبية المشتركة في بداية عهدتها إذ ظلت تعارض بشدة تكوين كتلة تجارية في أوروبا تفصلها عن العالم الخارجي برسوم جمركية مرتفعة بسبب مصالحها ومسؤولياتها.

المطلب الثالث : الآثار الناجمة عن التكامل الإقتصادي :

إن التحليل الإقتصادي يكشف عن مجموعتين من الآثار يمكن إيضاحهما من خلال :

أولا : الآثار الساكنة للتكامل الإقتصادي :

يقصد بالآثار الساكنة تلك الآثار التي تنطوي على إعادة تخصيص الموارد بين الصناعات القائمة بإستخدام الإصدارات الموجودة من عناصر الإنتاج والتكنولوجيا الموجودة ، فبعض الصناعات تتوسع وأخرى تتقلص ويتمتع المستهلكون بإنخفاض الأسعار على بعض المنتجات ، وبصفة عامة هناك أثران ساكنان هما :

1- **أثر خلق التجارة :** ونقصد به إنتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي مرتفع التكلفة (قبل إنشاء الإتحاد) إلى مصدر منخفض التكلفة في أحد البلدان الأعضاء (بعد إنشاء الإتحاد) بسبب تخصص كل بلد بالمنتجات التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ، وبالتالي زيادة التجارة نتيجة لإتساع السوق في أعقاب التكامل ، وهذا مفيد لدول الإتحاد وللعالم ككل لأنه يؤدي إلى الإقتراب من التخصص الأمثل للموارد [1] . وهو أثر إيجابي يزيد من الرفاهية الإقتصادية وهو ما يحدث عندما يتم نقل سلعة معينة من منتج محلي تكون تكلفته أعلى إلى عضو في التكتل تكون تكلفته أقل .

2- **أثر تحويل التجارة :** يحدث هذا الأثر عند إنتقال السلعة من منتج غير عضو في التكتل ذي التكلفة الأقل إلى منتج عضو في التكتل ذي التكلفة المرتفعة وهذا الإنتقال يحدث نتيجة لتحرير التجارة وما ينتج عنه من إعادة تخصيص الموارد وهو ما يؤدي إلى إنخفاض بالرفاهية الإقتصادية.[2] حيث أ ن تخصص الدول المتكاملة في مجالات تتولى إنتاجها وتقوم بتصديرها للدول الأخرى الأعضاء ، وهو ما يؤدي إلى كفاءة وإنتاج أقل ، لأنه يعني الإعتماد على تخصص في الإنتاج بكلفة تفوق ما يمكن أن يتم في حالة الإعتماد على العالم الخارجي ، أي التضحية بالتخصص المستند إلى الكلفة الأدنى لصالح تخصص يتم على أساس كلفة أعلى وبالتالي إنتاجية أقل . [3]

ثانيا : الآثار الديناميكية للتكامل الإقتصادي :

ينطوي التكامل الإقتصادي على جملة من الإثار الحركية نوجزها فيما يلي :

1- إتساع نطاق المنافسة :

إن التكامل الإقتصادي يؤدي إلى تخفيض أو إزالة الحواجز التجارية وبذلك يسمح بظروف أكثر تنافسية مما يلغي المراكز الإحتكارية التي كانت قائمة قبل إقامة التكامل الإقتصادي [4]

---

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 135-137.
[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص ص 24،25.
[3] فليح خلف حسن ، مرجع سابق ، ص 168.
[4] محمد سيدي عابد ، **التجارة الدولية** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 2001 ، ص 274.

حيث أن إنخفاض العوائق التجارية بين الدول الأعضاء يحتم على الصناعات التي كانت تتمتع بالحماية قبل الإنضمام إلى منطقة التكامل أن تتواءم مع البيئة التنافسية الجديدة ، ومن المتوقع أن يكون لذلك أثره على هذه الصناعات عن طريق تشجيع تخفيض تكاليف الإنتاج وإدخال التحسينات التقنية ، أما الصناعات التي لم تتواءم مع الوضع الجديد ، فقد تخرج من حلبة المنافسة وتتحول مواردها إلى قطاعات أخرى تستخدمها بطريقة أكثر كفاءة [1] ، وصفوة القول أن إزالة الحواجز الجمركية في إطار التكامل الإقتصادي تزيد من عدد المنافسين وبذلك تقل حدة الإحتكارات وآثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وإنخفاض الإنتاجية ورفع مستوى الأسعار ، مما يزيد من كفاءة إستخدام الموارد والإقتصاد فيها . [2]

2- تحقيق وفرات النطاق (الحجم) :

هناك إعتقاد يكاد أن يكون من المسلمات أن التكامل الإقتصادي يتيح تحقيق وفرات الحجم للمؤسسات ، وبالتالي للإقتصاديات المتكاملة البديلة التي لم يكن في مقدورها الإنتفاع من هذه الوفرات بسبب ضيق أسواقها المنفردة (قبل التكامل) [3] ، حيث تتلخص المزايا الناجمة عن إقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة نتيجة إنخفاض التكاليف والإستفادة من الوفرات الإقتصادية المحققة من السوق الموسعة . [4]

3- تحقيق الوفرات الخارجية :

من المعروف أن مفهوم الوفرات الخارجية يتضمن ما يترتب على العلاقات التي تنشأ داخل قطاع إقتصادي معين (كالقطاع الصناعي) أو بين القطاعات الإقتصادية المختلفة من خفض التكاليف بالنسبة للمشاريع ، ويميز بالاسا بين الوفرات الخارجية التي تنشأ خارج آلية السوق، كإنتشار الخبرة التكنولوجية والتنظيمية ونشوء الطبقة الإدارية ونمو العمل الماهر في سوق واسعة ، وبين الوفرات الخارجية التي تنشأ عن طريق السوق كإنخفاض التكلفة عن طريق الآثار المتبادلة والإعتماد المتبادل بين القطاعات الإقتصادية التي تنجم عن تغيير الدخل ، وإذا ما زاد حجم السوق وماينجم عنه فإن الوفرات الخارجية قد تزيد أيضا وعلى هذا النحو تزيد حركية الإقتصاد. [5]

---

[1] محمد يونس ، علي عبد الوهاب نجا ، **إقتصاديات دولية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2009 ، ص189.
[2] بوصبيع صالح رحيمة ، مرجع سابق ، ص 17.
[3] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 159.
[4] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص 36.
[5] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص ص 242،243.

4- **التقدم التكنولوجي :**

إن أحد المميزات الناتجة عن التكامل الإقتصادي هو إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج ، وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية ، حيث أن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث والتطور ، ويؤكد ذلك بالاسا في قوله " إن التكامل يؤدي إلى حصول تقدم تكنولوجي مستقل وذلك لأن الوفرات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن نجني ثمارها على كل من المستويين : المستوى القطري ومستوى الشركة ، وأنه من المحتمل كذلك أن يزداد الإنفاق على البحوث والتطوير بعد إزالة الحواجز التجارية . [1]

المبحث الثالث : مقومات التكامل الإقتصادي ومعوقاته :

إن التكامل الإقتصادي لايمكن أن يحقق الهدف العام من تكوينه إلا إذا توفرت لدى الدول المتكاملة كل المقومات المختلفة التي تجعل تكوينه والإنطلاق في تطبيق خطط عمله ، إلا أنه قد يواجه التكامل الإقتصادي بعض المعوقات التي تؤول دون تحقيق أهدافه.

المطلب الأول : مقومات التكامل الإقتصادي :

ينطوي التكامل الإقتصادي على جملة من المقومات ، نذكر منها :

أولا : المقومات الإقتصادية :

1- **إنسجام السياسات الإقتصادية :**

خاصة السياسة التجارية ، النقدية ، المالية ، ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات إضافة إلى ذلك يجب تنسيق سياسات الإستثمار بشكل يؤمن تنمية إقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والإقليمية ويتم ذلك بإعادة سياسة إقليمية للإستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء

2- **تجانس إقتصاديات أطراف التكامل :**

ويعتر أهم مقوم نجاح التجارب التكاملية ، فبعدا عن المثاليات والعواطف فإن الفوارق بين الإقتصاديات المتكاملة يعتبر الحجر المعيق ، والمطب الذي يهوي بالتكامل ، بحيث نبتعد عن حقيقة التكامل المطلوب ، بما يفرغ معنى التكامل من حقيقة معناه ، ومرتجيات فحواه ، لذا يجب أن يكون التكامل بين إقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل.[2]

---

[1] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص 36.

[2] بوصبيع صالح رحيمة ، مرجع سابق ، ص 14.

3- إختلاف الإمكانيات المالية :

تعتبر من المقومات المشجعة لإقامة تكامل إقتصادي ، إذ أن الدول ذات العجز المالي تستطيع أن تحصل على التمويل اللازم للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الإقتصادي .

4- توفير البنية الأساسية المناسبة :

تظل المكاسب المتحققة من الإنضمام إلى التكتل محدودة في حالة إفتقار دول التكتل إلى بنية أساسية متطورة ، وهذا بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل .[1]

فالمجال الإقليمي لا يتيح إمكانية إنتقال وفرات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الإقتصادي ، إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات وإتصالات ملائمة لذلك ، لأن عدم وجود وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء سيضعف أهمية التكامل الإقتصادي ويصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكامل الإقليمي وكذا تعذر تنمية إقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة ، خاصة تكامل عمليات الإستثمار والمشاريع الإنتاجية وإستغلال الموارد الإقليمية بصفة موحدة .

5- توفير الأيدي العاملة المدربة :

من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الإقتصادي وتثبيت دعائمه وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة وحرية إنتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكامل إستغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وبإستمرار ، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها ، ومنه زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة وتقوية التعاون الإقتصادي بين الدول المتكاملة .[2]

---

[1] فلاح خلف الربيعي ، **التكتلات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية** ، تاريخ الإطلاع : 2012/01/14
http:// www.Ahewar.org / debat/show.art .asp? aid=17 3879.

[2] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص 37.

6- **توفر الموارد الطبيعية :**

ذلك أن توفر الموارد الطبيعية مقوم يعتبر أساسا يمكن الإعتماد عليه في قيام التكامل الإقتصادي ، ونجاحه ، حيث أن ظهور نقص في وفرة بعض الموارد الطبيعية لدى بعض الدول يؤدي بها إلى التكامل وذلك بالإعتماد على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لصالح كل الدول المتكاملة.

7- **وجود حالات النقائص والفوائض :**

قد يكون الالهدف من وراء رغبة الدول في إقامة علاقات تكامل فيما بينها هو رغبتها في القضاء على ما لديها من حلات النقص أو التخلص مما تملكه من حالات الفائض. وبالتالي يكون البلد في هذه الحالة مدفوعا بدافع مصلحته الذاتية ، ومنه ف،ن وجود حالات النواقص أو الفوائض ، يمكن إعتبارها من المقومات الأساسية لقيام التكامل الإقتصادي * ، سواء تعلقت تلك الفوائض والنواقص بالموارد أو الهياكل الإنتاجية أو الإمكانيات التسويقية

8- **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية :**

سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية ، ويظهر هذا الجانب أهمية عنصر العمل الإختصاصي والفني الماهر لضرورته في قيام النشاطات الإنتاجية ، وفي تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها ، ولا شك أنه بواسطة التكامل تزيد فرصة وإمكانيات توفير هذا العنصر الهام للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة [1]

9- **التخصص وتقسيم العمل :**

من الواضح أنه حتى يتمكن التكامل من تحقيق عائدا للدول المتكاملة يفوق ما يمكن أن تحصل عليه قبل تكاملها،لابد أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى وفرة الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة و الذي يضمن تحقيق التطور عموما لجميع هذه الدول نتيجة الاستفادة من التكامل،و لاشك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل و استمراره و نجاحه وفاعليته. أما في حالة عدم توفر التخصص و تقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى عمل المشروعات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة داخل جو من التنافس الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تضررها جميعا،أو تضرر بعضها لصالح البعض الآخر،و هو الحد الأدنى للضرر،و لذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص و تقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتجنب حدوث الأضرار و تحقيق منافع أكبر [2] .

---

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص ص 178،179.

[2] نور الدين دلال ، مرجع سابق ، ص 11.

* واقعيا هناك العديد من البلدان تعرف حالة النقص والفائض فيما بين إقتصادياتها إلا أنها لم تنجح في إقامة تكتلات فيما بينها ، وقد يكون السبب أن حالات النواقص الموجودة في بلد معين لايمكن التخلص منها مالم يوجد لدى نفس البلد حالات فوائض ومنافع يقوم بإستبدالها بغرض حصوله على إمدادات ومنافع غيره من البلدان الأخرى

ثانيا : المقومات الثقافية والإجتماعية * :

تتركز قبل كل شيئ في التقارب والتماثل في النسيج والوعي الإجتماعي وفي ثقافة البلدان المتكاملة وفي العادات والتقاليد ، وكلما كان التماثل والتقارب أكبر فإن التكامل الإقتصادي لم يكن أكثر سهولة وسلاسة فقط وإنما أكثر ضرورة أيضا ، خاصة إذا شمل عناصر أساسية في البناء الإجتماعي لهذه البلدان كاللغة والدين ، ومما لاشك فيه أن تماثل وتجانس البناء الإجتماعي بين هذه البلدان لا يمنع أبدا من وجود إختلاف وتنوع في هذا الجانب أو ذاك من الجوانب الإجتماعية والثقافية لهذا البناء ، بل بالعكس قد يصبح رافدا هاما لتعزيز قدرات هذه البلدان وآفاق تطورها [1] .

ثالثا : المقومات السياسية والمؤسسية :

تمثل الظروف السياسية عنصرا هاما من عناصر نجاح أو فشل الترتيبات الإقليمية وتفرض هذه الظروف أهمية وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في أطراف التكامل المتعددة ، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة ، كما تفرض أيضا ضرورة توفر القدرة على الإستجابة للأهداف السياسية والإقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة [2].

وتتجلى المقومات السياسية بصورة رئيسية في توافر إرادة سياسية مشتركة وقدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية والسياسات العامة والإقتصادية والإجتماعية وعلاقات سياسية بين الدول أو بالأحرى بين حكومات قائمة على الإعتراف والإحترام المتبادلين وحسن الجوار .[3]

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 280.
[2] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص 23.
[3] علي القزويني ، مرجع سابق ، صص 280،281.

* بالرغم من أن المقومات الثقافية والإجتماعية ضرورية لنجاح التكامل ، إلا أنها ليست كافية لوحدها حيث تعد المقومات الإقتصادية هي الشرط الكافي ، وخير مثال هي تجربة الإتحاد الأوروبي فقد وصلت أوروبا إلى درجة كبيرة من التوافق وإلى مراحل متقدمة من التكامل الإقتصادي رغم الحروب والفوارق الإجتماعية والثقافية الكبيرة بين شعوبها ، بعد أن رجحت كفة بناء المستقبل على كفة أحقاد الماضي لتبرهن على الدور الفعال للمصالح المشتركة وأهميتها إلى جانب المقومات الإقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي جاد.

المطلب الثاني : معوقات التكامل الإقتصادي :

ينطوي التكامل الإقتصادي على العديد من المعوقات نذكر منها :[1]

أولا : المعوقات السياسية :

تعد المشاكل السياسية من لأبرز معوقات التكامل الإقتصادي بين البلدان النامية سواء إختلفت أم إتفقت ، فالخلافات السياسية والتوجهات القومية أو القطرية تمثل عقبات كأداء أمام التكامل بين البلدان النامية ، وبلدان العالم ككل ، وتنقسم المعوقات السياسية إلى :

1- **الإختلافات في النظم الإقتصادية- الإجتماعية :** هي الإختلافات بين دول تتبع نظاما إشتراكيا ودول تتبع نظاما رأسماليا ، دولتسيطر فيها الحكومات على الموارد الإقتصادية الرئيسية أو تتحكم بالأنشطة الإقتصادية الهامة من خلال القطاع العام والتخصيص المركزي للموارد ، ودول تعتمد أساسا على القطاع الخاص وآليات السوق * .

2- **الإختلافات بين نظم الحكم :** أي بين دول تتبع نظم الحكم القائمة فيها ، الديمقراطية الليبرالية والتعددية السياسية وأخرى ترفض هذه الديمقراطية والتعددية .

3- **الإختلافات في الأوضاع السياسية :** هناك إختلافات عديدة أخرى في الأوضاع السياسية من حيث الإستقرار السياسي والسلام الأهلي ومن حيث توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى قادة مختلف البلدان وحكوماتها نحو التكامل ، ناهيك عن العديد من النزاعات والمشاكل الإقليمية وخصوصا في العالم الثالث وجنوب أوروبا .

إنه لمن الطبيعي أن تؤدي هذه الإختلافات إلى صعوبة التكامل الإقتصادي بين الدول ، إلا أنها لا تمنع قيام مثل هذا التكامل ، ومع ذلك فإن حدا أدنى من التماثل والتوافق في النظم السياسية والاقتصادية والإجتماعية والرغبة الحقيقية في التعاون ، لابد أن يتوفر لتحقيق المساعي التكاملية .

ثانيا : المعوقات الإقتصادية :

1- **الإختلاف في درجة النمو الإقتصادي :** يؤدي التباين في مستويات التطور الإقتصادي والإجتماعي ودرجات النمو بين البلدان المختلفة إلى صعوبات كبيرة في قيام التكامل الإقتصادي بين هذه البلدان ، ولعل من أبرز المشاكل والمعوقات هنا هو تخوف البلدان الفقيرة من سيطرة البلدان الأقوى والأكثر تقدما على التكتل الإقتصادي، وقد يرتبط الأمر أيضا بالتفاوت الفعلي في توزيع المكاسب من التكامل بسبب التفاوت في المركز الإقتصادي للدول النامية نفسها.

[1] علي القزويني ، مرجع سابق ، ص 295- 303.

2- الإختلاف في أساليب التنمية والسياسات الإقتصادية المتبعة :

قد تختلف الأساليب التي تستخدمها الدول في التنمية وتسيير الحياة الإقتصادية المختلفة ، ومما لاشك فيه أن هذه الإختلافات تمثل عقبة أخرى في سبيل قيام التكامل الإقتصادي ، ولكنها لا تحول دونه ، وإنما تدعو إلى التريث وعدم الإندفاع في تسريع خطوات التكامل الإقتصادي والإنتقال إلى أشكال أكثر تقدما قبل توافر الشروط الضرورية والكافية لذلك ، وفي مقدمتها تنسيق السياسات والخطط الاقتصادية وإعادة النظر في نظم الانتاج والتبادل والتكاليف والأسعار وغيرها.

3- قصور البنية التحتية المشتركة :

لا يخفى ما للبنية التحتية المشتركة بين البلدان الراغبة في التكامل من أهمية حاسمة في دفع مسيرته بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية والإجتماعية له وللعلاقات الإقتصادية البينية بصفة عامة ، ويأتي في مقدمتها وسائل النقل والمواصلات والإتصالات والمعلومات .. وحتى وإن كانت هذه الوسائل كافية ومرضية في إطار البلد الواحد ، إلا أنها قد لا تكون مناسبة ومهيأة لإقامة أشكال متطورة من التكامل الإقتصادي ، والتغلب على هذه العقبة يتطلب العمل على تطوير شبكات البنية التحتية الداخلية في كل بلد وربط هذه الشبكات من خلال خطوط ، كما أن وجود مثل هذه البنية يساعد على ترسيخ مسيرة التكامل وجعلها غير قابلة للتراجع والإنتكاس .

ثالثا : المعوقات الإجتماعية والثقافية :

وتتركز هذه المعوقات في مجموعتين فرعيتين هما :

المجموعة الأولى : المعوقات التي ترتبط بالتباين في مستويات التطور الاجتماعي والثقافي بين البدان المختلفة من ناحية المؤشرات الرئيسية لهذا التطور (درجة التحضر ، المستوى التعليمي للسكان ، حركية الفئات الإجتماعية المختلفة ، الوعي الإجتماعي ، بما في ذلك الوعي بأهمية التكامل ...إلخ)

المجموعة الثانية : المعوقات التي ترتبط بالتباين في الخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الساعية إلى التكامل ، ويتعلق الأمر تحديدا بالإختلافات والحساسيات وربما الصراعات ذات الطابع الطائفي أو القبلي وأحيانا العنصري أو العرقي .

المبحث الرابع : تجارب بعض الدول في مجال التكامل الإقتصادي :

إن أكثر من ثلث التجارة العالمية يتم الآن من خلال التكتلات الإقتصادية التي إنتشرت في كامل أرجاء العالم ، هذه الأخيرة تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة ومجموعة تكتلات من دول نامية وهناك تكتلات هي خليط بين الدول المتقدمة والنامية ، في الوقت الذي يبقى فيه الوطن العربي جاثما عند مفترق الطرق ، فلم يستطع تجسيد كيانات إقتصادية عربية ناجحة تضمن له مكانة ضمن الخارطة الإقتصادية العالمية.

المطلب الأول : البعض من تجارب الدول المتقدمة :

لعل أهم تجارب التكامل الفاعلة على الساحة الدولية نجد كل من الإتحاد الأوروبي الذي يشهد له بالنجاح الساحق بوصوله إلى الوحدة الكاملة ، وكذا تكتل النافتا الذي لا يقل أهمية عن سابقه لما له من وزن على الصعيد الإقتصادي الدولي .

أولا : الإتحاد الأوروبي :

1- نشأته :

يمكن إرجاع نشأة الإتحاد الأوروبي إلى ما أسفرت عليه الحرب العالمية الثانية ، فقد كان لهذه الحرب وماصاحبها من إنهيار ودمار الفضل في إعطاء دفعة قوية لفكرة الوحدة الأوروبية ، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية إستيقن معظم قادة أوروبا أن أفضل طريقة لإجتناب النزاعات الحديثة تقوم على تقوية التعاون والتكامل الدولي وتقوية دور أوروبا ضمن بحبوحة النظام الإقتصادي العالمي .[1]

وقد تحقق هذا الحلم بعد جهود عديدة للتقريب بين دول أوروبا الغربية ، فتم تأسيس الإتحاد الجمركي لدول البنيلوكس ، ثم المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي والتي أنشأت عام 1948 م على إثر مشروع مارشال .[2]

وكانت أول خطوة نحو التكامل هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 18 أفريل 1951 م والتي تضم كل من " بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا " ، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة بين هاتين السلعتين ، وإقترب الحلم الأوروبي في التكامل من الحقيقة في 1957 م بإتفاقية روما [3] .

---

(1) Paul Krugman , Maurice obstfeld , **Economie internationale** , 8éme edition , Snel sa , paris , 2009 ,p 596.

(2) زينب حسن عوض الله ، مرجع سابق ، ص 314.

(3) جون هدسون ، مارك هرندر ، مرجع سابق ، ص 583.

أسفرت إتفاقية روما عن إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الإقتصادية الأوروبية.حيث دخلت معاهدة روما حيز التنفيذ في 01 جانفي 1958 م ، وبهذا شكلت الجماعات الثلاث ، الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ ، وجماعة الطاقة الذرية ، والجماعة الإقتصادية ، ما سمي فيما بعد بالجماعة الأوروبية .

وقد تقرر أن يتم تنفيذ هذه الإتفاقية على ثلاث مراحل متساوية على مدى 12 سنة تنتهي في آخر 1970 م ويمكن أن تمتد إلى 1973 م ، وقد حددت لكل مرحلة أغراض محددة بحيث لا يتم إلا بعد تحقيق أغراض المرحلة الأولى وتنفيذها .[1]

2- تصاعد العضوية في الجماعة الإقتصادية الأوروبية :

بدأت الجماعة الإقتصادية الأوروبية بناء تكاملها الإقتصادي بست دول ثم دخلت مرحلة التوسع والذي تم على النحو التالي :

المرحلة الأولى : في سنة 1972 وقعت كل من إيرلندا والنرويج والدانمارك معاهدة الإنضمام إلى الجماعة الإقتصادية الأوروبية ، ولكن النرويج لم تمض قدما في الإنضمام نحو الجماعة الإقتصادية الأوروبية وذلك للرفض الشعبي للإنضمام من خلال إستفتاء أجري لهذا الغرض ، ويمكن النظر إلى إنضمام الدول الثلاث إلى الجماعة الأوروبية بإعتباره أولى مراحل التوسع في النظام الأوروبي .

المرحلة الثانية : شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية في عقد الثمانينات عندما إنضمت اليونان في عام 1981م ثم كل من إسبانيا والبرتغال في عام 1986 م . [2]

المرحلة الثالثة : رحب الإتحاد الأوروبي في عام 1994 م بأعضاء جدد من دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية وهي " النمسا ، السويد ، فنلندا ، النرويج "، وقد بدأت المفاوضات مع الدول الأربعة في بداية 1993 م وإنتهت في مارس 1994 م وقد كان للتقارب بين الهياكل الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول مع الهياكل الإقتصادية والإجتماعية للإتحاد الأوروبي أثر في قصر الفترة الزمنية التي إستغرقتها عملية إجراء المفاوضات والإنضمام للإتحاد الأوروبي وهي أقل من سنتين.[3]

المرحلة الرابعة : في 01 ماي 2004 توسع الإتحاد الأوروبي بمجيئ 10 أعضاء جدد هم " سلوفاكيا ، سلوفينيا ، قبرص ، جمهورية التشيك ، استونيا ، المجر ، لاتفيا ، ليتوانيا ، مالطا ، بولندا " [4]

---

[1] عادل بلجبل ، **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة باتنة ، 2007 ، ص 29.
[2] حسين عمر ، مرجع سابق ، ص 153.
[3] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 81.
[4] Paul Krugman , Maurice obstfeld , op-cit , p 596.

المرحلة الخامسة : خلال هذه المرحلة إنضمت كل من بلغاريا ورومانيا عام 2007 م ، وتجدر الإشارة إلى أنه تم الإعتراف بتركيا كدولة مرشحة للإنضمام منذ 1993 م ، إلا أنها لم تنضم رسميا بعد .[1]

3- النظام النقدي الأوروبي :

عقد محافظو البنوك المركزية للدول التالية.فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ اجتماعا في مدينة بازل السويسرية في 10أفريل 1972 اتفاقا بغرض تخفيض هامش تقلبات أسعار صرف *عملاتها تجاه بعضها البعض إلى 2.25 بالمئة ارتفاعا وانخفاضا كحد أقصى [2]

هذا الترتيب يسمى الثعبان الأوروبي في النفق ، وبحلول عام 1978 م إنهار نظام الثعبان الأوروبي مع بقاء المارك الألماني والفرنك البلجيكي والجلدر الهولندي والكرون الألماني متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة وهكذا بدأ جهد جديد لتحقيق تعاون نقدي في عام 1979م مع إنشاء نظام النقد الأوروبي والذي يتألف من ثلاثة أجزاء :

أ- الإلتزام بواسطة أعضائه من الدول بمنع تحركات أكبر من 2.25 % حول سعر التعادل في أسعار الصرف الثنائية مع الدول الأخرى الأعضاء.ذ

ب-إنشاء صندوق أوروبي للتعاون النقدي الذي يخصص وحدات عملة الإيكو** للبنوك المركزية للأعضاء في مقابل 20 % من الحيازات الذهبية والدولارية لتلك البنوك المركزية .

ت-تقديم تسهيلات إئتمانية للتمويل التعويضي لعجوزات ميزان مدفوعات للدول الأعضاء .

وتعمل آلية سعر الصرف على النحو التالي :

عندما يصل تقلب سعر صرف عملة دولة ما إلى الحد الأعلى أو الأدنى لمدى التغير المسموح به حول سعر التعادل ، فإن هذه الدولة يجب أن تعمل على إبقائه داخل المدى المحدد عن طريق التدخل في سوق الصرف الأجنبي لشراء أو بيع عملتها مقابل عملات أجنبية أو عن طريق رفع أو خفض سعر فائدتها ، وإذا كان هذا التصرف لا يعمل فإن الدولة تحتاج لأن تصوب (تخفض أو ترفع قيمة) عملتها بالتحرك إلى سعر تعادل جديد.[3]

---

[1] بوصبيع صالح رحيمة ، مرجع سابق ، ص 37.

[2] عادل بلجبل ، مرجع سابق ، ص 51.

[3] كامل بكري ، **الإقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص ص 225،226.

* كان الهامش يقدر ب 4.5 % (2.25 % إرتفاعا و 2.25 % إنخفاضا)

** الإيكو هي عملة مصطنعة (بدون مسكوكات أو أوراق بنكنوت) قيمتها هي المتوسط المرجح للعملات القومية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي ، وبناءا عليه القيمة الدولارية للإيكو تختلف مع التغيرات في أسعار الصرف بين الدولار والعملات القومية لدول الإتحاد الأوروبي ، ومع بداية 1994 م كانت قيمة الإيكو حوالي 1.2 دولار.

4- إتفاقية ماستريخت :

تعد معاهدة ماستريخت التي انعقدت بتاريخ 09 ديسمبر 1991 م في المدينة الهولندية ماستريخت من قبل المجلس الاوروبي من أهم المنعطفات التي شهدها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوروبي خلال مسيرته، لأن هذه الاتفاقية هي التي حددت مسيرة الاتحاد منذ عام 1992 م لما تضمنته من معايير وخطوات واضحة ومحددة ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة اليورو، ولعل ما يميز هذه القمة عن غيرها أنها جاءت بمعايير صارمة من أجل إيجاد منطقة أكثر استقرار،ليكون الاتحاد قوة اقتصادية لها وزنها في العالم، حيث وافق قادة الدول خلال هذه القمة على ترقية التعاون والتنسيق فيما بينهم في مجال السياسية الاقتصادية [1]

في 01 جانفي 1993 م أصبحت معاهدة الإتحاد الأوروبي كما يطلق عليها البعض حقيقة فهي تمثل مرحلة جديدة من مراحل الإتحاد الأوروبي .

وقد حددت هذه الإتفاقية شروط إنضمام الدول الأعضاء إلى نظام العملة الموحدة وبيان هذه الشروط فيما يلي:

أ. ألا تزيد نسبة التضخم على 1.5 % من الناتج القومي

ب. يجب أن لا تتجاوز سعر الفائدة أكثر من نقطتين مئويتين من متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الأعضاء صاحبة أدنى معدلات الفائدة.

ت. سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين داخل المدى 2.25 %

ث. يجب أن يكون عجز الميزانية تحت 3 % من الناتج المحلي الخام.

ج. يجب أن يكون الدين العام أقل من 60 % من الناتج المحلي الخام.

[1] عادل بلجبل ، مرجع سابق ، ص 58.

5- إنشاء العملة الموحدة :

إبتداءا من 01 جانفي 1999 م أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو ، وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية لمجموع 11 بلد " بلجيكا ، ألمانيا ، إسبانيا ، فرنسا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لوكسمبورغ ، هولندا ، النمسا ، البرتغال ، فنلندا " وفي جانفي 2001 م ، تخلت اليونان عن عملتها أيضا وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي ، وكونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو . [1]

وفيما يلي أهم المحطات التي مر بها الإتحاد الأوروبي : [2]

- في السنة 1946 م: تم إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.
- في السنة 1949 م: إبرام معاهدة لوكسمبورغ وإنشاء" مجلس أوروبا "المكون من عشر دول أعضاء.
- في السنة 1951 م: روبير شومان وزير الخارجية الفرنسي يقترح وضع الموارد الفرنسية والألمانية من الفحم الحجري والفولاذ في منظمة مفتوحة على دول أوروبية أخرى .الأمر الذي يزيل هواجس الفرنسيين من الصناعات الألمانية الثقيلة .وقعت على المعاهدة ست دول أوروبية (معاهدة مجموعة الفحم الحجري والفولاذ)(E.C.S.C).
- في السنة 1952 م: تم إبرام معاهدة المجموعة الأوروبية للدفاع (E.D.C) والتي يرفض البرلمان الفرنسي التوقيع عليها لأنه اعتبرها تنتهك مبدأ السيادة .(1954) فتعرضت للفشل.
- في السنة 1957 م: تم إبرام معاهدة المجموعة الأوروبية الاقتصادية (C.E.E) والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية اوراتوم (EURATOM) وتضم (فرنسا – ألمانيا – ايطاليا – دول البينيلوكس ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ).
- في السنة 1960 م : إنشاء الجمعية الأوروبية للتبادل الحر (**A.E.L.E.**) بمبادرة من بريطانيا والتوقيع عليها في استوكهولم.
- في السنة 1962 م : دخول اتفاق السياسة الزراعية المشتركة بين الدول الست حيز التطبيق.
- في السنة 1963 م : الجنرال ديغول يستخدم حق النقض (الفيتو) ضد دخول بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .ويكرر ذلك عام1967 م.

---

[1] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص 59.

[2] الدكتور عبد الغني ، **التكامل الإقتصادي والسوق العربية المشتركة " أسباب التعثر وشروط الانطلاقة "** ، ورقة مقدمة للمائدة المستديرة التاسعة للأساتذة العرب المنعقدة في الجماهيرية العربية الليبية ، جامعة ناصر الأممية ، ليبيا ،1999 ، ص ص 21،22.

- في السنة 1968 م : تم إلغاء آخر الرسوم الجمركية 15 % بالنسبة إلى المنتجات الصناعية ووضع تعرفة جمركية خارجية مشتركة.
- في السنة 1970 م : تم توقيع معاهدة لوكسمبورغ حول توسيع سلطات مراقبة البرلمان الأوروبي
- في السنة 1972 م :تم دخول الدانمارك وبريطانيا وايرلندا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية
- في السنة 1974 م : تمت قمة باريس الثانية حيث اتفق ممثلو الدول التسع على الاجتماع في شكل منتظم ثلاث مرات في السنة تحت اسم (المجلس الأوروبي) وعلى انتخاب البرلمان الأوروبي بالاقتراع الشعبي المباشر وعلى تشكيل الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية.
- في السنة 1975 م : اتفاق يقوي السلطات المالية للبرلمان الاوروبي وينشئ ديوان محاسبة أوروبي.
- في السنة 1979 م : بداية عمل النظام النقدي والايكو ، المؤلف من سّلة عملات وطنية.
- في السنة 1979 م : في شهر حزيران/يونيو ينتخب وللمرة الأولى أعضاء البرلمان الأوروبي ال 410 بالاقتراع الشعبي المباشر . متوسط نسبة المشاركة حوالي 60 في المئة.
- في السنة 1979 م : في شهر أكتوبر توقيع اتفاق (لومي 2) بين المجموعة الأوروبية و58 دولة من إفريقيا والكاريبي والباسيفيك ، يسمح لمنتجاتها بالدخول بحرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية.
- في السنة 1981 م : دخول اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (أصبحت المجموعة تضم عشرة دول)
- في السنة 1984 م : الانتخابات الأوروبية الثانية.
- في السنة 1985 م : توقيع اتفاق (لومي 3) مع 66 بلدًا من إفريقيا والكاريبي والباسيفيك.
- في السنة 1986 م : دخول إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية ، وتركيا تتقدم بطلب لا يقبل .
- في السنة 1989 م : الإنتخاب الثالث للبرلمان الأوروبي .
- في السنة 1990 م : إنشاء المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD).
- في السنة 1990 م : إتفاقات شنغن الهادفة إلى إزالة الحدود والحواجز بين الدول الأوروبية(فيفري) .
- في السنة 1992 م : التوقيع على معاهدة الإتحاد الأوروبي في ماستريخت (7 فيفري).
- في السنة 1993 م : بداية تنفيذ السوق الموحدة .
- في السنة 1994 م : إنتخابات البرلمان الأوروبي الرابعة.

- في السنة 1995 م :دخول النمسا والسويد وفنلندا في الإتحاد الأوروبي الذي أصبح يضم 15 دولة أوروبية.
- في السنة 1995 م : المجلس الأوروبي يقرر تسمية العملة الموحدة " الأورو ' ويقرر برنامجا وجدولا لدخولها حيز التنفيذ حتى عام 2002 م.
- في السنة 1996 م : المجلس الأوروبي يضع الإطار القانوني للأورو ويتفق على إنشاء نظام نقدي أوروبي موازي يحدد علاقات الصرف والتبادل بين الأورو وعملات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والتي لن تدخل في الإتحاد النقدي.
- في السنة 1997 م : ميثاق إستقرار ونمو بين الدول المشاركة في العملة الموحدة .
- في السنة 1999 م : الأورو أصبح العملة الموحدة في الإتحاد الأوروبي النقدي الذي يضم كل من فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، النمسا ، إسبانيا ، البرتغال ، إيرلندا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ ، فنلندا.
- في السنة 2000 م : الإطار المالي الجديد للإتحاد الأوروبي يدخل حيز التنفيذ للفترة " 2000-2006 ".
- في السنة 2001 م : إنضمت اليونان للوحدة النقدية الأوروبية وبالتالي أصبح اليونان البلد الثاني عشر في نظام اليورو ، وقد تم إستخدام اليورو الحسابي في عمليات الدفع والسداد الإلكتروني والحسابي.
- في السنة 2002 م : وضع قطع الأورو النقدية و أوراقه المالية في أسواق الإستخدام الشعبي اليومي وسحب الأوراق النقدية الوطنية من الأسواق .
- في السنة 2004 م : إنضمام بولندا ، تشيك ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، المجر ، بلغاريا ، رومانيا . وتم الإعلان بأن اليونان لم تكن أبدا مؤهلة للدخول في النظام النقدي الأوروبي الموحد وذلك لأن البيانات الإقتصادية التي أعطيت للجهات الأوروبية المسؤولة تم تزويرها وأعطيت عوضا عنها معلومات خاطئة عن صحة أداء الإقتصاد اليوناني .
- في السنة 2004 م : في 28 جوان إنضمت استونيا ولتوانيا ، وفي 30 ديسمبر حقق اليورو سعر صرف قياسي بلغ 1.3668 دولار .
- في السنة 2005 م : إنضمام قبرص، لاتفيا ، مالطا وسلوفاكيا .
- في السنة 2007 م : الإحتفال بمرور 50 عام على إنشاء الإتحاد.
- في السنة 2008 م : بدء التعامل باليورو بكل من قبرص، لاتفيا ، مالطا ، استونيا.
- في السنة 2010 م : إنضمام بلغاريا.

سادسا : بعض المؤشرات الإقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي :

1- الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) :

سجلت دول الإتحاد الأوروبي تراجع في معدل النمو في سنة 2009 م ، وذلك بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 م ، وحذر وزراء مالية منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من إرتفاع معدلات التضخم التي وصلت إلى 3.5 % ، والجدول الموالي يوضح نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل سنة مقارنة بالسنة السابقة لها .

الجدول 1 : نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوروبي في الفترة (2005-2011) (GDP) %

الدول الأعضاء	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النمسا	2.4	3.7	3.7	1.4	- 3.8	2.3	3.1
بلجيكا	1.7	2.7	2.9	1.0	- 2.8	2.3	1.9
الدانمارك	2.4	3.4	1.6	- 0.8	- 5.8	1.3	1.0
فنلندا	2.9	4.4	5.3	0.3	- 8.4	3.7	2.9
فرنسا	1.8	2.5	2.3	- 0.1	- 2.7	1.5	1.7
ألمانيا	0.7	3.7	3.3	1.1	- 5.1	3.7	3.0
اليونان	2.3	5.5	3.0	- 0.2	- 3.3	- 3.5	- 6.9
ايرلندا	5.3	5.3	5.2	- 3.0	- 7.0	- 0.4	0.7
ايطاليا	0.9	2.2	1.7	- 1.2	- 5.5	1.8	0.4
لوكسمبورغ	5.4	5.0	6.6	0.8	- 5.3	2.7	1.6
هولندا	2.0	3.4	3.9	1.8	- 3.5	1.7	1.2
البرتغال	0.8	1.4	2.4	0.0	- 2.9	1.4	- 1.6
اسبانيا	3.6	4.1	3.5	0.9	- 3.7	- 0.1	0.7
السويد	3.2	4.3	3.3	- 0.6	- 5.0	6.1	3.9
المملكة المتحدة	2.1	2.6	3.5	- 1.1	- 4.4	2.1	0.7
بلغاريا	6.4	6.5	6.4	6.2	- 5.5	0.4	1.7
قبرص	3.9	4.1	5.1	3.6	- 1.9	1.1	0.5
الجمهورية التشيكية	6.8	7.0	5.7	3.1	- 4.7	2.7	1.7
استونيا	8.9	10.1	7.5	- 3.7	- 14.3	2.3	7.6
هنغاريا	4.0	3.9	0.1	0.9	- 6.8	1.3	1.7
لاتفيا	10.1	11.2	9.6	- 3.3	-17.7	- 0.3	5.5

ليتوانيا	7.8	7.8	9.8	2.9	- 14.8	1.4	5.9
مالطا	3.7	2.9	4.3	4.1	- 2.7	2.3	2.1
بولندا	3.6	6.2	6.8	5.1	1.6	3.9	4.3
رومانيا	4.2	7.9	6.3	7.3	- 6.6	- 1.6	2.5
سلوفاكيا	6.7	8.3	10.5	5.8	- 4.9	4.2	3.3
سلوفينيا	4.0	5.8	6.9	3.6	- 0.8	1.4	- 0.2
الإتحاد الأوروبي	2.0	3.3	3.1	0.5	- 4.3	2.0	1.5

Source *: Economy of the European Union - Wikipedia, the free encyclopedia.htm*

بدراستنا لمعطيات الجدول السابق نلاحظ إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فعلا في دول الإتحاد الأوروبي ، فعلى سبيل المثال حققت لاتفيا نسبة نمو تقدر ب 10.1 % في عام 2005 م ، لتصل هذه النسبة في 2009 م إلى (– 17.7) % كذلك إسبانيا حققت معدل نمو يقدر ب 3.6 % في 2005 م لتصل إلى (–3.7 %) ، وكذا إيطاليا التي سجلت في العامين 2005 م و 2009 م على التوالي القيمتين 0.9 % و (–5.5 %) ، ونفس الشيئ يقال لبقية الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي والتي تضررت من إنعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 م التي أدت إلى إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالإتحاد الأوروبي إلى – 4.3 % في 2009 م، وشهدت هذه النسبة تحسنا في عام 2010 م حيث سجل الإتحاد معدل نمو 2 % ، وما فتئت أن تراجعت هذه النسبة في 2011 م لتصل إلى 1.5 % .

2– البطالة : **UNEMPLOYMENT :**

شهدت العديد من الدول الأوروبية إرتفاعا بنسب البطالة ، على رأسها اليونان 9.9 % في 2005 م وتعدت 13 % في 2011 م ، ونفس الشيئ بالنسبة لإيرلندا التي تطورت نسبة البطالة فيها من 4.5 % إلى 14.7% بالفترة (2005-2011) ، وكذا البرتغال سجلت نسبة البطالة في 2005 م 7.4 % لترتفع إلى 12.6% في 2011م ، أما اسبانيا فكانت نسبة البطالة بها سنة 2005 م حوالي 9.9 % لتقفز إلى نسبة 20.7 % في 2011م .

كذلك استونيا سجلت تباينا ملحوظا بالفترة (2005 – 2011) فكانت النسبة في السنتين علي الترتيب 8.8 % و 14.3 %، أيضا هنغاريا سجلت نسبتي 6.8 % ، 11.8 % بالفترة نفسها.ويرجع السبب بالدرجة الأولى إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 م، والجدول الموالي يوضح نسب البطالة في دول الإتحاد الأوروبي

الجدول 2: نسب البطالة في دول الإتحاد الأوروبي في الفترة (2005-2011) (%)

الدول الأعضاء	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النمسا	5.1	5.1	4.5	4.1	4.5	4.9	4.4
بلجيكا	8.4	8.2	7.7	6.9	7.3	8.1	7.7
الدانمارك	5.4	4.3	4.1	3.0	5.7	7.6	7.5
فنلندا	8.5	7.9	7.0	6.3	7.4	9.0	8.0
فرنسا	9.7	9.1	8.6	7.6	8.8	10.1	9.5
ألمانيا	9.8	8.7	8.6	7.4	7.6	7.3	6.2
اليونان	9.9	9.6	8.6	7.8	7.8	10.2	13.8
ايرلندا	4.5	4.2	4.6	5.6	10.6	13.2	14.7
ايطاليا	7.8	7.7	6.1	6.6	6.9	8.8	8.3
لوكسمبورغ	4.3	4.8	4.9	4.4	6.1	5.6	4.3
هولندا	4.9	4.0	3.4	2.8	2.8	4.1	4.2
البرتغال	7.4	7.6	8.2	7.6	8.5	10.5	12.6
اسبانيا	9.9	8.7	8.1	9.5	17.4	19.1	20.7
السويد	6.3	7.2	6.6	5.8	8.0	8.7	7.7
المملكة المتحدة	4.6	5.0	5.5	5.2	6.6	7.9	7.6
بلغاريا	10.1	9.0	7.5	6.1	5.9	8.7	11.4
قبرص	5.1	5.2	4.1	3.7	4.9	6.7	7.3
الجمهورية التشيكية	8.0	7.7	5.6	4.4	5.5	7.9	6.9
استونيا	8.8	5.3	4.9	4.0	11.1	15.5	14.3
هنغاريا	6.8	7.4	7.3	7.6	9.2	11.0	11.8
لاتفيا	9.1	7.6	6.4	6.1	16.1	22.3	17.2
ليتوانيا	9.2	6.4	4.6	4.3	15.1	15.8	17.3
مالطا	7.2	8.1	6.6	5.8	6.7	6.9	6.3
بولندا	18.0	16.8	10.3	7.4	7.7	9.1	9.3
رومانيا	7.2	7.3	6.6	6.2	5.8	7.6	7.4
سلوفاكيا	16.7	15.7	11.3	9.9	10.5	14.1	14.0
سلوفينيا	6.4	6.2	5.2	4.5	5.0	6.2	8.1
الإتحاد الأوروبي	8.9	8.4	7.3	6.7	8.3	9.6	9.5

Source :*http://epp.eurostat.ec.europa.eu/statistics_explained/images/5/55/Table_unemployment_rates.PNG, le 12/3/2011.*

3- الأداء الإقتصادي العام :

يبين الأداء الإقتصادي جوانب مهمة عند دراسة إقتصاد الدول والجدول التالي يبين الأداء الإقتصادي العام لدول الإتحاد الأوروبي في العام 2011 م.

الجدول 3 : الأداء الإقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي في 2011 (مليار دولار أمريكي ، %)

الدول الأعضاء	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة الدول الأعضاء في الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التضخم
الإتحاد الأوروبي	17,577.7	100.0	31,607	82.5	3.1
ألمانيا	3.577.0	20.2	37,897	81.2	2.5
فرنسا	2,776.3	15.8	35,156	85.8	2.3
المملكة المتحدة	2,417.6	13.9	36,090	85.7	3.3
ايطاليا	2,198.7	12.7	30,464	120.1	2.9
اسبانيا	1,493.5	8.7	30,626	68.5	3.1
هولندا	840.4	4.8	42,183	65.2	2.5
بولندا	513.8	2.9	20,334	56.3	3.9
بلجيكا	513.4	2.9	37,737	98.0	3.5
السويد	538.2	2.8	40,394	38.4	1.4
النمسا	419.2	2.3	41,822	72.2	3.6
الدانمارك	333.2	1.9	37,152	46.5	2.7
اليونان	303.0	1.9	26,294	165.3	3.1
فنلندا	266.6	1.5	36,236	48.6	3.3
البرتغال	238.9	1.4	23,361	107.8	3.6
ايرلندا	217.7	1.3	39,639	108.2	1.6-
الجمهورية التشيكية	215.3	1.2	27,062	41.2	2.1
رومانيا	189.8	1.0	12,476	33.3	5.8
هنغاريا	140.3	0.8	19,591	80.6	3.9

سلوفاكيا	96.1	0.5	23,304	43.3	4.1
لوكسمبورغ	58.4	0.3	80,119	18.2	3.7
بلغاريا	53.5	0.3	13,597	16.3	3.4
سلوفينيا	49.6	0.3	28,642	47.6	2.1
ليتوانيا	42.7	0.2	18,856	38.5	4.1
لاتفيا	28.3	0.1	15,662	42.6	4.2
قبرص	24.9	0.1	29,074	71.6	3.5
استونيا	22.2	0.1	20,380	6.0	5.1
مالطا	8.9	0.1	25,428	72.0	2.4

Source : *Economy of the European Union - Wikipedia, the free encyclopedia.htm*

نلاحظ من خلال الجدول إختلاف الأداء الإقتصادي من دولة إلى أخرى، فمن حيث نسبة مساهمة الدول الأعضاء في الناتج المحلي الإجمالي تحتل ألمانيا المرتبة الأولى بنسبة مساهمة قدرت ب 20.2 % وتليها فرنسا بنسبة 15.8 % ثم المملكة المتحدة بنسبة 13.9 % ، هذا ما يدل على الوزن الإقتصادي لهذه الدول ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، وتليها الدول الأخرى بنسب متفاوتة ، أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فتحتل لوكسمبورغ الصدارة ثم تليها هولندا ثم النمسا ، وفيما يخص نسب التضخم فهي متباينة وتصل إلى 5.8 % في رومانيا و 5.1 % في استونيا و 4.2 % في لاتفيا و 4.1% في كل من ليتوانيا وسلوفاكيا وبقية الدول بنسب تتراوح بين "1 % – 4 % " ، وهي نسب مرتفعة نوعا ما.

ثانيا : منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية * NAFTA :

1- النشأة :

بدأت فكرة النافتا ** وهي تعني إتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بالظهور في عهد الرئيس " جورج بوش " الأب الذي تميز بالركود الإقتصادي ، وأخذت الولايات المتحدة تبحث عن حل للخرج من حالة الركود الإقتصادي إلى حالة الإنتعاش فوجدت أن الحل يكمن في تشجيع التجارة الدولية بإعتبارها الدينمو الذي يحرك عملية النمو الإقتصادي وزيادة الإستثمار وإنعاش الإقتصاد مرة أخرى ، لذا فكرت الولايات المتحدة في إنشاء إتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك ، لكن لم يكتب لمشروع النافتا أن يمر في الكونغرس في عهد الرئيس جورج بوش الأب وذلك لمعارضة الديمقراطيين لهذه الإتفاقية ، لكنه تم إحياء مشروع النافتا في عهد الرئيس " بيل كلينتون " ، وقد تمت في النهاية الموافقة على على هذه الإتفاقية بعد مداولات طويلة في الكونغرس . وفي عام 1993 م وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك إتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) والتي بدأ سريان مفعولها في الأول من كانون الثاني عام 1994 م . مما أدى إلى التجارة الحرة للسلع والخدمات على كامل منطقة دول أمريكا الشمالية ، حيث تمثل كندا الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة ، أما المكسيك فإنها تمثل الشريك التجاري الثالث من ناحية حجم التبادل التجاري بعد كندا والمكسيك [1]

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرارة ، **الإقتصاد الدولي** ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ، ص ص 414،413 .

*** NAFTA** : **North Amerrican Free Agreement**

** وتعتبر هذه الاتفاقية في الواقع مكملة لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والتي تم التوصل إليها في عام 1988م, لضمان التبادل الحر بين الدولتين وزيادة القدرة التنافسية لشركاتها الإنتاجية والخدمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلدين

2- المزايا التي تحققها الدول الأعضاء في النافتا :

أ- بالنسبة للمكسيك :

تشير كثير من الدراسات أن المكسيك هي المستفيد الأول والأكبر من هذا التكتل، مما يدعم عملية الإصلاح الاقتصادي في المكسيك، ويعزز من ثقة المستثمرين الأجانب في مستقبل البلاد وتطورها الاقتصادي، وبالتالي يمكن أن تجني المكاسب التالية:

- زيادة الاستثمارات والتكنولوجيا التي تحتاجها وفي نفس الوقت تصدير الأيدي العاملة المتوفرة لديها.
- إن تدفق الاستثمارات الأمريكية في مجال البترول المكسيكي، وغيره من المجالات سيزيد من معدلات النمو، ويعمل على امتصاص البطالة المكسيكية.
- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية يعمل على تدعيم الإصلاحات الاقتصادية في المكسيك خاصة في سياسات السوق وفي قطاعات معينة مثل السيارات والمنسوجات والملابس والاتصالات والنقل البري وغيرها.
- الحد من الهجرة المكسيكية غير القانونية إلى أراضي الولايات المتحدة نتيجة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي في المكسيك.
- زيادة إنتاجية العامل المكسيكي نظرا لتقدم التكنولوجيا الأمريكية المصاحبة للاستثمارات مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط الأجور المكسيكية.

ب- بالنسبة لكندا :

في ظل تشابه المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فإن هناك فرصا ومكاسب عديدة يمكن لكندا أن تحققها من خلال فتح أسواق جديدة للشركات الكندية، وتدفق الاستثمارات الكندية إلى المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية بحرية تامة، ويسمح ذلك أيضا بالاستفادة من الأيدي العاملة المتوفرة في المكسيك كما تستطيع شركات النفط الكندية المشاركة مع الشركات المكسيكية في عمليات التنقيب [1] وكذا تستفيد كندا من تراجع إعتمادها على واردات البترول من دول الشرق الأوسط .حيث تتمتع المكسيك بإحتياطي بترولي يصل إلى 48 عام وإحتياطي غاز طبيعي يصل إلى 72 عام . [2]

---

[1] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص 54.

[2] محمودي مراد، **النظرية العامة للمناطق الإقتصادية الحرة** ، دار الكتاب الحديث ، الجزائر ، 2002 ، ص 126.

ث- **بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:** تستفيد هي الأخرى من المزايا التالية:

- فتح الأبواب أمام صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى المكسيك وكندا، حيث تعتبر السوق الكندية من أكبر الأسواق للصادرات الأمريكية، كما أن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد المكسيكي سيساهم في زيادة الصادرات الأمريكية إلى المكسيك وخاصة من السيارات، حيث تملك المكسيك سوق سيارات يشهد أعلى معدلات نمو في العالم، بالإضافة إلى زيادة الصادرات من الملابس والمنسوجات والمنتجات الزراعية.
- تدفق الاستثمارات الأمريكية، حيث يتوقع أن تبلغ التدفقات من هذه الاستثمارات حوالي 2,5 مليار دولار سنويا.
- زيادة نسبة التشغيل، وارتفاع متوسط الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في القطاعات التصديرية.
- اكتساب المزيد من القدرات التنافسية للمنتجات الأمريكية نظرا للاستفادة من انخفاض متوسط الأجور المكسيكية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع إنتاجية العامل المكسيكي التي تنمو بمعدل 6 % سنويا إلى حوالي ضعف معدل نمو إنتاجية العامل في الولايات المتحدة، مما يكسب الصادرات المصنعة في المكسيك ميزة تنافسية في مواجهة صادرات التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي أو الآسيوي.[1]

المطلب الثاني : بعض تجارب الدول النامية :

بعد الموجة الواسعة من التكتلات الإقتصادية التي شهدتها الدول المتقدمة ، إتخذت الدول النامية منهج التكامل الإقتصادي الغربي ، فأفرزت العديد من التكتلات الإقتصادية ، كتب للبعض منها النجاح ، ولم يكتب للبعض الإخر ذلك ، نظرا لمعوقات جما بقيت الحائل دون وصولها للهدف الأسمى ألا وهو التكامل التام.

أولا : تكتل رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN * :

1- النشأة :

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 م في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة الفيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما ، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي ، وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول " مليزيا ، اندونيسيا ، سنغافورة ، تايلاندا ، الفليبين .[2]

---

[1] آسيا الوافي ، مرجع سابق ، ص 53.

[2] خافي علي ، **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) " نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة "** ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، ص 82.

* ASEAN : Association of south east nation.

2- **أهداف وأهمية رابطة جنوب شرق آسيا** وتقييم هاته التجربة :

تهدف هذه الرابطة حسب إعلان بانكوك عام 1976م إلى مايلي :

أ- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.

ب-تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

ت-التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.

ث-تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا.

ج- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

ح- إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

أما فيما يخص أهمية تكتل الأسيان بالاقتصاد العالمي فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

أ- تنامي الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ب-تتجه دول رابطة الأسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، وبالتالي تضييق الخناق على دول القارة الآسيوية.

ت-تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع إقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الذي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه.[1]

[1] رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ص 216 ، 217.

و في عام 1991 م أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السا بق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا ، ويتم تنفيذها على فترة انتقالية تمتد إلى15 عاما.ودخلت حيز التنفيذ عام 1994م ، وفي عام 1997 م استحدثت نظام ترتيبات تفضيلية ، والذي لم ينجح في زيادة التجارة البينية لدول الآسيان .

فتنفيذ منطقة التجارة الحرة قد تأخر نظرا للهدف الذي قامت من أجله الآسيان، الذي كان سياسيا بالدرجة الأولى، إضافة إلى التشابه بين دول الآسيان من حيث الموا ر د والميزة النسبية.

فمنذ ذلك الوقت أصبحت تفكر بجدية في تكاملها الاقتصادي الذي قد يكون مجديا ، وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت بأهمية التكامل والتعاون الما لي والاقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15–16 ديسمبر 1998 م في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999، 2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي.

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا، الأعضاء في رابطة الآسيان يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم ، والتي تعد سوقا لأكثر من 1,8 مليار نسمة (534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1,29 مليار نسمة للصين) بنسبة من مجموع سكان العالم البالغ 5,68 مليار نسمة ، كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلاندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة ، وبالتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020م.[1]

ولقد أثبتت تجربة الآسيان قدرة الدول الأعضاء على العمل المنظم التي بدأت بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن ، وتطورت الطموحات من ترتيبات تفضيلية إلى ترتيبات وحدة تكاملية بين الدول الأعضاء تهدف من ورائها إلى بناء إقتصاد متكامل قوي يرتكز على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة ، وتساعد على حل النزاعات حول النظم التجارية وتوحيد العمل لمواجهة الأزمات الطارئة وزيادة الدخول الحقيقية وزيادة معدل التعاون الإقتصادي. [2]

[1] خالفي علي ، مرجع سابق ، ص ص 83 ، 84.

[2] رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 223.

وقد حققت ثلاث دول ' سنغافورة ، تايلاندا، إندونيسيا ' من هذا الإتحاد تقدما كبيرا في مجال التصنيع وأطلق عليها الدول شبه الصناعية الجديدة [1] ، وبذلك نجح التكتل في الرقي بإقتصاديات المنطقة إلى صفوف الدول المصنعة حديثا والناشئة ويعود ذلك إلى سياسة هذا التجمع الموجهة إلى الخارج والجاذبة لرأس المال الأجنبي مما جعله نموذجا يحتذى به في التكامل الإقتصادي بين الدول النامية .[2]

3- **بعض المؤشرات الاقتصادية لدول رابطة الأسيان :**

أ- **الناتج المحلي الإجمالي** :الجدول التالي يبين نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الآسيان

الجدول 4 : نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الآسيان في الفترة (2005-2011) (% لكل سنة)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012 (بالقيمة المتوقعة)
بورناي	0.4	4.4	0.2	1.9	0.5	1.8	1.7	1.8
كمبوديا	13.3	10.8	10.2	6.7	0.1	6.3	6.5	6.8
إندونيسيا	5.7	5.5	6.3	6.0	4.6	6.1	6.4	6.7
لاوس	6.8	8.1	7.9	7.2	7.3	7.5	7.7	7.8
ماليزيا	5.3	5.8	6.5	4.6	1.7	7.2	5.3	5.3
ميانمار	4.5	7.0	5.5	3.6	4.4	5.2	5.5	5.5
الفليبين	5.0	5.3	7.1	3.7	1.1	7.3	5.0	5.3
سنغافورة	7.6	8.6	8.8	1.5	0.8	14.5	5.5	4.8
تايلاندا	4.6	5.1	5.0	2.5	2.3	7.8	4.5	4.8
فيتنام	8.4	8.2	8.5	6.3	5.3	6.8	6.1	6.7

Source: *Asian Development Bank. 2011. Asian Development Outlook 2011. Manila*

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 121.

[2] عثمان أبو حرب ، مرجع سابق ، ص 173.

تبعا لتقرير (*Asean Development Outlook in 2011*) فإن المردود الإقتصادي لدول الآسيان إنخفض سنة 2009 م في أعقاب الأزمة المالية العالمية ، لكنه شهد قفزة نوعية بالعام 2010 م ، انعكس الانتعاش في جنوب شرق آسيا قويا بصورة استثنائية في عام 2010 م ، فنلاحظ زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.7% ، 0.8% ، 2.3% لكل من ماليزيا ، سنغافورة ، تايلاندا على التوالي إلى 7.2 % ، 14.5% ، 7.8% . كما حققت الإقتصاديات الكبرى الأخرى : الفليبين ، أندونيسيا ، وفيتنام نموا قويا بعد التباطؤ المسجل في 2009 م. أما في العام 2012 م سجل معدل النمو تحسنا بالمقارنة بعام 2011 م إلا فيما يخص سنغافورة التي تراجع معدل النمو فيها من 5.5 % إلى 4.8 %.

ب-التضخم :

تم تسجيل أعلى معدلات التضخم للآسيان عامي 2001 م و 2002 م في اندونيسيا بأكثر من 10٪ . مع ذلك، فإن هذه المعدلات هي أقل من نسب التضخم التي تحققت خلال سنوات الأزمة، وفي عام 2003 م تم تسجيل معدل التضخم في اندونيسيا 2.0٪ سجلت تراجع لافت في معدل التغير في الأسعار. وبشكل عام، انخفاض معدلات التضخم ، أما بالنسبة للفليبين فسجلت أكثر من 5 % في عام 2001 م ، لينخفض بعدها إلى أقل من 3 % في 2003 م ، أما بالنسبة لتايلاندا وسنغافورة وماليزيا فسجلت نسبة تضخم أقل من 1 % في الفترة (2000 م – 2001 م)

وفيما يخص منطقة جنوب شرق آسيا ، فإن معدلات التضخم في تزايد مستمر ، فقد سجل ما يقارب في المتوسط 4.0 % في 2010 م ، وما يقارب 5.1 % في 2011 م.[1]

[1] Noor Azlan Ghazali. Izani Ibrahim. **Report of THE ROLE OF PRIVATE SECTOR DEVELOPMENT IN REGIONAL ECONOMIC GROWTH AND FINANCIAL INTEGRATION: THE ASEAN PERSPECTIVES** . *National University of Malaysia.*2005.p 14.

ث-التجارة الخارجية :

يلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يزداد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1 % من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987 م (وحوالي 11,3 %من إجمالي صادرات الدول النامية)، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5,2 % من إجمالي الصادرات في العالم (بحوالي 16,8 % من إجمالي صادرات الدول النامية سنة 2003 م) [1]

والشكل التالي يبين التجارة الداخلية للآسيان (فيما بين الدول الأعضاء) والتجارة الخارجية (مع أسواق الدول المتقدمة ، وبقية دول العالم) في العام 2007 م.

الشكل (1): الصادرات والواردات السلعية فيما بين دول الآسيان والعام الخارجي للعام 2007.

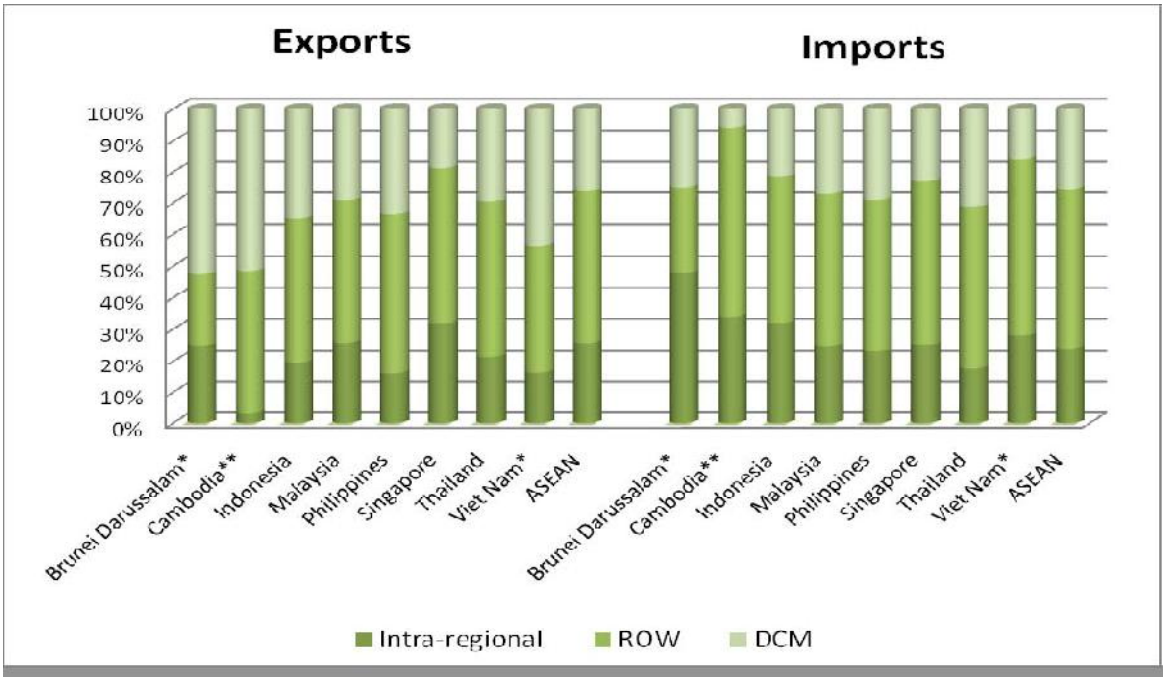

Source: Calculated from COMTRADE data downloaded from WITS(* 2004 . ** 2006)

حيث :

DCM: أسواق الدول المتقدمة

ROW: باقي دول العالم

Exports : الصادرات

Imports : الواردات

Intra- regional: فيما بين الدول الأعضاء.

[1] رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 219.

ونلاحظ من خلال الشكل أن نسبة التجارة بين الإسيان وبقية دول العالم (ROW) تأخذ حصة الأسد كما نلاحظ أن التجارة البينية (بين الدول الأعضاء) ضئيلة ، و فيما يخص كل من البلدين " بورناي ، كومبوديا " نلاحظ أن حصة الدول المتقدمة في إجمالي الصادرات أكبر بكثير مما هي عليه في إجمالي الواردات ، ونلاحظ أن التجارة البينية لكومبوديا ضئيلة جدا ، وأن أكثر من نصف صادراتها موجهة لأسواق الدول المتقدمة .

وكملاحظة عامة يمكن القول أن التجارة البينية تبقى ضئيلة بين دول الآسيان بالمقارنة مع تجارتها مع الدول المتقدمة وبقية دول العالم .[1]

والشكل الموالي يبين التطور الحاصل بصادرات وواردات الآسيان في قطاع الخدمات في الفترة (2000م –2008 م)

الشكل (2) : الصادرات والواردات (في مجال الخدمات) والميزان التجاري للآسيان في الفترة (2000 م – 2008 م)

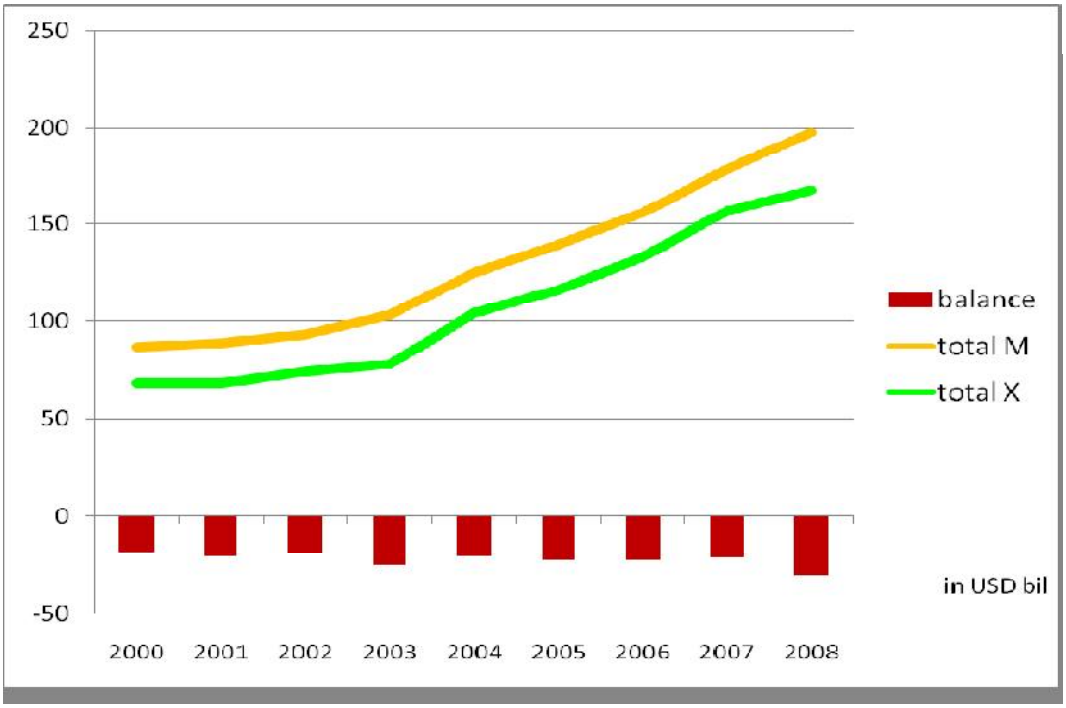

Source : **Calculated from COMTRADE data downloaded from WITS**

[1] Noor Azlan Ghazali. Izani Ibrahim . opt cit . p 15.

لقد نمت تجارة الخدمات في الآسيان بقوة ، حيث ساهمت ب 5.2 % في 2007 م ، وأصبحت بعض دول الآسيان من مصدري تجارة الخدمات ، فعلى سبيل المثال في العام 2005 م برزت بعض دول الآسيان في الخدمات التالية : سانغافورة في النقل ، تايلاندا وماليزيا في الإتصالات ، ماليزيا وسانغفورة والفليبين في

الإتصالات السلكية واللاسلكية ، ماليزيا و تايلاندا ووسنغافورة في التأمين والخدمات المالية ، سنغافورة في الكومبيوتر وخدمات المعلومات [1]

ثانيا : السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا : COMISSA *

1- النشأة :

ترجع أصول نشأة الكوميسا إلى منتصف الستينات عندما اتخذت دول الشرق والجنوب الإفريقي مبادرتها نحو تكوين تنظيم إقليمي فرعي للتعاون فيما بينها، ولقد دعت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عام 1965 م إلى عقد اجتماع وزاري للدول المستقلة في ذلك الحين في شرق وجنوب القارة للنظر في المقترحات التي استهدفت في النهاية إنشاء آلية لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي الفرعي وصدر عن هذا الاجتماع عدة توصيات من بينها توصية تقضي بإنشاء جماعة اقتصادية لدول وجنوب شرق القارة، واستمرت صور التعاون الاقتصادي بين هذه الدول. ومع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ التفكير في كيفية دفع هذا التكامل للأمام، ومن خلال ذلك تم توقيع المعاهدة المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول جنوب وشرق إفريقيا في 21 ديسمبر 1981م ودخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر1982م ، وكانت هذه المعاهدة تتضمن 14 بروتوكولا تتضمن كافة جوانب وأنماط التعاون بين الدول المشاركة بالتعاون مع اللجنة الأوربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي ، وبعد قرابة أحد عشر عاما من تلك المعاهدة اتفقت الدول الأعضاء على تحويلها إلى تجمع السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا في سنة 1993 م ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 08 ديسمبر 1994م .[2]

ويضم هذا التجمع كل من الدول التالية " أنغولا ، بورندي ، جزر القمر ، الكونغو ، إريتيريا ، كينيا ، مدغشقر ، مالاوي ، موريشيوس ، زامبيا ، رواندا ، سيشل ، زيمبابوي ، أوغندا ، تنزانيا ، سوازيلاند ، أثيوبيا ، جيبوتي ، السودان ، مصر ** ، بالإضافة إلى ليبيا التي انضمت إلى التجمع بصفة مراقب " [3]

---

[1] **ESCAP « Economic and Sociale Commision for Asia and the Psific » .** working paper « **Asian ana Trade Integration » .**8 April 2009 . p p 10.11.

[2] رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 197.

[3] سمير محمد عبد العزيز ،**التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطارالعولمة**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الإسكندرية ، مصر ،2001 ، الطبعة الأولى ص 24.

* COMESSA : Common Market for Eastern and Southern Africa

2- **المبادئ التي قامت عليها الكوميسا :**

أ- تشكيل منطقة تجارة حرة كاملة تتضمن تحرير التجارة بين الأعضاء وتكفل حرية انتقال السلع المنتجة في السوق المشتركة ، ولإزالة كافة القيود غير التعريفية على التجارة .

ب-إنشاء إتحاد جمركي يتضمن تعريفة جمركية قيمتها (صفر %) على كل السلع ذات النشأ في أي من دول السوق ، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة على كافة الواردات من الدول غير الأعضاء.

ت-حرية حركة رأس المال والتمويل وتطبيق قانون إستثمار مشترك بغرض خلق مناخ موات لجذب الإستثمار الأجنبي وعبر الحدود والمحلي .

ث-إنشاء إتحاد للدفع في إطار برنامج التجانس النقدي ، والعمل على إنشاء إتحاد نقدي للكوميسا .

ج- حرية إنتقال الأشخاص ، وتطبيق إجراءات موحدة للتأشيرات بما في ذلك حق الإستيطان .

3- **أهداف الكوميسا :**

أ- تعزيز التعاون والتنمية في كافة قطاعات النشاط الإقتصادي خاصة التجارة والجمارك والصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والمواد الطبيعية والمسائل النقدية ، بحيث يكون الهدف الأسمى هو رفع مستويات المعيشة ، وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء .

ب-تحقيق النمو الإقتصادي المتواصل لكافة الأعضاء من خلال تعزيز تنمية أكثر توازنا وتجانسا لهياكلها الصناعية والتسويقية .

ت-تعزيز التنمية المشتركة لكل قطاعات النشاط الإقتصادي والتطبيق المشترك لسياسات الإقتصاد الكلي والبرامج لرفع مستويات المعيشة وتعزيز العلاقات بين البلدان المشاركة .

ث-التعاون لخلق بيئة مواتية للإستثمار الأجنبي والنحلي وعبر الحدود ، بما في ذلك التطوير للأبحاث وتطويع العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

ج- التعاون لتقوية علاقات السوق المشتركة بالعالم ، واتخاذ مواقف مشتركة في المحافل الدولية .

ح- المساهمة في إنشاء وتقدم الجماعة الإقتصادية لإفريقيا *. [1]

---

[1] أسامة المجدوب ، **العولمة والإقليمية** ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2001 ، ص ص 252 ، 253.

* تشمل الجماعة هذه التجمعات: تجمع الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، ومجموعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي والاتحاد المغاربي لدول الشمال الإفريقي. وتعتبر الكوميسا أهمها من الناحية الاقتصادية حيث أن التكوينات الأخرى هي ذات طابع سياسي ، حيث تعتبر الكوميسا التكتل الأكثر نجاحا في القارة الافريقية لأنها ترتكز فقط على التكامل الإقتصادي .

4- بعض المؤشرات الإقتصادية لدول الكوميسا :

لقد كان الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا في عام 2009 م ما يقارب 448 بليون دولار أمريكي ، لتحقق بعدها قفزة نوعية ، لتصل إلى ما يقارب 512.6 بليون دولار أمريكي كناتج محلي خام في العام 2010 م ، لتحقق مقدار 573.5 بليون دولار أمريكي في العام 2011 م .

كذلك معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد متباينا من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى .

ولقد حققت دولتين من الكوميسا وهما (مصر وليبيا) مجتمعتان ناتج محلي إجمالي في العام 2009 م ، أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا والتي يقدر عددها ب 17 دولة ، حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي لليبيا ومصر ب 248.4 مليار دولار أمريكي ، أما بقية الدول بما يقارب 200 مليار دولار أمريكي . [1]

الشكل 3 : أعضاء الكوميسا

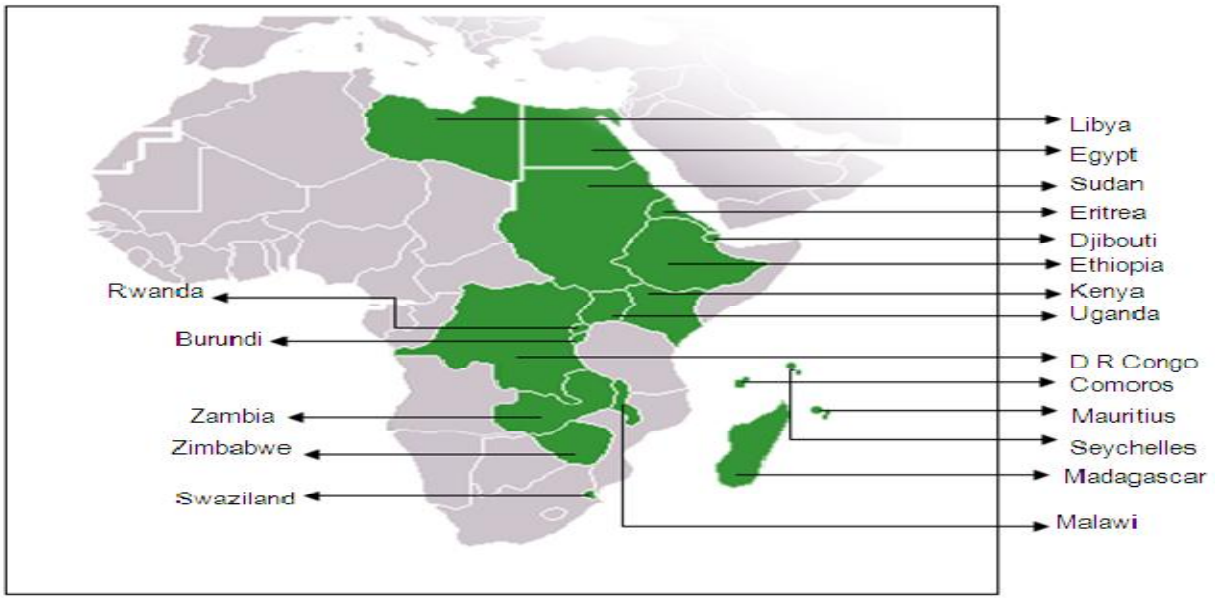

Source : www.COMESA.INT

وفيما يلي جدول يبين بعض المؤشرات الإقتصادية لدول الكوميسا في الفترة (2008– 2011)

[1] **EXPORT-IMPORT BANK OF INDIA.** OCCASIONAL PAPER ; **COMESA (COMMON MARKET FOR EASTERN AND SOUTHERN AFRICA):A Study of India's Trade and Investment Potential .** September 2010 . p 12.

الجدول 5 : بعض المؤشرات الإقتصادية لدول الكوميسا في الفترة (2008– 2011)

المؤشرات الإقتصادية / الدول الأعضاء	2008				2009				2010				2011			
	ن.م.إ	معدل نمو ن.م.إ	نصيب الفرد من ن.م.إ	عدد السكان	ن.م.إ	معدل نمو ن.م.إ	نصيب الفرد من ن.م.إ	عدد السكان	ن.م.إ	معدل نمو ن.م.إ	نصيب الفرد من ن.م.إ	عدد السكان	ن.م.إ	معدل نمو ن.م.إ	نصيب الفرد من ن.م.إ	عدد السكان
مصر	162.4	7.2	2160	75.2	188	4.7	2450.4	76.7	215.8	5	2758.8	78.2	248.1	5.5	3109.3	79.8
ليبيا	89.9	3.4	14478	6.2	60.4	1.8	9529.3	6.3	76.6	5.2	11852.7	6.5	84.1	6.1	12772	6.6
السودان	58	6.8	1522	38.1	54.7	4.5	1397.8	39.1	65.7	5.5	1638.1	40.1	74.5	6	1809.6	41.2
كينيا	30.3	1.5	859.4	35.3	32.7	2.1	911.9	35.9	34.2	4.1	937.8	36.5	38.7	5.8	1041.7	37.1
إثيوبيا	26.7	11.2	330.5	80.7	32.3	9.9	390.3	82.8	30.6	7	360.8	84.8	31.7	7.7	365.3	86.8
أوغندا	14.4	8.7	450.7	32	15.7	7.1	474	33.2	17.7	5.6	514.8	34.2	18.8	6.4	526.5	35.6
زامبيا	14.7	5.7	1251.9	11.7	13	6.3	1086.1	12	16.1	5.8	1317.4	12.2	17.7	6	1421.4	12.4
الكونغو	11.6	6.1	184.4	62.9	11.1	2.8	171.5	64.8	12.6	5.4	189.5	66.7	13.7	7	199.3	68.7
موريشيوس	9.3	4.2	7330.1	1.3	8.8	1.5	6838.1	1.3	9.8	4.1	7605.2	1.3	10.4	4.7	8006.1	1.3
مدغشقر	9.5	7.1	468.1	20.2	8.6	-5	412	20.8	8.4	-1	393.5	21.3	8.9	3.7	408.9	21.9
رواندا	4.7	11.2	489.3	9.6	5.2	4.1	535.7	9.8	5.7	5.4	569.4	10	6.1	5.9	599.7	10.2

مالاوي	3.9	9.4	278.7	13.7	0.7	4.6	0.9	8	0.4	328.1	13.9	4.8	6	336.2	14.2	5.1	6.3	354.8	14.5
زيمبابوي	3.9	-14.5	334.9	11.7	0.7	4.4	0.9	4	0.4	374.8	11.7	5.1	2	438.5	11.7	5.5	0	467.8	11.7
سوازيلاند	2.8	2.4	2778.2	1	0.4	3	0.9	0.4	0.4	2906.9	1	3.1	1.1	3026.5	1	3.2	2.5	3087.3	1
إريتيريا	1.4	-9.8	275.5	5	0.4	1.9	0.9	3.6	0.4	362.9	5.2	2.3	1.8	423.5	5.3	2.7	2.8	484.5	5.5
بورندي	1.2	4.5	146.5	7.9	0.4	1.3	0.9	3.5	0.4	162.9	8.1	1.4	3.9	172	8.3	1.5	4.5	182.9	8.4
جيبوتي	1	5.8	1252.6	0.8	0.4	1	0.9	5	0.4	1304.2	0.8	1.1	4.5	1369.2	0.8	1.2	5.4	1464	0.8
سيشل	1	11.5	12.76	1	0.4	0.9	0.9-	0.9-	0.4	10811	1	0.8	7.6-	8973	1	1	4	1143	1
جزر القمر	0.5	1	816.5	0.7	0.4	0.5	0.9	1.1	0.4	794.8	0.7	0.6	1.5	830.2	0.7	0.6	2.5	846.8	0.7

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على :

- ✓ **EXPORT-IMPORT BANK OF INDIA**. Opt cit . p 18-22.
- ✓ **www**.COMESA.int

أما فيما يخص التجارة الخارجية ، فلقد شهدت الكوميسا تطور مهم في معالم التجارة الخارجية ، فلقد تضاعف حجم تجارتها الخارجية (الصادرات + الواردات) من 108.5 مليار دولار أمريكي في العام 2004 م ، إلى ما يقارب 262.6 مليارد ولار أمريكي في 2008 م ، فلقد إرتفعت الصادرات من القيمة 51.4 مليار دولار أمريكي في 2009 م إلى 123.8 مليارد ولار أمريكي في 2008 م ، كذلك إرتفعت الواردات من القيمة 57.1 مليار دولار أمريكي في 2009 م، إلى 138.8 مليار دولار أمريكي في 2008م ، والشكل الموالي يبين التجارة الخارجية للكوميسا خلال الفترة (2004 م – 2010 م)

الشكل 4: مجمل التجارة الخارجية للكوميسا في الفترة (2004 م – 2010 م) " مليار دولار أمريكي "

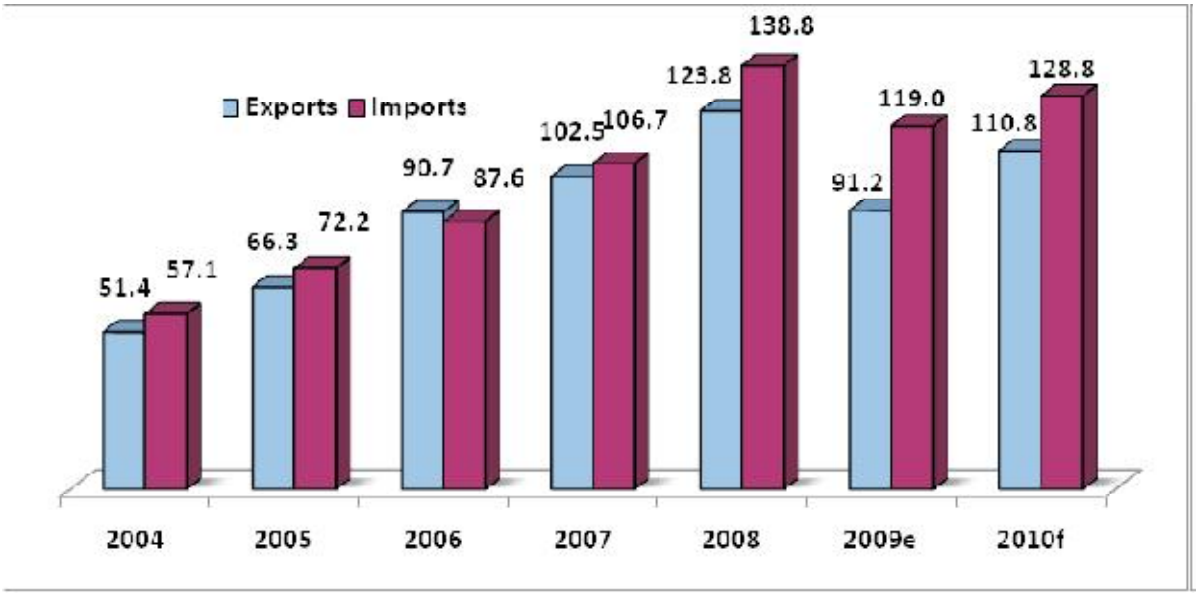

Source : **EXPORT-IMPORT BANK OF INDIA . opt cit . p 14.**

حيث :

Exports : الصادرات

Imports : الواردات

e : المقدر

F : المتوقع

المطلب الثالث : التكامل الإقتصادي العربي

لقد فرض التكامل الإقتصادي العربي نفسه بديلا حتميا موضوعيا وحقيقة تاريخية لمواجهة التحديات، لقد بدأت معظم الأقطار العربية في تبني برامج الإصلاح الإقتصادي بمساعدة المؤسسات الدولية ، ورغم المحاذير من وصفة هذه المؤسسات ، فإن تقارب النظم الإقتصادية العربية وإعادة التوازن إلى الإقتصاد القومي وتحرره من القيود وانفتاحه على الخارج ، يهيئ المناخ الأفضل لعمل عربي مشترك يعيد الاعتبار لمشروعات التكامل الاقتصادي. [1]

أولا : محطات التكامل الإقتصادي العربي وتطوره :

لقد كان تاريخ البدء في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي هو إنشاء الجامعة العربية في 23 مارس 1945 م ، سعت الجامعة منذ ذلك التاريخ إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقتصادي بالدول العربية . [2] ولقد كانت أولى محاولات التكامل الإقتصادي العربي عام 1953 م ، وذلك عندما تم التوصل إلى إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت بهدف تسهيل تجارة الترانزيت بين الدول المشاركة ، إلا أن هذه الإتفاقية لم تسهم بشكل ملموس بتطوير التجارة البينية العربية ، وفي 1957 م أنجز المجلس الإقتصادي العربي إتفاقية الوحدة العربية وذلك بحضور 12 دولة : "الأردن ، تونس ، السودان ، العراق ، السعودية ، سوريا ، مصر ، لبنان ، ليبيا ، اليمن ، المغرب ، الكويت " حيث ناقشت حرية التجارة الوطنية والدولية ، وفي عام 1962 م وقعت كل من " مصر ، سوريا ، العراق ، الكويت ، الأردن ، اليمن ، المغرب " على إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية ثم دخلت حيز التنفيذ عام 1964م.[3]

وفي عام 1964م عقد مجلس الوحدة الإقتصادية العربية إتفاقية ذات برنامج زمني إشتمل على مراحل متدرجة يتم من خلالها تحرير التجارة من الضرائب الجمركية والقيود الأخرى ، وأطلق على هذه الإتفاقية إتفاقية السوق العربية المشتركة ، بعضوية أربع دول هي " سوريا ، مصر ، العراق ، الأردن " وبعد إثنتي عشر سنة إنضمت ثلاث دول أخرى هي " ليبيا ، موريتانيا ، اليمن ، وذلك عام 1977 م ، والحقيقة أنه خلال تلك الفترة كانت السوق العربية المشتركة ، في حقيقتها منطقة تجارة حرة ولم تتطور إلى إتحاد جمركي أو سوق مشتركة . [4]

---

[1] سليمان المنذري ، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، 1999 ، الطبعة الأولى ، ص ص 6،7.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرارة ، مرجع سابق ، ص 452.

[3] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص 116.

[4] مرسي سيد حجازي ، **تقويم تجربة السوق المشتركة** ، مقال منشور من جامعة بيروت ، متوفر على الموقع :
Handirat. Souk mochtaraka / doc/gm said.19987/0001/html le 12/12/2011

وتعتبر قمة عمان في نوفمبر 1980 م ، محطة تشريعية مهمة، إذ أقرت فيها ثلاث وثائق رئيسية تمثلت في ميثاق العمل الاقتصادي العربي، واستيراتجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار العربية .وهي وثائق تجاوزت التبادل إلى التكامل الاقتصادي الإنتاجي التنموي، إلا أنها افتقرت إلى مبدأ الإلزام، مما أدى إلى تعثرها وجمودها. كذلك أبرمت اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتنميته بين دول الجامعة العربية في 28 فيفري 1981 م ، والتي أقرت بوضوح أهمية التكامل الاقتصادي لتعزيز التنمية العربية .هذا فضلا عن تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام 1981 م ، وإتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون العربي عام 1989 م.[1]

وبحلول عام 1996 م حاولت القمة العربية بعث العمل الإقتصادي المشترك بإعلانها عن قيام منطقة تجارة عربية حرة تدخل حيز التنفيذ عام 1998 م ، وصادقت عليها 19 دولة عربية والحرص على إنشاء هذه المنطقة هو التماشي مع المستجدات الإقتصادية على الساحة العالمية.[2]

ثانيا : بعض محاولات التكامل العربي :

1- **اتحاد المغرب العربي:** أسس عام 1989 م بغية تشجيع المشاريع المشتركة وإنشاء سوق موحدة بين كل من الجزائر ، تونس ، المغرب ، موريتانيا ، ليبيا ، [3]

قد حدد لهذا الاتحاد ثلاث مراحل:

- إنشاء منطقة حرة للتبادل.
- إنشاء اتحاد جمركي.
- إنشاء سوق مشتركة.

انطلقت عملية البناء للاتحاد بصورة محتشمة رغم كونها تشكل محاولة ذات بعد اقتصادي، اجتماعي و سياسي لتحقيق تجربة إقليمية تتبوأ مكانة خاصة في مواجهة أوروبا من جهة وتشكل بوابة للقارة الإفريقية من جهة أخرى [4]

وقد أبرم الإتحاد منذ تأسيسه 37 إتفاقية ومعاهدة ، أولها في 23 جويلية 1994 م ، وآخرها في 24 أفريل 1994 م.[1]

---

[1] جدو سامية ، **التكامل الإقتصادي العربي ومعوقاته" دراسة مقارنة بالإتحاد الأوروبي** ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004. ص 3.

[2] بلعوج بلعيد ، **التكتل الإقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة** ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 . ص ص 8،9.

[3] رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 227.

[4] بلعوج بلعيد ، مرجع سابق ، ص 6.

2-مجلس التعاون العربي :

بعد إجتماع قادة أربع دول عربية هي : العراق ، مصر ، الأردن ، اليمن الشمالي ، في بغداد في 16 آذار عام 1989 م تم الإعلان عن تشكيل مجلس التعاون العربي الذي لم يعمر طويلا نتيجة لإحتلال العراق للكويت عام 1989 م وإندلاع حرب الخليج في شهر كانون الثاني عام 1991 م. [2]

3- مجلس التعاون الخليجي :

أنشئ في ماي 1981 م بين ست دول عربية هي " الإمارات العربية ، البحرين ، الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية " [3] ، وكملاحظة فإننا نجد أن مجلس التعاون الخليجي نجح بتحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين أعضائه ، وذلك بسبب توافر الموارد المالية الضخمة والتشابه الكبير في الأنظمة والسياسات الإقتصادية ، أما مجلس التعاون العربي وإتحاد المغرب العربي فقد واجها بعض الصعوبات والتطورات التي أدت إلى تعثر مسيرة إتحاد المغرب العربي وتجميد نشاط مجلس التعاون العربي عام 1990 م ، بسبب إختلاف المواقف السياسية بين عدد من أعضائه ، وهكذا نجد أن إتفاقية التعاون الخليجي هي الإتفاقية الجزئية الوحيدة السارية المفعول ، ولو أن هذه الإتفاقية إتخذت منحى إقليميا ولم تأخذ في إعتبارها الإطار القومي الشامل على الرغم من الإشارة إلى ذلك في الإتفاقية نفسها. [4]

ثالثا : مقومات التكامل الإقتصادي العربي :

تتوفر المنطقة العربية على دواعي ومقومات التكامل الاقتصادي، وهي كفيلة لوحدها بتحقيق ذلك.

فمن أهمها هو الموروث الحضاري الثقافي التاريخي العربي الإسلامي .فإذا استطاعت التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوربي على الرغم من اختلاف عناصر وحدتها أن تتوحد .فإن العرب يملكون أهم خصائص وحدوية تجعلهم أمة فريدة على مر العصور .فالدين الإسلامي هو دين واحد يعم معظم بقاع المناطق العربية على الرغم من وجود أقليات مسيحية في كل من سوريا، لبنان ومصر، إلا أنه لا توجدأية مشاكل معهم ممكن أن تؤثر على تحقيق التكامل.

---

[1] خوني رابح ، حساني رقية ، **إتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الإقتصادي** ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 . ص 5.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرارة ، مرجع سابق ، ص 454.

[3] رميدي عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 226.

[4] كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافي مرزوق ، **العولمة ومستقبل الصراع الإقتصادي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2009 ، الطبعة الأولى ، ص 282.

بالإضافة إلى ذلك فإن الجنس العربي واحد –وهذا إضافة إلى الإسلام– كفيل بالتصدي لكل نزاعات التفريق، لا سيما وأن ذلك لا يأتي من فراغ، وإنما يعود إلى قرون سابقة أثبتت فيها الحضارة العربية والإسلامية نجاحها وقدرتها على قيادة أمة واحدة موحدة في مجال الاقتصاد ومجالات كثيرة. يمكن القول أن البلدان العربية تمتلك روابط قومية ودينية ولغوية وتاريخية وعادات وتقاليد متقاربة جدا بين شعوبها. كما تمتلك هذه الشعوب حسب ما جاء في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة للأقطار العربية القدرة على مجابهة التكتلات الاقتصادية الأجنبية لأنها مجموعة متكاملة من إمكانات تمكنها من إقامة الصناعات المتطورة.

فالبلدان العربية تمتد على مساحات كبيرة تأخذ من القارات الثلاث وتحتل موقعا جيواستيراتيجي نادر لأنها تتوسط خريطة العالم .فهي منطقة عبور لمختلف القارات، وتطل على البحار والمحيطات ، حيث تطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحر العربي والخليج العربي .وتبلغ المساحة الكلية للبلدان العربية حوالي 14.2 مليون متر مربع أي % 10.2 من مساحة الأرض .ويبلغ عدد العمالة العربية حوالي % 30 من إجمالي عدد السكان.

كما تحتوي المناطق العربية على موارد إستراتيجية تتمثل في البترول والغاز .فالثروة النفطية تمكنها من الحصول على عائدات مالية هائلة تساعد على زيادة الدخل القومي، ومنه الزيادة في متوسط دخل الفرد السنوي .كما تساعد على التوسع في مشاريع الخدمات العامة مما يعني تحسين مستوى المعيشة .غير أن البعض .يرى أنه لا يجب تفخيم أهمية النفط العربي لأنه ثروة زائلة مع الزمن كما تتحكم في إنتاجه وعائداته قوى سوق تسيطر عليها الدول المستهلكة.

فالمستقبل إذن ليس للنفط وإنما للطاقة الشمسية والبلدان العربية ليست فقيرة إلى ذلك .إلا أن قضية الماء مستقبلا سوف تشكل بعض الصعوبات لأنها حسب الدراسات آتت الدول العربية على استهلاك معظم مخزونها من الماء. [1]

[1] ونوغي فتيحة ، لرقط فريدة ، **التكامل الإقتصادي العربي بين المقومات** والمعوقات ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8–9 ماي 2004 . ص ص 4 ، 5.

و إن موقع العالم العربي له أهميته الخاصة، حيث تطل معظم دوله على بحار ومحيطات العالم، وتتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.كما تتوافر في العالم العربي الموارد البشرية وذلك يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح، وهو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع، مع توافر حد أدنى من المهارات الفنية، وأعداد كبيرة نسبيا من الفنيين والخبراء .هذا وتوجد أعداد كبيرة من خريجي المدارس الفنية والمعاهد المتخصصة والجامعات لا يشتغلون بكامل طاقته، أو يضطرون لقبول أعمال لا تتناسب مع إمكانياتهم مما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات وثروات يمكن أن تساهم في نهضة العالم العربي.

كما أن الموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية تكفي لتحقيق ليس فقط الأمن الغذائي لهذه الدول بل وتكفي كذلك لتصدير كميات هائلة من الغذاء للدول النامية، ولعل الموارد الزراعية المتاحة في السودان واليمن والعراق خير دليل على ذلك ونفس الشيء بالنسبة لعناصر التنمية الصناعية حيث توافر المواد الخام .والخبرات الفنية المطلوبة، ذلك بالإضافة إلى اتساع السوق العربي لاستيعاب كافة المنتجات الوطنية ودعمها اتجاها نحو تطويرها وتجويدها وإحلالها محل الواردات الأجنبية [1]

[1] بن عيشي بشير ، **معوقات التكتل الإقتصادي العربي ومعوقاته** ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 . ص 7.

رابعا : أسباب إخفاق ومعوقات التكامل بين الأقطار العربية

1- المعوقات السياسية :

اختلاف الاتجاهات السياسية العربية عطلت عملية التكامل الاقتصادي، ويرتبط تأثير هذا العامل بهدف أساسي هو أن عملية التكامل تعد بمثابة عملية سياسية لكونها تتم بين دول ذات سيادة مما يفرض ضرورة تلاقى الإرادات السياسية عند المصلحة المشتركة حتى تستمر عملية التكامل بنجاح،ومن أبرز المعوقات السياسية :

أ. العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتكامل لم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد فترة طويلة من الزمن نتيجة تأخر التصديق عليها، أو قد لا تنفذ نتيجة عدم حصولها على النصاب المطلوب من التصديقات كي تدخل حيز التنفيذ.

ب. لم تمتلك الجامعة العربية (التعبير التنظيمي للتكامل العربي) الحق في اتخاذ أي قرارات لها صفة الإلزام القانوني في مواجهة الدول الأعضاء.

ت. ارتبطت المشروعات الخاصة بالتكامل الاقتصاد العربي بعدد من المعتقدات الخاطئة بشأن آثار هذا التكامل خاصة الآثار القصيرة المدى ومن أهم هذه المعتقدات هو أن التكامل الاقتصادي يعنى الذوبان، وإجراء تحولات دستورية ومؤسسية على المستوى العربي أي اختفاء الدولة العربية القطرية كفاعل مؤثر في المجتمع الدولي خاصة الدول الصغيرة التي ترى في ذلك تبعيتها للدول العربية الكبيرة ، إلا أن التكامل الاقتصادي حسب ما بينته النظريات التكامل بحيث ركزت على الأهداف الوظيفية أكثر من الأهداف السياسية أي يمكن تحقيق تقدم الاقتصادي دون إجراء التحولات السياسية [1]

ث. عدم توفر الإرادة السياسية لدى معظم الأقطار العربية في إقامة تجمع تعاوني إقتصادي عربي وعدم وجود فلسفة واضحة لهذا التعاون .[2]

ج. إنعكاسات الخلافات السياسية على العلاقات الإقتصادية بين البلدان العربية [3]

---

[1] حملاوي ربيعة ، **معوقات التكامل الإقتصادي العربي ودور قطاع النقل البحري في تحقيقه** ، ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 . ص 5.

[2] عثمان أبو حرب ، مرجع سابق ، ص 216.

[3] كامل علاوي الفتلاوي ، عاطف لافي مرزوق ، مرجع سابق ، ص 282.

2- المعوقات الإقتصادية :

أ. الملاحظ في الدول العربية ، هو التفاوت في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية التي تتوزع بشكل متفاوت من دولة إلى أخرى فانقسمت المنطقة العربية إلى منطقة نفطية وأخرى زراعية وثالثة تفتقر إلى الموارد الأولية هذا ما أدى إلى ارتباط الاقتصاد العربي بالعالم الخارجي، كما اتخذت كل دولة مسارا محايدا في علاقاتها مع هذا العالم، وبالتالي انفتاحها على العالم الخارجي في إطار علاقات تبعية دائمة.

ب. تماثل هياكل الإنتاج وتشابه المنتجات العربية، تعتبر كأحد المعوقات الرئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية العربية، لأنها منتجات متنافسة فيما بينها. كما أن الدول المنتجة للنفط تعتمد على تصديره فقط ، فهي إذن أحادية الإنتاج ، و هذا ما تتحكم فيه الأسواق العالمية فيتعرض لكثير من الهفوات مما ينعكس سلبا على تلك الدول.إلى جانب تخلف الهياكل والمؤسسات التسويقية العربية التي ضلت بدائية سواء من حيث مدى ملاءمتها للمواصفات العالمية المتصلة بالجودة أو مدى كفاءة المعلومات التسويقية .إلى جانب تخلف الهياكل الإدارية العربية وتميزها بإجراءات حكومية مطولة ومعقدة عند تنفيذ عمليات التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا.

ت. تتمتع العديد من الدول العربية خاصة النفطية منها بفوائض مالية معتبرة. فجزء من هذه الفوائض يوظف لأغراض وطنية, كالإنفاق العام. و جزء أخر يحول كأرصدة عربية في الخارج, و تبقى مجمدة دون توجيهها لإقامة مشروعات عربية مشتركة [1]

ث. الدول العربية اختارت التكامل من خلال تحرير التجارة دون محاولة التنسيق والتوحيد بين السياسات الاقتصادية المختلفة ودون إجراء التغييرات الهيكلة اللازمة .مع العلم أن القاعدة الإنتاجية لهذه الدول تعتمد على عدد محدود من السلع الأولية التعدينية والزراعية وهذا لا يسمح بتوسيع التبادل التجاري بين هذه الدول لتشابه هذه السلع في معظم الأحيان.

ج. محاولات التكامل لم تحظى بالجدية اللازمة من قبل الدول العربية، بل جاءت هذه المحاولات وكأنها مصممة من أجل الاستهلاك المحلي .أضف إلى ذلك أن تبني العديد من الاتفاقيات والمشروعات العربية لم يكن بدافع الاقتناع ولكن بدافع الحرج السياسي من الجماهير العربية في هذه البلدان. [2]

---

[1] باشي أحمد ، **التكامل العربي بين قرار التخصص أو الإندماج** ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 . ص 9.

[2] جدو سامية ، مرجع سابق ، ص 5.

ح. يتضمن التكامل إزالة الحواجز التجارية والرسوم الجمركية فهذا قد يفقد الدولة بعض الإيرادات الجمركية كمصدر هام من مصادر الدخل إلا أن هذا يزيد من فرص التصدير والاستفادة من السوق الاستهلاكي العربي الكبير.

خ. عدم إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والمتوازي مع القطاع الحكومي .وإدراك الدول بأن عملية التكامل هي تتعلق باتخاذ قرارات سياسية يتحرك اتجاهها من أعلى إلى أسفل. [1]

رابعا : سبل تحقيق التكامل الإقتصادي العربي :

1. تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة، و العمل على تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات في الدول العربية،و تشجيعها على المساهمة في المشروعات والأسواق المالية في مختلف البلدان العربية.
2. تشجيع إقامة المشروعات الاستثمارية متعددة الجنسيات في مجال إنتاج السلع المصنعة مثل الأدوية والحديد والصلب والبترو كمياويات الأساسية والتصنيع باعتبارها ضمن المداخل الرئيسية للتنوع الاقتصادي العربي.
3. تطوير الأسواق المالية العربية بإنشاء هيئات رقابة مالية ، وإقامة بور صات حديثة للاستثمار وتغطية الإصدارات وإصدار صناديق الاستثمار المشترك وغيرها من الأدوات المالية الحديثة ، كذلك تشجيع البنوك العربية على تطوير أعمالها للقيام بدور أكبر في تنشيط سوق رأس المال وبخاصة في إقامة صناديق الاستثمار المختلفة وأداء الأدوار المعروفة في الأسواق المالية المتطورة مع الاهتمام بالسياسات الإنمائية السليمة.
4. تشجيع ودعم إنشاء المزيد من المؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمولية العربية للوفاء بالاحتياجات المالية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي.
5. ضرورة وضع القواعد والبرامج المتطورة لتحسين إدارة الشركات من خلال تطبيق أسس الإدارة السليمة والمعايير المحاسبية ونشر المعلومات.
6. صياغة سياسة زراعية عربية جماعية تقوم على أساس متطلبات الكفاءة الاقتصادية والاحتياجات التنموية الفعلية والتحديث الزراعي. كما يجب العمل على سرعة نقل وتوظيف التقنية في مختلف جوانب الحياة العربية.
7. أهمية أن تسعى الدول العربية بقوة إلى المشاركة في جميع المؤسسات الدولية الفعالة من خلال تمثيل متوازن لها يكفل لها دورا مناسبا في صنع وتنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية. [2]

[1] حملاوي ربيعة ، مرجع سابق ، ص 5.

[2] باشي أحمد ، مرجع سابق ، ص 14.

8. إصلاح وتفعيل الهياكل العربية الخاصة بالجانب الاقتصادي لكي تساهم في عملية التكامل.
9. توفير المناخ السياسي المناسب في الوطن العربي والمتمثل في الديموقراطية وحرية التعبير.
10. قيام الدولة بدورها الأساسي في القيام بإصلاحات اقتصادية في الجانب الكلي وتوفير سوق منافسة سليمة والابتعاد عن الاحتكار والمحافظة على حقوق المستهلك. وتوفير مناخ سياسي واجتماعي مستقر وتطوير عملية البحث والتطور التكنولوجيا إضافة إلى مهامها التقليدية المعروفة من (عدالة، تعليم ، صحة) [1]
11. تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر ، ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي.
12. السماح للأفراد من العمال والخبراء والطلاب والباحثين من الدخول والإقامة في البلدان العربية دون عائق.
13. توزيع التوطن الصناعي بين البلدان العربية، وتتم عملية التبادل الإنتاجي الصناعي دون رسوم جمركية وبأسعار تنافسية .
14. الإمتناع عن الإقتراض لأي سبب كان ووفق أي شروط كانت، فإما أن تستلم الدول الفقير مساعدات مجانية أو تحاول إصلاح نظامها الإقتصادي لتأمين الإكتفاء الذاتي من مواردها المتاحة
15. إنشاء إدارة متخصصة مزودة بالكفاءات الفنية وذات صلاحيات رفيعة وواسعة في شؤون منطقة التجارة العربية الحرة في كل بلد عربي.
16. وضع خطة تتضمن مشروعات إنتاجية وخدمية وتعليمية وصحية لتنمية الدول العربية الفقيرة في ضوء خطة التكامل العربي.
17. فتح الأسواق العربية أمام كل المهنيين والحرفيين العرب لإنشاء صناعات صغيرة حسب متطلبات كل دولة وفي المكان الذي يتناسب مع الإنتاج والتسويق فيها وكذا إنشاء المشورعات الكبرى المطلوبة لتسهيل التنقلات بين الدول العربية.
18. تعزيز السياسات التنموية المبنية على الإنفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الإنفتاح من خلال أولوية الألتزام باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للبلدان العربية وبهدف إنشاء سوق مشتركة واتحاد جمركي بين جميع الأقطار العربية. [2]

---

[1] بلعوج بولعيد ، مرجع سابق ، ص 12.

[2] بوسعدة سعيدة ، بوقاعة زينب ، **التحديات والآفاق المستقبلسة للتكامل الإقتصادي العربي** ، مداخلة ضمن الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الإقتصادية والتسير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 . ص ص 10 ،11.

خلاصة الفصل الأول

إن تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية أوالاتجاه نحو التكامل الإقتصادي إنتشر في العقد الأخير من القرن الماضي بشكل ملفت للانتباه ، جعل منها سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث إتجهت معظم الدول لإقامة تحالفات فيما بينها في إطار التكامل الإقتصادي رغبة منها في الظفر بالمنافع التي يعود بها التكامل الإقتصادي عليها ، وخير مثال عليها الإتحاد الأوروبي والنافتا اللذان حققا نجاحات جما جعلت منهما قوتان إقتصاديتان تنافسان أقوى الإقتصاديات بالعالم ، وتجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الأوروبي حقق نجاحا باهرا في مسيرة التكامل بوصوله إلى الوحدة النقدية بين أعضائه ، وتزايد عضوية الدول المتسارع لديه ، مما جعله الأقوى على الساحة الدولية .

هذا ماجعل الدول النامية تبادر في إقامة تكتلات فيما بينها ، أملا في لحاق ركب الدول المتقدمة ، وقد برزت عدة محاولات للتكامل بين هاته الدول نذكر على سبيل المثال : الكوميسا ، الآسيان ، الماركوسور ، الإفتا ...إلخ

وتبقى الدول العربية في ذيل الهرم ، في عدم مبادرتها إلى تحقيق ما حققته الدول المتقدمة ، ويبقى الأمل قائما في تحدي المعوقات التي تؤول دون تحقيق حلم الوحدة العربية وإزالة كل العقبات بإتجاه التكامل الإقتصادي .

الفصل الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر " مقاربة نظرية "

المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته.

المبحث الثالث : محفزات و معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع : تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتكامل الإقتصادي و إتجاهاته الحديثة

تمهيد :

تتسم البيئة الدولية الراهنة بإحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ، وذلك نتيجة الدور الهام الذي يلعبه الإستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وغيرها من المزايا التي يحملها الإستثمار الأجنبي المباشر في طياته ، لذا إتجهت العديد من الدول إلى تشجيع الإستثمارات الأجنبية ، ولاسيما المباشرة ، وقد فتح الطريق لتلك الإستثمارات بواسطة العديد من السياسات وتقديم الكثير من الحوافز والضمانات لتلك الإستثمارات تحت ما يسمى بسياسة الإنفتاح الإقتصادي وغيرها ، مما ترتب عليه زيادة أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي زادت بنسبة كبيرة جدا كنتيجة لتزايد التشابك في العلاقات الإقتصادية الدولية وأصبحت كافة الدول سواء المتقدمة أو النامية تتسابق بكل قوتها من أجل إستقطاب تلك الإستثمارات .

وقد أعطى الإستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة .

و إلماما بهذا الموضوع قسمنا الفصل الموالي إلى :

المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر و خصائصه.

المبحث الثاني: التفسيرات النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته.

المبحث الثالث : محفزات و معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الرابع : تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتكامل الإقتصادي و إتجاهاته الحديثة

المبحث الأول ، ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

إن الحديث عن الإستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع ، كونه ظاهرة إقتصادية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من إهتمامات الإقتصاديين ورجال الأعمال وكذلك الدول المتقدمة أو النامية بما فيها الدول العربية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى لأنه يمثل حاليا قضية شائكة وغامضة في ذات الوقت لها مؤيدوها ومعارضوها ،سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى ماهيته و أنواعه وكذا التصنيفات الحديثة له.

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر :

لقد إختلف الإقتصاديون في تعريفهم للإستثمار الأجنبي المباشر نظرا للتعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.وسنحاول في هذا المطلب الإلمام بوجهات النظر المختلفة.

أولا : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر ممارسة المال الأجنبي لنشاط معين في بلد آخر بحيث يرافق هذا النوع من الإستثمار إنتقال التكنولوجيا والخبرات التقنية إلى البلد الآخر . [1]

كما يقصد به قيام إحدى المؤسسات أوالمستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية أو المشاركة في تأسيس الإستثمارات الرأسمالية في بلد آخر، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة في الإدارة أو التأثير على قرارات الإدارة. [2] ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر ، ونذكر منها :

عرفه صندوق النقد الدولي بكونه ذلك الإستثمار الذي يتيح لمستثمر مقيم في دولة ما ، حيازة حصة ثابتة (أكثر من 10 %) في مشروع في دولة أجنبية ، تؤهله لإدارة المشروع بشكل جزئي أو كلي .

أما هيئة الأمم المتحدة والتنمية **UNICTAD** ، فقد عرفت الإستثمار الأجنبي المباشر بكونه ذلك الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة عادة ما تكون طويلة المدى ، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي ،ة في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها . [3]

وحسب منظمة التجارة والتنمية الإقتصادية **OCDE فإن** الإستثمار الأجنبي المباشر هو تلك الروابط الإقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما خاصة بالإستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيرا فعالا في إتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق خلق أو توسيع مؤسسة أو ملحقة أو بإمتلاك كامل لمؤسسة قائمة بذاتها بنسبة 100 % من رأس مالها الإجتماعي أو المساهمة في مؤسسة جديدة .

---

[1] وفاء عبد الأمير الدباس ، **الإستثمارات الأجنبية في المؤسسات الصغيرة الأردنية " الواقع والطموح"** ، ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ، 17-18 أفريل 2006 ، جامعة الشلف – الجزائر- ، ص 269.

[2] علي عباس ، **إدارة الأعمال الدولية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عما ، الطبعة الأولى ، 2007 م ، ص 36.

[3] محمد قويدري ، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أدء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ، 17-18 أفريل 2006 ، جامعة الشلف – الجزائر- ، ص 286.

وحسب منظمة التجارة العالمية فإنه أي نشاط إستثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصولا في بلد آخر (البلد المضيف) ، وذلك بقصد تسيير هذه الإستثمارات .

وتعد الشركات متعددة الجنسيات * أهم القنوات التي يتحرك عبرها الإستثمار الأجنبي المباشر ، وهي شركات ذات قدرات عالية على تخطي الحدود وتنشر أنشطتها في مختلف أنحاء العالم ، ولهذه الشركات أحجام مختلفة من جيب رأسمال الشركة أو عدد المشاريع المنتسبة لها ، أو المنتجات أو عدد الدول التي تعمل فيها أو عدد المستخدمين لديها. [1] وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أهم مصادر الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث أنها مسؤولة عن أكثر من 80 % من الإستثمارات الأجنبية في العالم . [2]

ومما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل للإ**ستثمار الأجنبي المباشر بأنه :**

"**هو قيام أحد المستثمرين أو المؤسسات بتملك أصول رأسمالية جزئيا أو كليا في بلد أخر ويكون في الأغلب طويل الأجل ويوفر هذا النوع من الإستثمارات العديد من المزيا للدولتين كإنتقال التكنولوجيا والخبرات الفنية وكبر حجم الأرباح في الغالب.**"

ثانيا :التفرقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي غير المباشر :

بينما يتشابه النوعان قي أن كل منهما يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال ، إلا أن هناك إختلافات جوهرية بينهما.

1- ينفذ الإستثمار الأجنبي المباشرعلى نطاق كبير جدا عن طريق الشركات بدلا من المستثمرين الأفراد.
2- بالرغم من أن كلا النوعين من الإستثمارات يتضمن ملكية رأس المال في دولة أجنبية ، فإن الإستثمار في محفظة الأوراق المالية يجعل الإدارة الحقيقية للمنشأة في أيدي مديرين من نفس الدولة التي تقع فيها المشأة بينما تحافظ على مسؤولياتها الإدارية ، وهذا عكس الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن المنشأة المؤسسة خارج الدولة التي يقع فيها المشروع لا تزود المشروع بالمال فقط ولكن تكون مسؤولة أيضا عن إدارة عمليات المشروع . [3]

---

[1] داوود سلوم عبد الحسين الخزرجي ، **الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر** ، أطروحة دوكتوراه ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2008 م ، ص 112.

[2] بورامة مصطفى ، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات** ، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسير ، العدد 9 ، 2009 م ، ص 180.

* إتخذت عدة تسميات منها : الشركات عبر الوطنية ، الشركات العابرة للقارات ، الشركات العابرة للقوميات ، الشركات العامية ، الشركات الدولية

[3] جون هدسون ، مارك هرندر، مرجع سابق ، ص 700.

ولهذه التفرقة بين الإستثمارات المباشرة والغير مباشرة أهميتها ، حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر يقترن فيه إنتقال العمل والإدارة الأجنبية ، ولكن في الإستثمار الأجنبي غير المباشر يقتصر الإنتقال عادة على عنصر رأس المال فقط. [1]

المطلب الثاني : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر :

تتعدد أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يمكن أن نصنفه حسب التصنيف التقليدي إلى " إستثمار مشترك ،إستثمار مملوك بالكامل ، مشروعات التجميع ، الإستثمار في المناطق الحرة " ، كما تم تصنيفه حديثا إلى عدة تقسيمات سوف نتناولها فيما يلي :

أولا : الإستثمار المشترك :

1- مفهومه:

يرى " كولدي" أن الإستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة ، والخبرة وبراءات الإختراع والعلامات التجارية...إلخ.

أما " تيربسترا" فيرى أن الإستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية ويكون أحد أطراف الإستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

ويقترح " ليفنجستون " في هذا الشأن أنه في حالة إشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي أو وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا ، فإن هذا يعتبر إستثمارا مشتركا . [2]

وبصفة عامة يعبر الإستثمار المشترك عن توسع أو بدء عمل جديد في منشأة معينة ، يشارك فيه طرفين أو شركتين فأكثر ، أحدهما أجنبي ، وكل يشارك بحصة معينة. [3]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 34.

[2] عبد السلام أبو قحف ، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الاجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،2003، ص ص 15 ، 16 .

[3] Richard . E. Caves . **Multinational entreprise and Economic Analysis** . 3rd èdition . combridge university . 1993 , p 91.

2- مزايا وعيوب الإستثمار المشترك :

أ. المزايا :

أ .1 – بالنسبة للدولة المضيفة :

من حيث المزايا يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل السوق المحلية للدولة المضيفة للإستثمار ، كما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات ، وتساهم في حل مشكلات البطالة ونقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة ودعم المهارات الإدارية المتقدمة. [1]

أ .2- بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات :

- يساعد الإستثمار المشترك في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات إستثمارية تملكا مطلقا .
- يعتبر الإستثمار المشترك أكثر أشكال الإستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الإستثمار خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الإقتصادي.
- يساعد هذا الشكل من أشكال الإستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق بالدولة المضيفة وإنشاء قنوات التوزيع وحماية مصادر المواد الخام والمواد الأولية للشركة الأم .
- يساعد على تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام للشركة الأم.[2]

[1] علي عباس ، مرجع سابق ، ص 153.

[2] عبد السلام أبو قحف ، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الاجنبية** ، مرجع سابق ، ص ص 18 ، 19.

ب. العيوب :

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة اي طرف وطني بالإستثمار .
- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الإستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الإستثمار المشترك.
- إن إنخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الإستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل .[1]

ثانيا : الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

1- تعريفه :

تمثل مشروعات الإستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الإستثمار تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة . [2]
ونجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا (بل ترفض في معظم الأحيان) في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار.خوفا من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية فهو من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي .وبالرغم من ذلك فإن بعض الدول النامية مثال كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان والبرازيل والمكسيك، وكذا بعض الدول في إفريقيا تمنح فرصا للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا في هذه الدول، كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي. [3]

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 20 ، 21.
[2] محمد يعقوبي ، توفيق تمار ، **أثار العولمة المالية على الإستثمارات الأجنبية المباشرة "حالة الدول العربية "**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات " حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة بسكرة ، ص 2.
[3] فيصل حبيب حافظ ، **دور الإستثمار المباشر في تنمية إقتصاد المملكة العربية السعودية** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر ، 2004- 2005 ، ص 40.

2- مزايا وعيوب الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

أ. بالنسبة للدولة المضيفة :

إن زيادة حجم رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة ، كما إن إحتمال ، أن يؤدي كبر المشروع إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إحتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات ، مما يترتب على هذا تحسن ميزان المدفوعات للدولة المضيفة ، بالإضافة إلى هذا فإن هذا النوع من الإستثمارات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للإستثمار الأجنبي المباشر .

ب. بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات :

من أبرز المزايا التي يمكن أن تتحقق لها نذكر :

- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة .
- كبر حجم الأرباح والتي ينجم الجزء الكبير منها من إنخفاض لكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية .
- يساعد التملك المطلق لمشروع الإستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

أما من ناحية العيوب ، فإن الدولة المضيفة تخشى من أخطار الإحتكار والتبعية الإقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية . [1]

[1] عبد السلام أبو قحف ، **الأشكال والسياسات المختلفة للإستثمارات الاجنبية** ، مرجع سابق ، ص ص 22 ، 23.

ثالثا : مشروعات التجميع :

يأخذ هذا النوع من الإستثمار شكل الإتفاقيات بين الطرفين الأجنبي والمحلي ، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للإستثمار بمكونات أو مواد أولية أو أجزاء من منتوج معين يتم تجميعه في الدول المضيفة. [1] وتأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك أو شكل التملك، وإذا كان بموجب عقد أو اتفاقية لا تضمن التملك أو المشاركة المستثمر الأجنبي فإن ذلك يعتبر نمطا من أنماط الاستثمار غير المباشر، وفي معظم الأحيان ، و بخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة ...الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه . [2]

الفرع الرابع : الإستثمار في المناطق الحرة :ظهرت المناطق الحرة في الستينات ، وتم إستعمالها في السبعينات والثمانينات ، وتعرف المنطقة الحرة على أنها منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات أو أنشطة تجارية ، تقع في مساحات مضبوطة حدودها وفق إجراءات جمركية مبسطة. [3]

ويهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للإستثمارات وذلك بمنح المشاريع الإستثمارية فيها عدد من الحوافز والمزايا والإعفاءات ، ويكون الإستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ، ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة .[4]

---

[1] وشاح الرزاق ، **أنواع الإستثمارات الأجنبية المباشرة** ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 9 ، العدد 12 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص5.

[2] فيصل حبيب حافظ ، مرجع سابق ، ص ص 40 ، 41.

[3] عليوش قربوع كمال ، **قانون الإستثمارات الخاص في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص 31-33.

[4] رفيق نزاري ، مرجع سابق ، ص 27.

المطلب الثالث : التصنيفات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر :

أولا: التصنيفات إستنادا إلى الدوافع والمحفزات :

1- الإستثمار الأجنبي الباحث عن العمل : إن هذا النوع من التدفق يعكس حاجة المستثمرين الأجانب للإستفادة من وفرة ورخص العمل في دول نامية عديدة ، وإن الهدف الرئيسي خلف هذا التدفق هو لخفض تكاليف العمل ، والتي هي عالية نسبيا في الأقطار الأم صاحبة الإستثمار الأجنبي المباشر.

وإن هذا مهم على نحو خاص بالنسبة للمكان الذي يتوافر فيه العمل الماهر وشبه الماهر والذي يمكن أن يمتص التكنولوجيا الحديثة والأساليب الحديثة في الانتاج ، والأكثر من هذا فإن رخص العمل يمكن أن يكون أكثر نجاحا مع وفرة وكفاية الهياكل الإرتكازية وبقية الخدمات المهمة مثل الإتصالات والنقل.[1]

2- الإستثمار الباحث عن الكفاءة : يحدث هذا النوع من الإستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة ، كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية .[2]

3- الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية : يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية .

4- الإستثمار الباحث عن الأسواق : يهدف هذا النوع من الإستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للإستثمارات ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة . [3] وبالرغم من أن حجم السوق مهم إلا أنه لا يعد كافيا لجذب مجموعة كبيرة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، بل يجب أن يكمل أو يتم يتمم بوفرة العمل الماهر وقوة شرائية عالية نسبيا من أجل أن تكون قادرة على توزيع إنتاجه عبر السوق المحلية أو الصادرات ، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الإستثمار الأجنبي المباشر لا يزال يعمل في البلدان النامية فإن دوره كان قد تناقص منذ تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي التي تدعم سياسات الإقتصاد الكلي ذات التوجه نحو التصدير ، وإن دوره سوف يتناقص أكثر من خلال أو عبر تنفيذ التحرر بالتجارة العالمية . [4]

---

[1] محمد صالح القريشي ، **المالية الدولية** ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، الطبعة الأولى ، ص 121.

[2] شهرزاد زغيب ، **الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية** ، مجلة التواصل ، العدد 24 ، 2009 ، ص 74.

[3] حسان لخضر ، **الإستثمار الأجنبي المباشر ، تعاريف وقضايا** ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 33 ، المعهد العربي للتخطيط ، 2004 ، ص 6.

[4] محمد صالح القريشي ، مرجع سابق ، ص ص 170 ، 171.

5- الإستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد :

إن هذا النوع من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر جديد نسبيا ، حيث يتضمن نقل أو تحريك أجزاء من عملية الإنتاج لصناعة معينة من البلد الأم للإستثمار الأجنبي المباشر أو الشركة المتعددة الجنسيات إلى البلد المضيف ، وإن الغرض الرئيسي هنا هو خفض التكاليف وتقليل تأثير قيود التجارة ، والأمثلة الواضحة في هذا السياق هي صناعة السيارات والصناعات الصيدلانية . [1]

ثانيا: التصنيفات وفق وجهة نظر الدولة المصدرة :

1- إستثمارات أفقية : وهي تمثل إستثمارات من نفس الصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه الشركة [2] ، وهذا النوع من الإستثمار يسهل وصول المستثمرين إلى الأسواق الخارجية أو التغلب على بعض العوامل كالحواجز الجمركية وتكاليف النقل ، والتي تؤثر على القدرة التنافسية للصادرات ، وعادة مايحدث هذا النوع من الإستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الإستثمارات ، كما يرى ماركوسان بتوفر أربعة عوامل رئيسية :

- القدرة على تحقيق أو الوصول إلى إقتصاديات الحجم .
- الإستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة.
- أن يكون سوق المضيفة لهذا النوع من الإستثمار كبير الحجم. [3]

2- إستثمارات عمودية : في هذا النوع من الإستثمارات ، يتخصص كل فرع من فروع الشركات والأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية ، مثل التجميع ، أو صناعة المكونات كمنتوج نهائي ، إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي تقوم به فروع الشركات الأجنبية في الإستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأصلي ، وتهدف الشركة من خلال تبنيها لهذا النوع من الإستثمارات إلى تحسين وضعها التنافسي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في البلد ، وفي الخارج من خلال إستغلال العمالة الرخيصة ، كما تتركز فروع هذه الشركات في القطاعات التقليدية ذات الكثافة في العمل مثل النسيج ، الملابس ، الأحذية ،وهي أقل تمركزا في القطاعات ذات التكنولوجيا العالية ، كما أنها توسعت لتشمل قطاع الخدمات [4]

---

[1] محمد صالح القريشي ، مرجع سابق ، ص 171.

[2] وشاح الرزاق ، مرجع سابق ، ص 6.

[3] ar.wikipedia.org

[4] ساعد بوراوي ، مرجع سابق ، ص ص 15 ، 16.

وينقسم الإستثمار العمودي بدوره إلى :

- الإستثمار العمودي الخلفي: يهدف إلى إستغلال المواد الأولية .
- الإستثمار العمودي الأمامي : ويهدف إلى الإقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع .
- الإستثمار المختلط : يشمل هذا النوع النوعين السابقين . [1]

ثالثا : التصنيف من منظار الدولة المتلقية (حسب الهدف منها) :

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا للدولة المتلقية إلى ما يلي:

- تلقي استثمارات من أجل إحلال الواردات؛
- تلقي الاستثمارات لزيادة الصادرات؛ تنفيذ الاستثمارات بمبادرة حكومية.

المبحث الثاني : التفسيرات النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر محور للجدل بين الباحثين ، فهناك من يرى أن هذا الإستثمار من أنجع الوسائل دفعا للتنمية الإقتصادية وله مبرراته ، والبعض الآخر يعارضه ويؤكد على أنه يأخذ أكثر مما يعطي ، وله أيضا مبرراته ، وهناك أيضا من يفسرالإستثمار الأجنبي المباشر تبعا لدوافعه وقد تعددت النظريات المسلطة الضوء على هذا الإطار ، وسنحاول في هذا المبحث التدرج إلى هاته النظريات وكذا محددات الإستثمار الأجنبي المباشر .[2]

المطلب الأول : النظريات المفسرة لجدوى الإستثمار الأجنبي المباشر :

إن مسألة جدوى الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الإقتصادية هي مثار إختلاف بين الإقتصاديين ، فبينما يرى البعض أن الدول النامية سوف تحقق منافع هامة من الإستثمار الأجنبي ، يرى البعض الآخر أن النتائج السلبية التي يحدثها الإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاديات الدول النامية أكبر بكثير من إستفادتها منه ، وسنتناول فيما يلي النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] شهرزاد زغيب / مرجع سابق ، ص 75.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله ، **منظمة التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة للآثار المحتملة لاتفاق التريمز على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، مؤتمر الجوانب القانونية والإقتصادية لإتفاقيات منظمة التجارة العالمية، الكويت ، ص 1771.

أولا : النظرية الكلاسيكية :

تفترض هذه النظرية أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع ، لكن تعود في معظمها على الشركات المستثمرة ، ومن وجهة نظرهم فإن هذا الإستثمار هو كمباراة من طرف واحد الفائز فيها هو تلك الشركات وليس الدول المضيفة ، [1] ويستندون إلى عدد من المبررات والتي يمكن تلخيصها في :

1. ميل الشركات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من الأرباح إلى دولتها بدلا من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة .
2. إن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المضيفة صغير جدا بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الإستثمارات .
3. إن الشركات المستثمرة تقوم بنقل تقنية لا تتواءم مستوياتها مع المتطلبات التنموية الإقتصادية والإجتماعية بالدولة المضيفة .
4. يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيفة وإستقلالها السياسي والثقافي والإقتصادي .[2]

ثانيا : النظرية الحديثة :

تفترض هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر تحكمه مصالح مشتركة بين الدول المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات ، فهي مباراة ذات طابع خاص يحصل فيها كل طرف على عدد وأنواع معينة من العوائد ، وتتوقف هذه العوائد إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الإستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بينهما [3]

---

[1] عبد السلام أبو قحف ، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي** ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، الطبعة الأولى ، ص 411.

[2] بندر بن سالم الزهراني ، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية - ، 2004 ، ص 22.

[3] صفوت عبد السلام عوض الله ، مرجع سابق ، ص 1772.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد على تحقيق مايلي :

1. الإستغلال الأمثل والإستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة في الدول المضيفة.
2. المساهمة في إنشاء علاقات بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساهم في وجود تكامل اقتصادي .
3. إيجاد أسواق للتصدير تنمي العلاقات الإقتصادية مع الدول الأخرى .
4. المساهمة في تدريب اليد العاملة المحلية .[1]
5. تخفيض نفقات الإنتاج نتيجة سياسة الشركات متعددة الجنسيات التسويقية وقدرتها على التخطيط .
6. نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها[2]
7. المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر ، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة .
8. رفع معدل الإستثمار بالدول المضيفة من خلال تدفقات هذا الإستثمار ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو المكملة ، ومن ثم إرتفاع عوائد الملكية ، وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الإستثمارات .
9. تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة عن طريق الإستغلال والإستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لهذه الدول .

❖ التوفيق بين الآراء المؤيدة والمعارضة :

إن الحجج المؤيد للإستثمار الأجنبي المباشر والمعارضة له مازالت بعيدة عن البراهين القاطعة ، ولن يتحقق ذلك لأن هذه الحجج تعكس في نهاية الأمر مجموعة من الأحكام الشخصية والرؤى السياسية المتعلقة بإستراتيجيات التنمية المرغوب فيها ، ومن الواضح أن أي تقييم حقيقي لدور هذا الإستثمار في التنمية وجدواه يتطلب مجموعة من دراسات الحالة ، فربما تكون النتيجة العامة الوحيدة الصالحة هي أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون محفزا مهما للتنمية الإقتصادية والإجتماعية طالما هناك تطابق في مصالح الشركات متعددة الجنسيات ، وحكومات الدول المضيفة ، وربما تكون هناك إستحالة في وجود تطابق حقيقي في المصالح بين أهداف تعظيم الربح من جانب الشركات متعددة الجنسيات وأولويات التنمية التي تحددها الدول الأقل نموا.[3]

---

[1] بندر بن سالم الزهراني ، مرجع سابق ، ص 23.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 39.

[3] زرقين سورية ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة بسكرة ، 2008/2007 ، ص 7.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لدوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:

حاولت العديد من النظريات تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة وكل نظرية كانت لها رؤيتها الخاصة في تفسير هذا النوع من الإستثمارات وفيما يلي أهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا : نظرية التحركات الدولية لرأس المال :

1. فحوى النظرية :

تبنى هذه النظرية على إفتراض المنافسة الكاملة وتفسر الإستثمارات الأجنبية المباشرة بإعتبارها تحركات لرأس المال من خلال إختلافات أسعار الفائدة بين الدول ، فالإستثمار المباشر هو نتيجة إنتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد الورتفعة ، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤادها أنه عند تنفيذ قرارات الإستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية ، فلو كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم ، وبإفتراض أن التكلفة الحدية متساوية ، فهنا يوجد حافز للإستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم .

2. الإنتقاد الموجه لهذه النظرية :

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الإستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الإستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض ضمنيا أن هناك معدلا واحدا للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول وبالتالي فإن هذه النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الإستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد وبالمثل فإنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للإستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات ، هذا فضلا عن أن عامل الربحية طبقا لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في إتخاذ قرار الإستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى .[1]

---

[1] أميرة حسب الله محمد ، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الإقتصادية العربية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2004 / 2005 ، ص ص 26 ، 27.

ثانيا : نظرية عدم كمال السوق :

أعدت هذه النظرية على يد الإقتصادي الكندي (Hymer) في 1960م ، وتقوم هذه النظرية على إفتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها [1] ، وإن توافر مزايا إحتكارية أو بعض القدرات وجوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركة الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الإستثمارات الأجنبية[2] ، وبمعنى آخر إن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا ، سيكون أحد المحفزات الرئيسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالإستثمار .

وفي هذا الشأن يرى " هود وينج " أنه في حالة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية ، هذا يعني إنخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم بالسوق ، حيث توجد الحرية الكاملة أمام دخول أي مستثمر للسوق ، ويتفق كل من " parry و caves " مع هود وينج في هذا الخصوص ، فالإستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط إرتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا والموارد المتميزة أو المطلقة لدى الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية بالدول المضيفة ، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات في الخارج هو تمتعها بميزة إحتكارية معينة. [3]

ومما سبق يمكن القول بأن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر حسب نظرية عدم كمال السوق إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود عامل على الأقل من العوامل التالية :

1. **ميزة تكلفة رأس المال :** عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء العالمية أو المحلية، وهي أيضا على علاقات وثيقة مع البنوك العالمية، ولها هياكل تمويلية ذاتية قوية، ولذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل[4]

([1]) Josette Peyrard . **Gestion Financiére Internationale** . 4 éme edition . paris . 1999 . p 190.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 39.

[3] عبد السلام أبو قحف ، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، مرجع سابق ، ص ص 393 ، 394.

[4] Richard Caves . op.cit . p 155.

2. **ميزة تقدم البحث العلمي :** وتتمثل في مقدرة هذه الشركات على إبتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات وتنويع المنتجات الحالية أو القديمة من حيث الشكل والتغليف فضلا عن هذا فإن الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة المجالات والأنشطة وكذلك توفر المعرفة والخبرات الإدارية .[1]
3. **ميزة تنويع المنتجات:** تمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها، يستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الضخمة
4. **وفرات الحجم :** تتميز هذه الشركات بإمكانية تحقيق وفورات الحجم مع كبر المشروع، من خلال طرق تنظيمية متقدمة، وقيام تخصص على مستوى أعلى، وإمكانية الحصول على أسعار جملة كلما كبر حجم المبادلات. وتؤدي وفورات الحجم إلى خفض التكاليف، وتمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في البلاد المضيفة، حيث كلما زادت موانع الدخول، زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة، ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع [2]

❖ **الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية :**

- إفتراض إدراك الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص وقيود الإستثمار بجميع دول العالم ، ويعتبر هذا الإفتراض غير واقعي من الناحية العملية .
- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للإستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق . كما أن قدرة الشركات على إستغلال جوانب القوة والمزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية ترتبط بمدى مرونة وتعدد الشروط والاجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة المتقدمة أو النامية والخاصة بتنظيم أنشطة وعمليات تلك الشركات .[3]

[1] عبد السلام أبو قحف ، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي** ، مرجع سابق ، ص 395.
[2] ساعد بوراوي ، مرجع سلبق ، ص 35.
[3] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 40.

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج :

أعدت هذه النظرية على يد الإقتصادي الأمريكي " Raymond Vernon " عام 1966 م ، الذي أشار أن كل سلعة تنتج تمر بدورة حياة معينة [1] ، حيث أن السلع تمر بمرحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري ، وحتى زوالها منه (الظهور ، النمو ، النضوج ، الإنحدار ثم الزوال) وتعتمد هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر، وإستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الإستثمار الأجنبي المباشر ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب إنتشار الابتكارات والإختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم ، وبالتالي إنتشار ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، وقدم فيرنون هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية . [2] على النحو التالي

الشكل 5 : دورة حياة المنتج

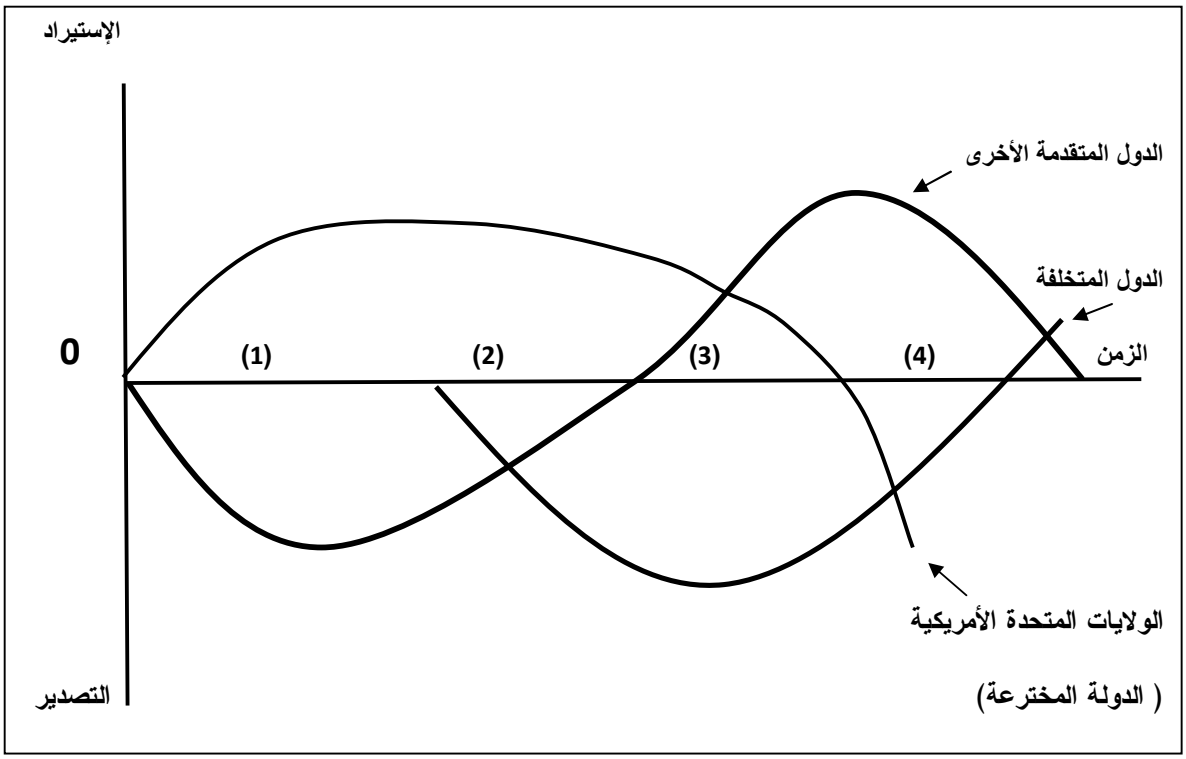

المصدر : عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي , مرجع سابق, ص 401.

[1] Josette Peyrard . op.cit. p 188.

[2] عبد السلام أبو قحف ، **نظريات التويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص 62.

1. المرحلة الأولى :

هي مرحلة الإبتكار أين نجد الدولة المخترعة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بشروط الإبتكار من الموارد البشرية المؤهلة ، تكنولوجيا عالية ، طلب فعال ، نفقات لازمة للبحث والتطوير ، إتساع السوق الداخلي ، كلها شروط تمكنها من إبتكار منتوج جديد ، حيث يتم بعدها تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج ، وتشهد هذه المرحلة أيضا فرص تصدير لكميات قليلة إلى الدول المتقدمة . [1]

2. المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي ، وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للإستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية ، فتقوم الشركة بتحسين المنتوج ، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج ، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال إقتنائها المزيد من الآلات الحديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة ويتم زيادة الإنتاج إستجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها . [2]

3. **المرحلة الثالثة** : تتميز المرحلة الثالثة ــ مرحلة النضج ــ بما يلي:

أ- التوقف عن استيراد هذا المنتوج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكّنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتوج ومن تم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنّها أضحت تمتلكها و تمتلك الإمكانيات في شأن ذلك.

ب-صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الاستقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود مرتفعة الدخل إلى متوسطة الدخل.

ت-كل هذا يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدولة المخترعة والدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكن هذه الأخيرة من تصديره خارجها.[3]

---

[1] فارس فضيل ، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، أطروحة دوكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 74.
[2] رفيق نزاري ، مرجع سابق ، ص 15.
[3] فارس فضيل ، مرجع سابق ، ص 74.

4. المرحلة الرابعة : وتسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الناس وتتميز ب :

أ- الانخفاض البارز في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث هذه الأخيرة تسبّبت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها، مما أدّى كل هذا إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها.

ب-توجّه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج...الخ, مما يمكّن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج و بتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية ــ المخترعة الأولى ــ.

ت-تبعا لذلك و بعد تمكّن الدولة المخترعة من تجسيد إمّا التوطّن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا ومن تم إنتاجه, الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى, لكون أنّ الدول النامية التي كانت تستورده تضحى قادرة على إنتاجه محليا.

ث-ومن تم تتمكّن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها، وإلى الدول المتقدمة الأخرى، لتوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية. [1]

❖ **الإنتقادات الموجهة لهذه النظرية :**

على الرغم من أن العديد من الصناعات كالصناعات الإلكترونية مثل الحاسبات تؤيد الإفتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية ، حيث بدأت تلك الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم إنتشرت بعد ذلك في المملكة المتحدة وألمانيا الغربية في ذلك الوقت ، واليابان وفرنسا ، ثم إمتد إنتاج الحاسبات إلى الدول النامية الآخذة في التقدم بخطوات متسارعة مثل كوريا الجنوبية وتايوان ، وعلى الرغم مما سبق إلا أنه عند البحث في تطور الإنتاج وجدت منتجات يصعب تطبيق تلك النظرية عليها ، خاصة المنتجات التي يطلق عليها سلع التفاخر (Prestigious Goods) مثل السيارات الفاخرة ، الساعات السويسرية ، والتي يصعب على الدول النامية تقليدها ، كما أنها لم تقدم تفسيرا واضحا لأسباب إتجاه الشركات نحو الإستثمار الأجنبي المباشر بدلا من عقود التراخيص بالدول المضيفة . [2]

---

[1] فارس فضيل ، مرجع سابق ، ص 75.

[2] منور أوسرير ، عليان نذير ، **حوافز الإستثمار الخاص المباشر** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 2 ، ص 122.

رابعا : نظرية الموقع :

ترتكز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات المتعددة الجنسيات إلى الإستثمار في الخارج ، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للإستثمار .

إن العوامل الموقعية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر في إحدى الدول المضيفة ، وكذلك قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الإستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة ، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الانتاج والتسويق والادارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق . [1] وذلك على النحو الآتي :

1. العوامل التسويقية : والمتمثلة في درجة المنافسة ، منافذ التوزيع ، وكالات الإعلان ، حجم السوق ، معدل نمو السوق ، درجة التقدم التكنولوجي ، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين .
2. العوامل المرتبطة بالتكاليف : مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية ، مدى توفر الأيدي العاملة ، إنخفاض مستويات الأجور ، مدى توفر رؤوس الأموال ، مدى إنخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطية ، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى ...إلخ [2]
3. العوامل المرتبطة بالسوق : مثل حجم السوق ومدى إتساعها ونموها في الدولة المضيفة .
4. العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار : مثل مدى قبول الإستثمارات الأجنبية ، الاستقرار السياسي ، مدى استقرار سعر الصرف ، نظام الضرائب ، توفر البنية الأساسية ، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار. [3]
5. ضوابط التجارة الخارجية : مثل التعريفة الجمركية ، نظام الحصص ، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والإستيراد .
6. الحوافز والإمتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .
7. عوامل أخرى مثل : الأرباح المتوقعة ، المبيعات المتوقعة ، الموقع الجغرافي ، مدى توفر الموارد الطبيعية ، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج . [4]

---

[1] أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص ص 31 ،32.

[2] عبد السلام أبو قحف ، **إقتصاديات الأعمال والإستثمار الدولي** ، مرجع سابق ، ص 403.

[3] مور أوسرير ، عليان نذير ، مرجع سابق ، ص 113.

[4] أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص 32.

وقد عدلت هذه النظرية من طرف روبوك و سيموندس وأضاف لها ثلاث مجموعات من العوامل هي[1] :

- العوامل الشرطية : وتشمل خصائص المنتج مثل نوعه ومتطلبات إنتاجه ، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدول المضيفة مثل: نمط توزيع الدخل ، مدى التقدم الحضاري ، العلاقات الدولية لهذه الدول وتأثيرها على الإتفاقيات التي تساعد على حرية إنتقال رؤوس الأموال والمعلومات والمنتجات والأفراد.
- العوامل الدافعة : مثل حجم الشركة ، القدرات والخصائص المالية والبشرية والتنافسية المميزة لها .
- العوامل الحاكمة : وتشمل الخصائص المميزة للدولة الأم مثل : زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية وإرتفاع تكاليف الانتاج ، والقوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال واللإستثمارات الأجنبية.

ما يميز هذه النظرية هو إشارتها إلى العوامل الدافعة للإستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترجع إلى الدولة الأم ، كما أنها قدمت العديد من العوامل التي تعوق أو تحفز الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام يالإستثمار مباشرة في الدول المضيفة ، إلا أن الكثير من محددات الإستثمار الأجنبي المباشر من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها العديد من النظريات.

الفرع الخامس : نظرية الحماية :

تختص نظرية الحماية بالممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب المعرفة أو الخبرة أو الابتكارات الحديثة في مجالات الانتاج والتسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الإستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والانتاج أو أي شكل آخر من أشكال الإستثمار الأجنبي ، وذلك لأطول فترة ممكنة .[2] ومن ناحية لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول المضيفة النامية وإجبارها على فتح قنوات للإستثمار الأجنبي المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها .

فالشركات متعددة الجنسيات طبقا لهذه النظرية تستطيع تعظيم فوائدها إذا إستطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثل البحوث والتطوير والابتكار وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية جديدة خاصة بها ، ويجب على تلك الشركات – لكي تحافظ على أنشطتها الخاصة – القيام بتلك الأنشطة في المراكز أو الفروع التابعة للشركة بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة .

[1] زرقين سورية ، مرجع سابق ، ص 13.
[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 40.

فالأفضل لتلك الشركات الإحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من بيعه للشركات الأخرى بالدول المضيفة ، ومن ثم بلوغ الأهداف التي ترغبها من التوسع في أنشطتها ، وتحقيق عائد مجز .[1]

لكن الواقع يثبت ان هناك ضوابط لحماية براءات الإختراع في أي نشاط إقتصادي تمارسه هذه الشركات على مستوى العالم تتضمنها مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية فبالتالي لا يوجد مبرر عملي لما تقوم به بعض الشركات متعددة الجنسيات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط .

نجد أيضا أن هذه النظرية تركز بصورة مباشرة على دوافع هذه الشركات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا ، وبذلك فهي تعطي اهتماما أقل إلى الاجراءات ، الضوابط ، والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة ، والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات . [2]

سادسا : النظرية الإنتقائية : [3]

وضع دنينج نظريته لتوفير إطار علمي يمكن من خلاله تقييم وتحديد العوامل التي تؤثر على قرار الإنتاج في الخارج من خلال الشركة، وأسباب نمو هذا الإنتاج .والمقصود بذلك أن الشركة تقوم بالاستثمار لعوامل ذاتية وداخلية خاصة .

وقام دنينج بتجميع أفكار من مجالات متعددة واستنتج منها نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اعتمد على دراسات المنظمات الصناعية وتحصيل تكاليف النقل والعوامل الراجعة إلى الموقع.

وحسب النظرية الانتقائية تتلخص العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار فيما يلي:

-عوامل الجذب ، – عوامل الدفع

من أمثلة عوامل الدفع في الدولة الأجنبية القيود على التوسع وزيادة الضرائب التي تجعل سوق هذه الدولة سوقا أقل جاذبية .وعوامل الجذب هي التي تجعل السوق الأجنبي سوقا جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وعرضت النظرية بالإضافة إلى ذلك للعوامل الاقتصادية والتجارية وغيرها، فإن

[1] منور أوسرير ، عليان نذير ، مرجع سابق ، ص 114.
[2] زرقين سورية ، مرجع سابق ، ص 12.
[3] فيصل حبيب حافظ ، مرجع سابق ، ص ص 33 ، 34.

عوامل الجذب تلك صنفت كالتالي:

1. **التقارب الثقافي** : يمكن أن يؤثر على تمركز بعض الأشكال من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها غير قادرة على تفسير الأنواع الأخرى مثل الاستثمارات الأمريكية والأوروبية في مجال التعدين والنفط في الشرق الأوسط وإفريقيا.
2. **حجم السوق** : الإقدام على القيام بالاستثمار في الخارج حتى مع وجود مخاطر بالدول المضيفة لدى الشركات الراغبة في تعظيم الاستفادة من قدراتها الفنية والتكنولوجية، وذلك للاستفادة من الحجم الكبير للسوق في تلك الدولة.
3. **حركات المنافسين بالسوق الأجنبي** : يسعى المنافسون إلى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى وتتسابق الشركات في السيطرة على الأسواق الخارجية خاصة بوجود المنافسين
4. **التقارب الجغرافي** : الشركات الدولية تتوسع في استثماراتها في الأسواق الأخرى القريبة جغرافيا للدولة الأم وذلك بهدف تخفيض تكاليف النقل والشحن، وذلك لزيادة قيمة الضرائب في دولتها.

وتعتبر النظرية الانتقائية من أكثر النظريات المعرّفة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأ ا اعتمدت على عوامل متعددة وليس على عوامل فردية أو مظهر واحد من مظاهر الاستثمار الأجنبي .ومن بين النقد الموجه للنظرية انها تعرضت لكل من العناصر(مزايا الملكية، التدويل، التدويل في السوق المعين) بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر بينهما من قبل (بكلي 1958) وأيضا إنما تركز على المسائل الكلية وهي قليلة الفعالية في عملية صنع القرار حيث لا يستفاد منها في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة ،وكذلك ما لوحظ من غياب فكرة السوق الخارجي حسب (كوجيما 1987 م)

المطلب الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر :

إن تسمية محددات مفردها محدد ومصدرها حدد، بمعنى عملية أخذ موقف عادة جازم وقاطع في قرار ما، وعند إسقاط المعنى السابق على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نجدها تفيد الجوانب التي يأخذها المستثمر كأساس لإتخاذ قرار الاستثمار في الخارج. وتوجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري و جنسية المستثمر، غير أن نمو الاستثمارات وإستمرار تدفقها إلى الدول المضيفة ، يتوقف في المقام الأول على مدى ملاءمة المناخ الاستثماري السائد.

ويعرف مناخ الاستثمار بأنه الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابيا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية، و من ثم حركة و اتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية [1]

وتأسيسا لما تقدم يمكن تقسيم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى :

أولا : المحددات الإقتصادية :

تعتبر المحددات الإقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الإستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه أمواله نحو الخارج ، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الإستثماري على مستوى الدول المضيفة ، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الإقتصادية التي تلعب دورا مهما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر:

1. **حجم السوق** : يعتبر حجم السوق من المحددات الأساسية لإمكانية إقامة المشروعات الإستثمارية أو التوسع فيها ، وذلك لأن حجم الإنتاج يرتبط بإمكانية تصريف هذا الإنتاج في الأسواق المحلية والخارجية ، وبالتالي كلما إتسع حجم السوق زادت قدرة الإقتصاد القومي على إستيعاب الإستثمارات مما يجذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ، لذلك إن الهدف الأساسي لتلك المشروعات الأجنبية قد يكون البحث أو المحافظة على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجها . [2]

---

[1] طالبي محمد ، **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشرفي الجزائر** ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، ص 315.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص 292.

ولقد وجدت الدراسات العلمية أن هناك علاقة إرتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أن إرتفاع هذه المعدلات يعني فرص التقدم والتحسن في الإقتصاد القومي وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات [1]

2. **سياسات إقتصادية كلية مستقرة :** البيئة الاقتصادية ذات السياسات الاقتصادية المحفزة للاستثمار والتي تمتع بالاستقرار والثبات من المحددات الأساسية في مجال تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة. فتلك السياسات بما تتضمنه من سياسات مالية ونقدية وتجارية تعطي إشارات لكل من المستثمر المحلي والأجنبي عن درجة تحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وتوفير المناخ الملائم للاستثمار. [2]

فهي توفر حافزا خاصا على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر، ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية ، النقدية ، المالية ، الضرائب ، التشريع الإجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين ...إلخ. فالحكومة التي تمارس نشاطها في شروط غير مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تمتاز بالتذبذب والتغير في سياساتها الإقتصادية .

فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الإقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه ، أي بمعنى العمليات السابقة واللاحقة لعملية الإستثمار ، وهذا لأن الإستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة ، ومصداقية الحكومات المتعاقبة يعد عاملا أساسيا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن الاختلاف والتراجع عن السياسات الاقتصادية السابقة للدولة يؤثر على مصداقيتها، وهذا ما يجعل المستثمر يكون في وضعية متذبذبة وغير مستقرة في حالة تخوفه من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين. [3]

---

[1] أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص ص 35 ، 36.

[2] بندر بن أحمد أبا الخيل ، **الإستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية** ، بحث ميداني ، منشور على الموقع :
Dc202.4shared.com/doc/TxuB7RG7/pre view . html ...le 15/03/2012.

[3] عمار زودة ، **محددات قرا الإستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجيستير ، جامعة قسنطينة ، 2008/2007 ، ص 122.

3. **الناتج المحلي الإجمالي :** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للاتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خا صة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.

وفي الدراسة التي أجرتها " الأونكتاد" في 1998 م ، حول محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ل 42 دولة نامية ، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب هذا النوع من الاستثمارات وقد بلغت أهمية هذا المحدد أقصاها سنة 1985 ، ثم تناقصت بعد ذلك نتيجة لزيادة الأهمية النسبية للعوامل الأخرى المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .ونفس النتيجة توصل إليها " توريس" ، عند دراسته لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لكولومبيا و أمريكا، خلال الفترة (1958–1980) وإعتمد على الناتج المحلي الإجمالي للدلالة على حجم السوق، حيث توصل في الأخير إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

4. **معدل النمو الإقتصادي :** إن تحقيق الإقتصاد معدلات نمو مرتفعة يضمن إستمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإعادة إستثمار أرباحها سواء بالتوسع في المشروعات أو إنشاء مشروعات جديدة ، ولاشك أن التدفق المتزايد إلى الدول الأكثر تقدما يرجع إلى حد كبير إلى إرتفاع معدلات النمو في هذه الدول ، حيث توجد علاقة إرتباط قوية بين معدل النمو وتدفق الإستثمار الأجنبي للمجتمع ، فكلما كان معدل النمو مرتفعا فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما يترتب عليه زيادة مستويات الدخل الفردية ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وإتساع الأسواق الداخلية بها ، مما يمثل دافعا سياسيا لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر ، وعليه فإنه يمكن إعتبار الإستثمار الأجنبي المباشر دالة متزايدة في معدل النمو الإقتصادي . [2]

---

[1] عمر صقر ، **العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، مصر ، 2000 ، ص 51.

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص ص 297 ، 298.

5. **توفر بنية أساسية مناسبة :** تنظر الشركات إلى مدى توفر البنى الهيكلية للإقتصاد كميزة جاذبة للإستثمار والدول التي تتوفر بها بنية أساسية مناسبة تعتبر جاذبة للإستثمار. حيث أن توفر بنية تحتية مناسبة تسهم في تخفيض الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الإستثمار الخاص ، فخطوط النقل الحديثة بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول داخل الدولة المضيفة وكذلك العام الخارجي ، كما أن وجود وسائل إتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الإتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عمليات تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمراكز . [1]

6. **معدل التضخم :** يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقيود ميزان المدفوعات (مثل عبء الديون الخارجية و القيود على حركة رأس المال) و بالعوامل المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي مثل التضخم و السياسات النقدية والمالية "Bhasinetal 1994" حيث يعد التضخم مقياس لعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي و يؤدي إلى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدول المضيفة و التأثير السلبي على ربحية الاستثمار الأجنبي المباشر كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري ، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل و يبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل. و قد أوضح كل من" Schneider et Frey" 1985 م في دراسة عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية و الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة ، ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة. [2]

[1] علي عباس ، مرجع سابق ، ص 176.
[2] حدانة أسماء ، مرجع سابق ، ص ص 78 ، 79.

7. **سعر الصرف :** أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف ، حيث أوضح " Cushman 1985 " أن الشركات متعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض قيمة العملة ، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية ، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة ، مقارنة بالبدائل الأخرى الممثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعه. وفي دراسة لـــــ Caves1996 ، وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي و الحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا ، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى كما تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة و لا سلطان للمستثمر عليها. [1]

8. **تكلفة اليد العاملة :** تعتبر تكلفية اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها.
إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح المجال واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها.
إن توجيه بعض النشاطات الإنتاجية المتعلقة بعمليات التحويل أو التجميع أو غيرها إلى بعض المواقع في الدول النامية كمثال حي عن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، المتأثر بعامل انخفاض تكلفة اليد العاملة في هذه المناطق من الأسواق العالمية ، إن أسواق دول جنوب شرق آسيا وبعض الدول الإفريقية تعد مواقع خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر لكثير من الشركات العاملة في الحقول الإنتاجية التي تستدعي تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة ، وذلك سعيا منها لتخفيض التكلفة الإجمالية لتصنيع منتجاتها ، انطلاقا من انخفاض تكلفة اليد العاملة . [2]

[1] عمر صقر ، مرجع سابق ، ص ص 51 ، 52.
[2] عمار زتدة ، مرجع سابق ، ص ص 124 ، 125.

ثانيا : **العوامل السياسية :**

يعد العامل السياسي من أهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الأجنبي ، فطبيعة النظام السياسي ومدى الإستقرار ، والتغيرات محتملة الحدوث في المستقبل ، وكذلك الظروف الإقليمية والعالمية من أكثر العوامل التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار ، فعدم إستقرار النظام السياسي يعني عدم التأكد والمخاطرة في الإستثمار . [1]

وقد أوضح " Basi 1963 " أن الإستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للإستثمارات الأمريكية في الدول النامية ، كذلك توصلت دراسة لكل من " Schneider and frey 1985 " شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976 م ، 1979 م ، 1980 م ، أن عدم الإستقرار السياسي له إرتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر. [2]

كما يعد الاستقرار السياسي والأمني أحد محددات توفير بيئة جاذبة للاستثمار في أي بلد. فغالباً ما يصاحب الاضطرابات السياسية والأمنية تعرض منظمات الأعمال لمخاطر التخريب والمصادرة والتأميم بما يجعل المستثمرين في حالة عدم اطمئنان على أنفسهم وممتلكاتهم وأموالهم. لذا يصاحب وجود هذه الاضطرابات عادة هجرة رؤوس الأموال الوطنية وإحجام الاستثمارات الأجنبية على القدوم ، ومن ثم فقدان الدولة للتمويل اللازم لتحريك النشاط الاقتصادي. ولقد توصل الباحثان(Singh and Jun, 1995) في دراستهم عن تأثير المخاطر السياسية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض البلدان النامية، إلى أن الاستقرار السياسي يعد محدداً مهماً في جذب الاستثمار في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي، في حين أن الدول التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي لا تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. [3]

ثالثا : المحددات القانونية والإدارية :

تتعلق المحددات القانونية بدرجة إستقرار التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة ، ومدى التسهيلات في إجراءات الإستثمار ومدى وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشروعات والمصارف ، ومدى تعددية التشريعات المنظمة للإستثمار ، التي تنعكس سلبا على شفافية تلك التشريعات أما المستثمرين. [4]

---

[1] وفاء عبد الأمير الدباس ، مرجع سابق ، ص 270.

[2] عمر صقر ، مرجع سابق ، ص ص 54 ، 55.

[3] بندر بن أحمد أبا الخيل ، **الإستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية** ، بحث ميداني ، منشور على الموقع : Dc202.4shared.com/doc/TxuB7RG7/pre view . html ...le 15/03/2012.

[4] فلاح خلف الربيعي ، **محددات الإستثمار الأجنبي في الدول النامية** ، دورية الحوار المتمدن ، العدد 3486 ، 2011 ، ص 3.

ويمكن تناول أهم هذه المحددات كالآتي :

1- توفر إطار تشريعي وتنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر : إن وجود الأنظمة الإستثمارية والتشريعات الواضحة المستقرة أحد الجوانب المهمة التي يوليها المستثمر عناية خاصة في دراسته المتعلقة بالإستثمار في اقتصاد ما ، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للإستثمار ، فلابد من توافر عدة مقومات من أهمها : [1]

أ- وجود قانون موحد للإستثمار يتسم بالوضوح والإستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الإرتباط ، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر.

ب-وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم والمصادرة * ونزع الملكية ، وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية . **

ت-وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات ، وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية .

ث-تفعيل قوانين منع الإحتكار ودعم المنافسة .

ج- إلغاء تعدد القوانين المنظمة للإستثمار من خلال توحيد هذه القوانين وذلك بهدف وضوح الإطار التشريعي ، الأمر الذي يؤدي إلى تسيير الإجراءات القانونية المتعلقة بالإستثمار وبالتالي دعم الإتجاهات الإستثمارية .

ح-وجود تشريعات قوية لمواجهة الفساد الإداري الأمر الذي يخفض من التكاليف التي يتحملها المستثمر عند إقامة الاستثمار .

2 - توفر أنظمة ضريبية ومالية فعالة : أشارت تجارب الدول إلى أهمية تطوير النظام الضريبي ، وكذلك ترشيد إستخدام الإعفاءات والحوافز الضريبية ، وكذلك ربط الحوافز المالية بقضايا التشغيل والتحديث التكنولوجي وتنمية الكوادر البشرية والإطارات . [2]

---

[1] أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص 37.

[2] عمار زودة ، مرجع سابق ، ص ص 132 ، 133.

* التأميم هو تحويل الملكية الخاصة إلى ملكية عامة ، والمصادرة هي مصادرة الحكومة وإستيلائها على المشروعات الخاصة بالأجانب .

** حقوق الملكية الفكرية هي كافة الحقوق المرتبطة بالملكية الفكرية من حقوق العمل الأدبي والعلمي والاختراعات والابداعات البشرية والتصميمات الصناعية .

ومن بين الحوافز الضريبية نذكر :

أ- **الإعفاء الضريبي** :هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل إلتزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة،و قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وفي بعض الدول الأخرى كالسنيغال يمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال الفترة الزمنية المحددة إلى أن يصل مجموع أرباحه إلى % 100 من قيمة رأس المال المستثمر عندها ينتهي الإعفاء حتى وإن لم تنته الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي.

ب-**التخفيضات الضريبية** : هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.[1]

ت-**منح البحوث والتطوير**: وتقدم للشركات التي تقوم بتطوير المنتجات القائمة أو ابتكار منتجات جديدة، ث-ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد.

ج- **منح التوظيف**: وتعني تقديم منح نقدية كبيرة للشركات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

ح- **منح التأسيس**: تقدم هذه المنح لمساعدة الأفراد على تأسيس المشروعات الصغيرة بحيث لا تتجاوز هذه المنح نسبة معينة من إجمالي أجور العاملين المقترح عملهم في المشروع.

خ- **منح التنمية** : تقدم هذه المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها على المنافسة في الأجل الطويل من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة، ويشترط أيضا أن تكون الشركة الحاصلة على الدعم قادرة على تحقيق الأرباح في المستقبل، ويتوقف حجم المنحة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه .[2]

[1] طالبي محمد ، مرجع سابق ، ص 317.
[2] عمار زودة ، مرجع سابق ،ص ص 133، 134.

ج – توفر بيئة تنظيمية ومؤسسية : تؤثر البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أوزيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين ، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الإستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية ، كلما أدى ذلك إلى جذب الإستثمار والعكس صحيح ، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب ، أدى ذلك إلى زيادة جذب الإستثمار . [1]

د – الجوانب التنظيمية والإجراءات المتعلقة بالإستثمار : تعد الإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار من المحددات الرئيسية التي يقع عليها عبء نجاح أو فشل جذب الاستثمار وتحفيزه، فالمستثمر كثيراً ما يدخل في اهتماماته سرعة الإجراءات البنكية والتسهيلات والتخليص الجمركي وسرعة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات والسجل التجاري ووضوح هذه المتطلبات والشفافية في آليات تطبيق تلك الإجراءات. وفي ظل نظام يسود فيه الفساد وتغيب فيه المساءلة لن يكون في إستطاعة الهيكل التنظيمي أن يعمل بأسلوب كفء . لذلك يتطلب نجاح الهيكل التنظيمي عند التعامل مع سياسة الإستثمارات الأجنبية المباشرة توفر حد أدنى من الكفاءة والمساءلة في نظام الإدارة الحكومية . كما أن تبسيط إجراءات الموافقة وتلافي التأخير في اتخاذ القرارات يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي على البقاء بالداخل. وبنفس القدر من الأهمية يجب أن تكون قواعد تنظيم الاستثمار الأجنبي والمحلي واضحة ومحددة بدقة حتى لا يكون هناك لبس للقطاعات ذات الأولوية في توجيه الاستثمار إليها.

ه – توافر المعلومات وتكلفة الإستثمار : يسهم توافر المعلومات وسرعة الحصول عليها وقلة تكلفتها في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بثقة كبيرة، ومن ثم تصبح المعلومات أكثر فعالية إذا اتسمت بالكفاية والسرعة في الحصول عليها وانخفاض تكلفتها. ويدعم توافر المعلومات توافر التقنية اللازمة للحصول على المعلومات وتوافر المواقع الإلكترونية للجهات ذات العلاقة بالاستثمار وحداثة تلك المواقع، ويعد الاتفاق على البنية المعلوماتية أحد أساسيات تشجيع الاستثمار.وبالنسبة لتكلفة الاستثمار فلا شك أن المستثمر يحوز اهتمامه التكاليف الناجمة عن تنفيذ المشروع من حيث تكلفة الحصول على الطاقة والكهرباء والوقود وتكلفة العمالة ومهارتها وتكلفة تدريبها وتكلفة رسوم التراخيص ومدى ارتفاع تكلفة التصدير للأسواق الخارجية.[2]

---

[1] أميرة حسب الله محمد ، مرجع سابق ، ص 37.

[2] بندر بن أحمد أبا الخيل ، **الإستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية** ، بحث ميداني ، منشور على الموقع :
Dc202.4shared.com/doc/TxuB7RG7/pre view . html ...le 15/03/2012.

المبحث الثالث : محفزات ومعوقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

تتنافس الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية في التنمية الإقتصادية ، لذا قامت العديد من الدول النامية بوضع سياسات وتصميم حزمة من الحوافز تهدف إلى جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر ، وتوليد المنافع التي يمكن أن تجنيها في حال تحقق القدر اللازم من ذلك التدفق نحو إقتصادياتها . وتبعا لهذا سنتناول في هذا المبحث هذه المحفزات وكذا معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول : حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر:

ويمكننا تعريف حوافز الاستثمار بأنها مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها...إلخ. [1] وتتخذ الحوافز الممنوحة للإستثمار عدة أشكال:

أولا: الحوافز المرتبطة بالضريبة على الشركات :

تشمل الحوافز المرتبطة بالضريبة على الشركات على ما يلي:

1. إعفاء مؤقت للضريبة أو معدل مخفض للضرائب على الشركات.
2. حسومات للاستثمارات.
3. تطبيق معدل اهتلاك متسارع.
4. مؤونات أو أحكام خاصة للمبالغ المعاد استثمارها، أو بمناسبة التوسع في النشاط.
5. تخفيض مكرر لبعض المصاريف لأغراض جبائية عادة ما ترتبط بالتشغيل والتصدير والبحث والتطوير، والتجهيزات. [2]

[1] طالبي محمد ، مرجع سابق ، ص 316.
[2] ساعد بوراوي ، مرجع سابق ، ص 49.

ثانيا : حوافز تمويلية :

وتتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ، الإنتاج ، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الإستثماري ، وفي الإئتمان الحكومي المدعم وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الإستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة ، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر ، تغيير أسعار الصرف غير التجارية مثل التأميم والمصادرة . [1]

ثالثا : حوافز ذات طبيعة جبائية :

يتم تقديم هذا النوع من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، وهناك عة بنود تنطوي تحت هذا النوع ، مثل الإعفاءات الضريبية والإستثناءات من رسوم الإستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية . [2]

وكذا خصم مخصصات الإهتلاك من الضرائب لتشجيع سرعة التجديد والإحلال ، عدم ممارسة التميز الضريبي ، خصم نفقات البحث من الدخل الخاضع للضريبة ، الإعفاءات من الضرائب المتعلقة بالضريبة على العقارات وعلى أرباح رؤوس الأموال المنقولة .

رابعا : حوافز جمركية : وتتمثل فيما يلي :

1. إعفاء المستثمر الأجنبي إعفاءا كليا أو جزئيا من الرسوم الجمركية على التجهيزات والآلات والمواد الخام الضرورية للمشروع
2. تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات .
3. إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة * من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدة قد تصل إلى 15 عاما بعد مرحلة تشغيل المشروع.[3]

---

[1] منور أوسرير ، نذير عليان ، مرجع سابق ، ص 120.

[2] زيدان محمد ، **الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقال – نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر** - ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الأول ، ص 120.

[3] رزقين سورية ، مرجع سابق ، ص ص 40 ، 41.

خامسا : حوافز مالية :

يمكن حصرها في النقاط التالية: [1]

1. قبول التمويل بشروط ميسرة.
2. مساهمة الدولة في رأس المال.
3. التأمين بتعريفات تفضيلية.
4. منح ضمانات للقروض.
5. الدعم المباشر.
6. التموين بالتجهيزات الخاصة.
7. المساهمة في المصاريف الأولية المرتبطة بالتكوين، والتعهد بدفع أجور خاصة بالتشغيل.
8. معالجة تفضيلية في سعر الصرف.
9. صفقات عمومية تفضيلية.

سادسا : حوافز أخرى :

تقوم العديد من الدول المضيفة بمنح تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة كتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية ، وربما تقوم تلك الحكومات بمنح الشركة الأجنبية إمتيازا فيما يتعلق بمركزها بالسوق في صورة معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية أو منحها مركزا إحتكاريا في السوق كما قد تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات . [2]

ومن هذا نستخلص أن حوافز الإستثمار تنطوي على أهمية كبيرة ، ويؤكد المستثمرون أهمية أمور أساسية كحوافز للإستثمار الأجنبي المباشر مثل حجم السوق ، تكلفة العمالة ، الحوافز المالية والتمويلية ، إلا أنهم يقللون من أهمية أثر الحوافز الضريبية في تحديد زمن ومكان تنفيذ الاستثمارات . [3]

---

[1] ساعد بوراوي ، مرجع سابق ، ص 50.

* يقصد بها جزء من أرض الدولة تقع في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها ، ويتم تحديدها بالأسوار وعزلها عن باقي أجزاء الدولة وتخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة للدولة.

[2] زيدان محمد ، مرجع سابق ، ص ص 120 ، 121.

[3] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص ص 268 ، 269.

ولقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن أغلب قرارات الإستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية ومنها: [1]

دراسة " **Lim 1983**" ولقد إكتشف تواجد علاقة عكسية بين الحوافز المالية (ومن ضمنها الحوافز الضريبية) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة **Shah,Toye** " 1978 " وهي نفس النتيجة التي توصل إليها LIM ، وبرر ذلك بأن العلاقة العكسية هي نتيجة التعويض الوهمي الذي يمارس تأثيره عندما تحاول الدول المضيفة استخدام الحوافز للتغطية على نقص الموارد والتنمية الاقتصادية.

إن دراسة **Shah,Toye** " 1978 توصلت إلى أن الحوافز الضريبية لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الدول المضيفة تستعملها كستار لتغطية عوامل أخرى لها دور أكبر في قرار الاستثمار.

كذلك فإن الحوافز الضريبية في تقديرنا الخاص قد فقدت الكثير من أهميتها وهذا راجع لإعتبارها شيء مفروغ منه، فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون إستثناء وهي هذا الشكل شيء متوفر وليس نادر وكمثال على ذلك ليست كل الدول تملك حجم سوق كبير، لكن كل الدول تطبق نظام للحوافز الضريبية. ولكن لا يعني هذا عدم الإهتمام بتقديم الحوافز الضريبية، فهي تعمل في جو من التفاعل بينها وبقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية، وهي هذا الشكل لا تلعب دورا حاسما في إتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما ولكنها مكملة له.وفيما يلي أشكال **الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر.**

الجدول 6 : أشكال الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر

طبيعة الحوافز	مضمون الحوافز
الحوافز المالية	– مِنح استثمار" : إعانات مباشرة " لتغطية(جزء من) رأس المال، وتكاليف الإنتاج أو التسويق المتعلقة بمشروع استثماري – قروض مدعومة وضمانات قروض : قروض مدعومة ، ضمانات قروض ، قروض تصدير مضمونة. – تأمين حكومي بأسعار تفضيلية رأسمال استثماري ممول من القطاع العام للمشاركة في استثمارات عالية المجازفة اقتصاديًا . وعادة ما يكون التأمين الحكومي بأسعار تفضيلية متاحًا لتغطية بعض الأنواع من

[1] طالبي محمد ، مرجع سابق ، ص 319.

	المجازفة من قبيل تقلب أسعار الصرف، أو تدني قيمة العملة، أو المخاطر غير التجارية مثل نزع الملكية والاضطراب السياسي (وكثيرًا ما تكون وكالة دولية الجهَة المقدمة للتأمين) .
الحوافز الضريبية	– حوافز متعلقة بالأرباح : خفض المعدل القياسي للضريبة على دخل الشركات ، ، معدل الضريبة على الدخل/إعفاء ضريبي. – حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الأموال : الاستهلاك المعجَّل/ بدل الاستثمارو إعادة الاستثمار. – حوافز متعلقة بالعمالة : خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي/ خصوم من الإيرادات الخاضعة للضريبة على أساس عدد المستخدمين أو أي نفقات أخرى متعلقة بالعمالة. – حوافز متعلقة بالمبيعات : تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات. – حوافز متعلقة بالاستيراد : إعفاءات جمركية على رؤوس الأموال العينية، والمعدات أو المواد الأولية، والأجزاء والو سائل المتعلقة بعملية الإنتاج؛ واعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤداة على المعدات أو اللوازم المستوردة. – حوافز متعلقة بالتصدير : إعفاءات ضريبية على الصادرات؛ ورد الرسوم؛ المعاملة الضريبية التفضيلية لإيرادات الصادرات، وخفض الضريبة على الدخل بالنسبة للأنشطة الخاصة المدرة للعملة أو الصادرات من المواد المصنعة؛ ومنح اعتمادات ضريبية على المبيعات الداخلية في مقابل أداء الصادرات؛ ومنح اعتمادات ضريبية على الدخل بشأن صافي المحتوى المحلي من الصادرات؛ وخفض النفقات الخارجية ومنح علاوات رأسمالية للصناعات التصديرية. – حوافز مستندة إلى نفقات معينة أخرى : خفض الضريبة على دخل الشركات على أساس النفقات المتعلقة بأنشطة التسويق والترويج مثلا. – حوافز متعلقة بالقيمة المضافة : تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات أو منح اعتمادات على أساس ضافي المحتوى المحلي للنواتج؛ ومنح اعتمادات للضريبة على الدخل على أساس صافي القيمة المكتسبة. – خفض ضرائب المغتربين.
	• حوافز تنظيمية

حوافز أخرى	– تخفيض المقاييس المعمول بها في مجال البيئة أو الصحة أو السلامة أو العمل. – الإعفاء المؤقت أو الدائم من امتثال المقاييس المعمول بها. – النص على شروط للتثبيت تضمن عدم تعديل القوانين الحالية بما يضر بمصلحة المستثمرين. • خدمات مدعومة – تخصيص هياكل أساسية مدعومة : كهرباء، ماء، اتصالات سلكية ولاسلكية، – نقل/هياكل أساسية محددة بأقل من الأسعار التجارية. – خدمات مدعومة، منها المساعدة في تحديد مص ادر التمويل، وتنفيذ المشاريع وإدارتها، وإجراء الدراسات الاستثمارية، وتقديم معلومات عن الأسواق، ووجود المواد الأولية واللوازم للهياكل الأساسية، وإسداء المشورة بشأن عمليات الإنتاج وتقنيات التسويق، والمساعدة في التدريب وإعادة التدريب ، وإتاحة التسهيلات التقنية لتطوير المعارف أو تحسين مراقبة الجودة. • امتيازات سوقية – عقود حكومية تفضيلية. – إغلاق السوق لمنع مزيد من الدخول أو منح حقوق احتكارية؛ والحماية من منافسة الواردات. • امتيازات في المبادلات الخارجية – معاملة خاصة فيما يتعلق بالمبادلات الخ ارجية، ومن ذلك منح أسعار خاصة لصرف العملات، ومعدلات خاصة لتحويل الديون الخارجية إلى استثمارات، وإزالة خطر تقلب العملات فيما يتعلق بالقروض الأجنبية، ومنح امتيازات لاعتمادات المبادلات الخارجية بالنسبة لإيرادات الصادرات، ومنح امتيازات خاصة بالنسبة لإعادة الإيرادات ورأس المال إلى الوطن.

*Source: **UNCTAD**, based on UNCTAD 1996 a 1996b, WTO, 1998*

المطلب الثاني : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر :

على الرغم من السعي الحثيث للدول المختلفة لجذب الإستثمار الأجنبي إليها إلا أنه توجد العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والإدارية الطاردة للإستثمارات الأجنبية والتي تنحصر في العوامل التالية :

أولا :عدم استقرار الاقتصاد الكلي :

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة ، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر الفائدة وسعر الصرف و وضوح و استقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.

ثانيا : تقييد حركة رؤوس الأموال :

حيث يؤدي لجوء بعض الدول إلى تقييد انتقالات رؤوس الأموال وإرباح الشركات للخارج إلى إحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.

ثالثا : صعوبة الحصول على الائتمان :

تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان قرارات الخاص والذي قد يتطلب سواء في التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية.[1]

رابعا : حجم السوق في الدولة المضيفة :

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار الا اذا كان قريبا من المواد الخام او من اسواق اخرى كبيرة ، ويساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم ، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الاجمالي (Sun,2002,16) وان حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة ، ومع ذلك فان حجم السوق يمكن ان يكون اقل تاثيرا او غير مهم اذا تم استخدام الاستثمار الاجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة انتاج فقط لتصدير انتاجها بصورة اكثر تنافسية لاسواق اخرى (Hara and Razafimahefa, 2003,4) .

[1] صائب حسن مهدي ، **الإستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية ، المجلد 11 ، العدد 3 ، 2009 ، ص 120.

خامسا : التضخم : إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل ، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة ، وبذلك فان التضخم لا يشجع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد لان الكلف النسبية للانتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل ، ويؤدي انخفاض مستوى الاسعار الى انكماش النشاطات الاقتصادية وبالتالي فان الانكماش يقود في النهاية الى افلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع موجوداتهم الى المستثمرين الاجانب باسعار منخفضة وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر (Hara and Razafimahefa,2003,5).

سادسا : عدم الإستقرار السياسي : ان عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والاغتيالات واعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي الى ممارسة تاثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الاجنبية ، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الاجنبي ، وعلى عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة اكثر استقرارا ادى الى جذب الشركات الاجنبية الاستثمارية في تلك الدولة (Sun,2002,12). [1]

سابعا : إنخفاض كفاءة البنية الأساسية : حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.

ثامنا : عدم وضوح الهيكل الضريبي : مما يؤدى إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له ،بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات .

تاسعا : انخفاض كفاءة العمالة : حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة احد أهم معوقات الاستثمار ،وهو ما يفسر عدم قدرة الدول الأكثر فقرا والتي تفتقر إلى مستويات التعليم اللازمة والملائمة والتي تمكنها من جذب الاستثمار إليها على الرغم من انخفاض مستويات الأجور فيها .

عاشرا : عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في عدد من الدول وخاصة النامية. [2]

---

[1] سعد محمود الكواز ، عمر غازي العبادي ، **مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر – دراسة لعينة من الدول العربية**- ، ورقة بحثية مقدمة بجامعة الموصل ، العراق ، 2007 ، ص ص 8 ، 9.

[2] صائب حسن مهدي ، مرجع سابق ، ص 120.

الحادي عشر :عدم الانفتاح الاقتصادي بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخولات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار ،وكذلك انخفاض القدرة التصديرية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية ،وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية إمام منتجات تلك الدول .

الثاني عشر : عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار خاصة في الدول النامية مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها . [1]

الثالث عشر : وضع قواعد خاصة تمثل قيودا على الإنتاج الصناعي ، مثل إستلزام جزء أو نسبة معينة في الناتج والمكونات من الخارج ، أو إستلزام شروط معينة فيما يتعلق برقابة الجودة ، أو مكافحة التلوث .

الرابع عشر : التعرض للتجسس الصناعي وعدم توفر قوانين صارمة لحماية العلامات التجارية والأسرار الصناعية وحقوق الملكية الصناعية .

الخامس عشر : إلزام المنتج الأجنبي بتصدير نسبة معينة من الناتج إلى الخارج .[2]

المبحث الرابع : تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتكامل الإقتصادي وإتجاهاته الحديثة.

سنتناول في هذا المبحث تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الميزان " الإيجابيات والسلبيات " وكذا علاقة التكامل الإقتصادي الذي تم التطرق إليه في الفصل الأول بالإستثمار الأجنبي المباشر ، وثم نحدد أهم الإتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر وتطوراته .

المطلب الأول : إيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم أهداف السياسة الإقتصادية لمعظم دول العالم بالنظر لما تحققه هذه الإستثمارات من زيادة في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة ، بالإضافة إلى ما تخلقه من فرص عمل وتدريب للعمالة وإستيعاب التكنولوجيا المتقدمة ومايترتب على ذلك من تأثيرات إجتماعية وتربوية تساعد تلك الدول على اللحاق بركب التقدم مع المحافظة على خصوصيتها الثقافية والدينية [3]

---

[1] صائب حسن مهدي ، مرجع سابق ، ص ص 120، 121.

[2] زينب حسن عوض الله ، **الإقتصاد الدولي – نظرة عامة على بعض القضايا** - ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص ص 392 ، 393.

[3] ماهر كنج شكري ، مروان عوض ، **المالية الدولية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2004 ، الطبعة الأولى ، ص ص 56 ، 57.

وبالرغم من هذه المزايا إلا أن هناك من يرى العكس ويرى بأن الإستثمارات الأجنبية تتخللها بعض العيوب.

أولا : إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر :

1- الإستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط بل يتيح كذلك الوصول إلى التكنولوجيا وإختراق الأسواق العالمية . [1] ، كذلك يكون مصحوبا بفنون إنتاجية حديثة وكذلك مهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية تفتقر لها الدول النامية . [2]

2- يمكن للإستثمار الأجنبي المباشرأن يكون عاملا في التخفيف من حدة البطالة ، وهذا بما توفره الشركات متعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة ، حيث أن هذه الشركات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة ، كما تخلق فرصا وظيفية بشكل غير مباشر من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين .

3- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي . [3]

4- يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر بما لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية .

5- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل أفضل من القروض الخارجية خاصة من خلال آثاره على ميزان المدفوعات حيث أنه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل في نفس الوقت عبء على ميزان المدفوعات ، [4] ، حيث ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تترك تاثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات ، وذلك من خلال لجوء الشركات متعددة الجنسية الى بيع عملاتها الاجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، او محاولة التخفيف من شحة النقد الاجنبي في حالة توجيه الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الانتاجية التي تؤدي الى احلال الاستيرادات ويساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية وهذا يعني تحسين حالة ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات.[5]

---

[1] Pradeep . s. Mehta . Repport of : **Foreign Direct Investment in Developing countries** . centre for International Trade and Economics and Environment (CUTS) . INDIA .2003. p 27.

[2] منور أوسرير ، عليان نذير ، مرجع سابق ، ص 97.

[3] سلمان حسين ، **الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص 35.

[4] منى محمد الحسيني عمار ، الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الإستثماري الجديد للإقتصاد المصري ، مقال منشور على الموقع : *cpsfiles.imamu.edu.sa/.../**document**s le 14/03/2012*

[5] سعد محمود الكواز ، عمر غازي العبادي ، مرجع سابق ، ص 6.

6- الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الإستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية .

7- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا إقامة مشاريع إستثمارية ذات مستوى فني متقدم ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إكتساب وإستغلال تقنيات جديدة للإنتاج.

8- مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الإجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.[1]

9- يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر على زيادة مصادر الدخل الحكومي ، فمع زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد الدخل المتولد من خلال فرض الضرائب وبذلك تحقيق إيرادات أعلى للحكومة .[2]

ثانيا : سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر :

ينطوي الإستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العيوب نذكر منها :

1- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج.

2- توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالإطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار. [3]

---

[1] فارس فضيل ، مرجع سابق ، ص ص 51 ، 52.

[2] **Benefits of FDI.** rapport disponible on http : // benefitof . net / benefits -of - fdi / . le 16/03/2012

[3] رفيق نزاري ، مرجع سابق ، ص ص 46 ، 47.

3- ان تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية تترك تاثيرات سلبية في اداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تاثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدفق الاموال الى الداخل يؤدي الى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح اسعار الاستيرادات منخفضة واسعار الصادرات عالية مما يؤدي الى زيادة عجز الميزانية والبطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض اسعار الصرف الحقيقية. [1]

4- تركّز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التتجير و تداول السلع و الخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى و يعود السبب في ذلك إلى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.

5- تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية و ربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدّي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها و زوالها و من ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب و السبب في ذلك كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون. [2]

6- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.

7- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها. [3]

---

[1] سعد محمود الكواز ، عمر غازي العبادي ، مرجع سابق ،ص ص 6،7.

[2] فارس فضيل ، مرجع سابق ، ص 53.

[3] رفيق نزاري ، مرجع سابق ، ص 47.

8- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار المباشر الأجنبي، و خطر توسّعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية و من بينها المجالات الاجتماعية و الثقافية و ربّما حتى السياسية...الخ.

9- التأثيرات السلبية للاستثمارات المباشرة الأجنبية على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، و الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي و السياسي. [1]

10- يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة, "مثل الصناعات الاستخراجية النفطية, والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية وصناعة الإسمنت والأسمدة, بدلاً من توطنها في دولها, حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة, بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر, في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.

11- يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الرفاه الإقتصادي، بطريقة سلبية ، حيث لا يساهم بمشاريع ذات فائدة على الدولة المضيفة وإنما بمشاريع توفر له الربح السريع متجاهلا الرفاهية الاقتصادية . [2]

[1] فارس فضيل ، مرجع سابق ، ص 54.

[2] Theodore . H. Moran . Edward . M. Graham . and Magnus blomstron . Does Foreign Investment Promote Development ? . 1st edition . institute for intenationaly Economics . washington . 2003 .p 381.

المطلب الثاني : علاقة التكامل الإقتصادي بالإستثمار الأجنبي المباشر :

يؤثر التكامل الإقتصادي على تدفق الإستثمارات الأجنبية ، حيث تفضل الشركات الإستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك ليتجنبوا التعريفة الخارجية المشتركة ، وهو ما يزيد الإستثمارات في الأسواق المتكتلة ، وليس شرطا أن تحرر رؤوس الأموال بداية في السوق المشتركة ، بل يمكن أن تحرر عند درجة أقل من التكامل وذلك مثلما حدث في إتفاقية التجارة الحرة لأمريكا المشتركة (النافتا) والتي نصت على تحرير إنتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الإستثمارات في القطاعات المختلفة ، ولقد زادت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البرتغال لتصل إلى أربعة أمثالها في الفترة (1986م ، 1995 م) ، كما زاد الإستثمار الأجنبي المباشر في إسبانيا أكثر من الضعف لنفس الفترة ، وبالتالي فإن إنضمامها للإتحاد الأوروبي ساعد على جذب إستثمارات أجنبية كبيرة .

وتبحث الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل وكذلك تلك التي تستطيع من خلالها ترويج منتجاتها بأقل تكلفة ممكنة ، الأمر الذي يجعلها تفضل الإستثمار داخل نطاق التكامل ، حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة وإتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الإستثمارات والمناخ الملائم . ويعد الإتحاد الأوروبي أكثر جذبا للإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإستقراره ونجاحه فيما فشل فيه غيره. [1]

فيما يلي بعض المعطيات حول تطورات الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض مناطق التكامل الاقتصادي:

الجدول 7 : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الآسيان في السنوات (2011،2007،2005) (مليار دولار أمريكي)

الدولة	الإستثمارات الأجنبية الداخلة			الإستثمارات الأجنبية الخارجة		
السنة	2005	2007	2011	2005	2007	2011
ماليزيا	4	6.5	7.8	3	4.3	3
أندونيسيا	3.2	12.4	16	3.1	3.6	4.5
الفليبين	1.1	2.3	2.4	0.2	0.2	0.4
سانغافورة	20.1	26	29.8	5.5	8.9	9.4
تايلاندا	9	8.5	9	0.5	0.4	0.4

Source : world investment prospects to 2011 ." Foriegn direct investment and the challenge of political risk." . Dominican Republic Exports and investment Centre. Colombia University . 2011. P 120.

[1] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سابق ، ص ص 147 ، 148.

الشكل 6 : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الكوميسا في الفترة (2000– 2009) **(مليار دولار أمريكي)**

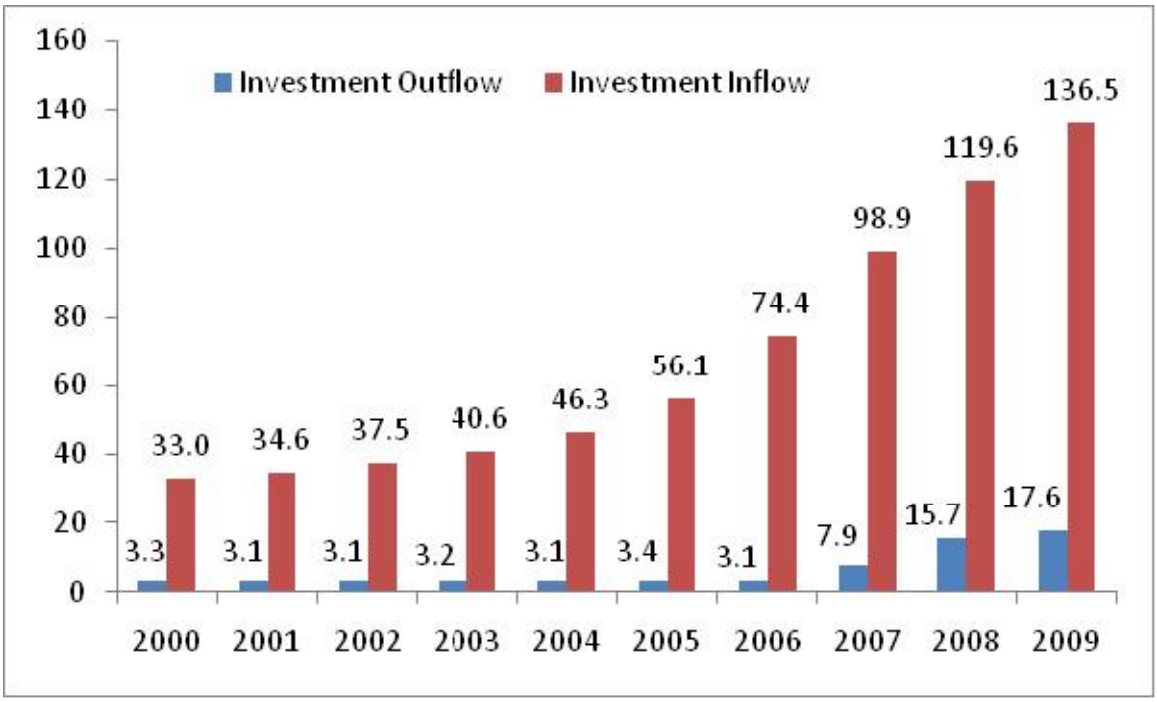

Source : EXPORT-IMPORT BANK OF INDIA . op – cit . p 120.

- ✓ investment outflow : اللإستثمارات الخارجة
- ✓ Investment inflows : الإستثمارات الوافدة

الشكل 7 : تطورات معدلات الإستثمار الأجنبي المباشر في النافطا في السنوات (2008، 2009، 2010) **(مليار أورو)**

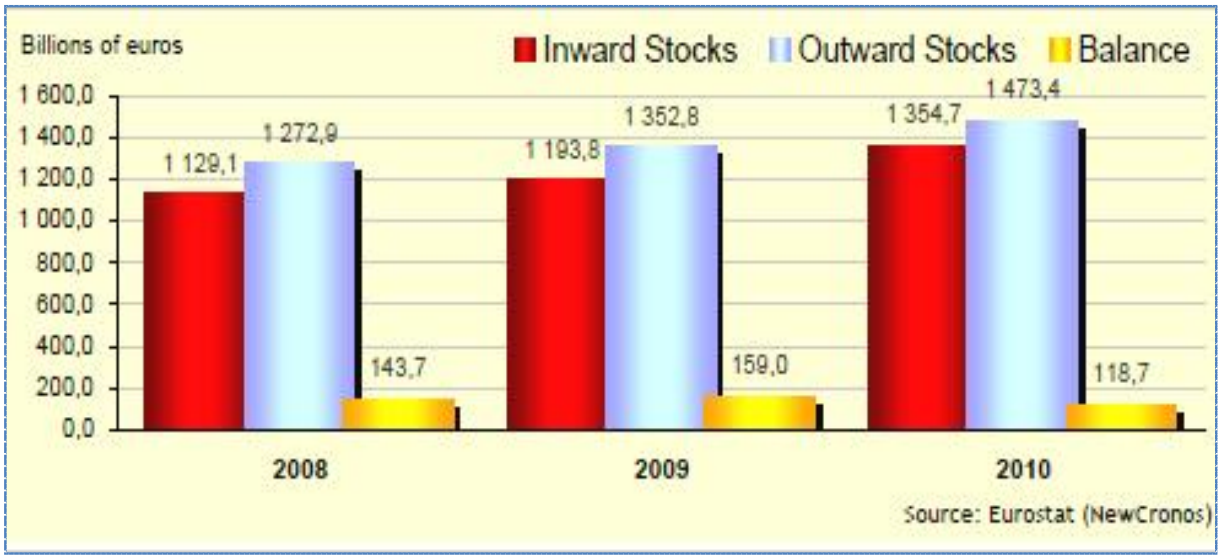

Source : Eurostate (newCronos)

المطلب الثالث : إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر وتطوراته :

من خلال التقرير السنوي الخاص بالاستثمارات الأجنبية يمكن القول أن سنة 1995 م مثلت أحسن سنة سجل فيها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات في العالم بزيادة قدرت بحوالي 40% مقارنة مع سنة 1994 م، حيث بلغ مقدار التدفق 315 مليار دولار ، ولكن هذا مع تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول و التي تستقطب حوالي 70% من التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر بينما النسبة المتبقية فهي موجهة لباقي دول العالم و تبلغ النسبة التي تحظى بها دول البحر الأبيض المتوسط 1%. فحسب إحصائياتCNUCED دائما ، استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1997 م حيث تجاوز 400 مليار دولار . واستثمرت الدول المتطورة في الإجمالي 359 مليار دولار أي بزيادة مقدارها 27% مقارنة مع سنة 1996م .واستقطبت 233 مليار دولار، و قد بلغ المخزون الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 3500 مليار دولار، وكان رقم أعمال الفروع التي تم إنشاؤها بواسطة هذه الاستثمارات 9500 مليار في سنة 1997م. في حين أن مجموع الصادرات الدولية بلغت 6400 مليار دولار لنفس السنة. [1]

وفي إطار التقرير الذي أصدرته CNUCED دائما لأهم المعطيات المتعلقة ب الإستثمار الأجنبي المباشر ، فقد بلغ مجموع هذه الاستثمارات 827 مليار دولار لسنة 1999م أي بزيادة قدرت بـــــ 25% مقارنة مع سنة 1998 م، حيث بلغ مقدار الإستثمار الأجنبي المباشر فيها 660 مليار دولار أي بزيادة 41% لسنة 1997 ، وما مقداره 609 مليار دولار كان باتجاه الدول المتطورة منها 44% إلى دول الاتحاد الأوربي ، بينما خلال 1999 م مدخلات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتطورة ارتفع بمقدار 15% مقارنة مع سنة 1998م ، وبلغت النسبة الموجهة إلى إفريقيا ما يقرب 11 مليار دولار فقط .

و لقد شهد عام 2000 م أعلى معدلات لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم حيث بلغت هذه التدفقات 1.4 تريليون دولار و منذ ذلك التاريخ فإن التدفقات تشهد تراجعا مستمرا ففي عام 2001 تراجعت هذه التدفقات بشكل حاد و لم تتجاوز 818 بليون دولار . وواصلت التدفقات انخفاضها و إن كان بشكل أقل حدة عام 2002 م لتصل إلى 679 بليون دولار ثم انخفضت مرة أخرى عام 2003 م إلى 560 بليون دولار و هو ما يعادل 40% من المستوى المحقق عام 2000 م . [2]

---

[1] حدانة أسماء ، مرجع سابق ، ص ص 67 ، 68.

[2] سليم قط ، **أثر التغيرات في المؤشرات الإقتصادية الكلية على حركة الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجيستير ، جامعة بسكرة ، 2009/2008 ، ص ص 119 ، 120.

أما مؤخرا فلقد إزدادت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 1.24 تريليون دولار في عام 2010 م، حسبما جاء في الدراسة الاستقصائية السنوية للاستثمار الصادرة عن الأونكتاد. بيد أن هذه الدراسة تذكر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب وضعها في نهاية ذلك العام، كانت ما زالت أدنى بنسبة 15 في المائة عن المتوسط الذي كانت عليه قبل الأزمة وبنسبة 37 في المائة تقريباً أدنى من مستوى الذروة الذي كانت قد بلغته في عام 2007 م. وعلى وجه الإجمال، ما زال الاستثمار متخلفاً عن مستوى الانتعاشات التي حدثت في الإنتاج الصناعي العالمي والتجارة العالمية اللذين عادا بالفعل إلى مستوييهما القائمين قبل الأزمة. [1]

ووفقا لبيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة إرتفع مخزون الإستثمار الاجنبي المباشر في عام 2009م إلى 17.7 تريليون دولار مقارنة ب 700 مليار دولار فقط في عام 1980 م ، ويبدو توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر غير متساو بين الدول والمناطق حيث إرتفعت حصة الدول النامية من 13.8 % في عام 1980 م ، إلى ما يقارب 43 % عام 2009 م ، كما يلاحظ تقدم الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية على الدول العربية وإفريقيا ، حيث حصلت أسيا وأمريكا اللاتينية على على 16.3 % و 8.3 % على الترتيب في مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يمثل 59 % و 30 % من الإستثمار الأجنبي المباشر لعام 2009 م. [2]

[1] UNCTAD . **world investment report 2011** . NEW York and GENEVA . 2011 . P 8.

[2] وليد عبد مولاه ، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية** ، سلسلة الخبراء ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، العدد 42 ، 2011 ، ص 6 .

وفيما يخص التدفقات العالمية الداخلة فإن **الولايات المتحدة الأمريكي متربعة على عرش التدفقات** العالمية الداخلة بتدفق قدره 228 مليار دولار في 2010 م و 153 مليار دولار في 2009 م ، وتليها الصين بتدفق 106 مليار دولار في 2010 م و 95 مليار دولار في 2009 م ، وثم المملكة المتحدة بالمرتبة الثالثة والتي إنخفضت التدفقات الداخلة إليها من 71 مليار دولار في 2009 م إلى 46 مليار دولار في 2010 م.

والشكل الموالي يبين التدفقات العالمية الداخلـــة من الاستثمار الأجنبي المباشـــر، في أعلى 20 بلـــداً متلقياً في العامين 2009 **م و** 2010 **م.**

الشكل 8: التدفقات العالمية الداخلـــة من الاستثمار الأجنبي المباشـــر، في أعلى 20 بلـــداً متلقياً، في سنتي 2009-2010 " مليار دولار "

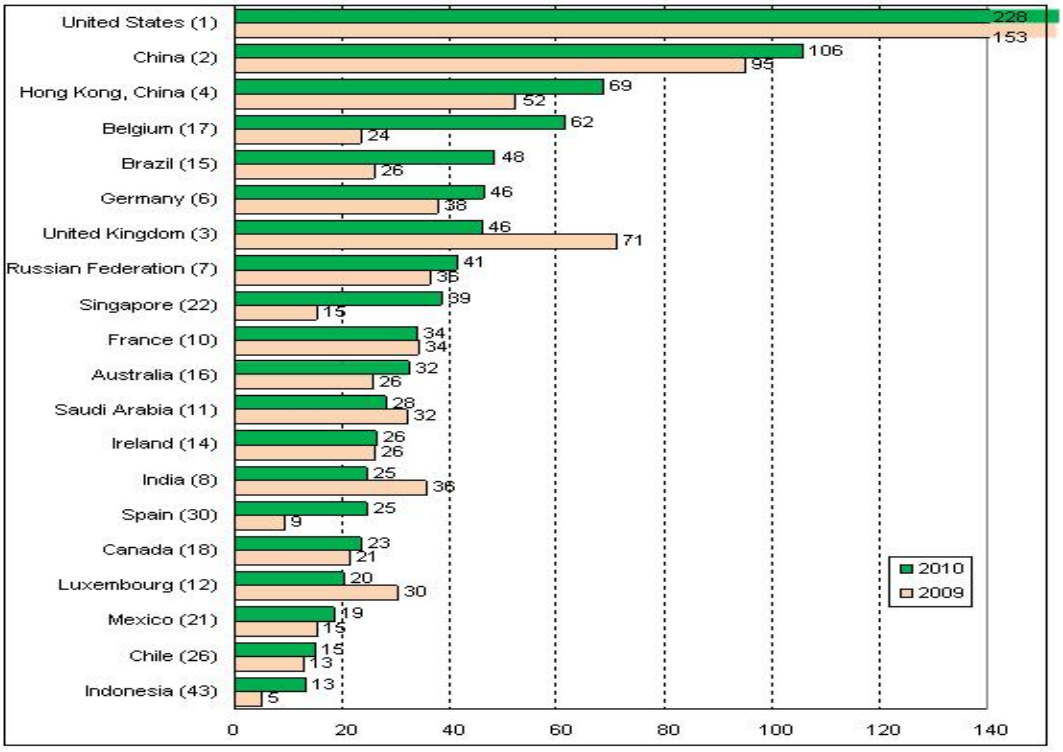

UNCTAD : World Investment Report 2011.

أما بخصوص التدفقات العالمية الخارجة ، فتظل الولايات المتحدة الأمريكية متربعة على عرش التدفقات العالمية بمقدار 329 مليار دولار في 2010 م ، و 283 مليار دولار في 2009 م ، وتأتي ألمانيا في المرتبة الثانية بتدفق قدر ب 105 مليار دولار في 2010 م ، و 78 مليار دولار في 2009 م ، وثم فرنسا التي حققت في 2009 م مقدار 103 مليار دولار ، إلا أها تراجعت بالعام 2010 م لتسجل مقدار 84 مليار دولار ، والشكل الموالي يوضح أكثر المعطيات السابقة ووضعية أعلى 20 بلدا مصدرا للإستثمارات الأجنبية في العامين 2009 م ، 2010 م .

الشكل 9: التدفقات العالمية الخارجـــة من الاستثمـــار الأجنبي المباشر، أعلى 20 بلـــداً مصدرا ، في سنتي 2009-2010 " مليار دولار "

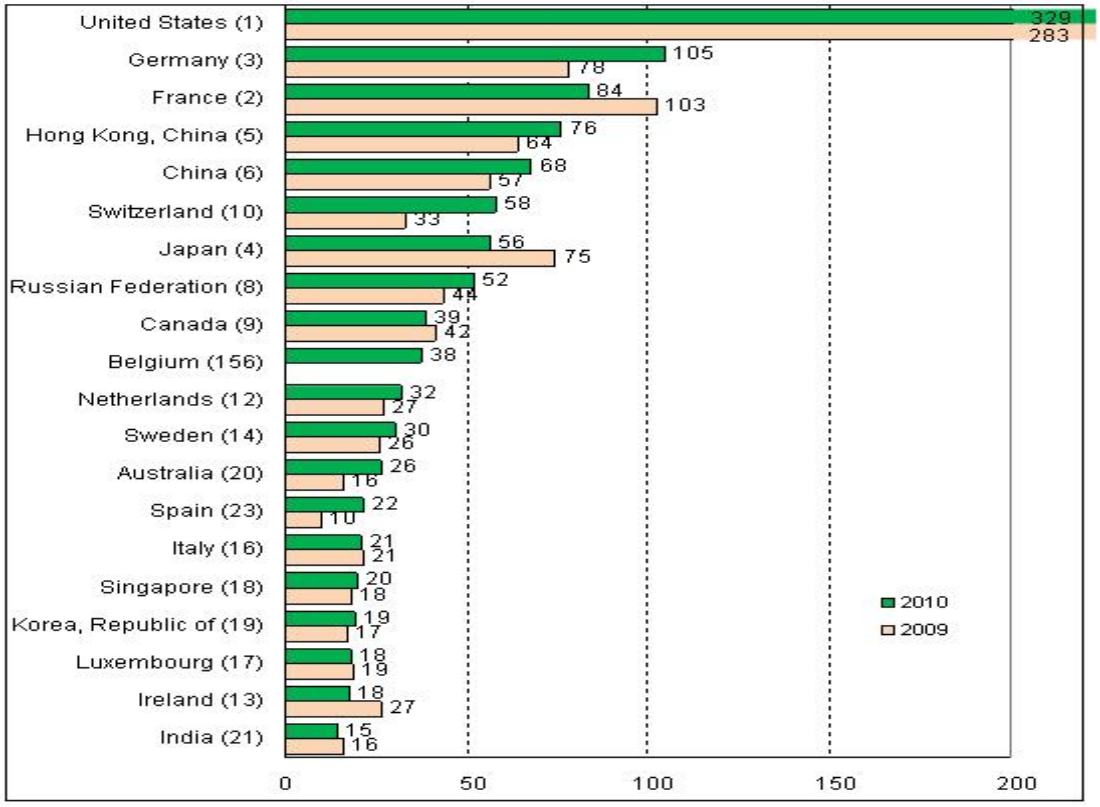

UNCTAD : World Investment Report 2011.

وكمنظور واسع لتطور التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر ، يتوقع الأونكتاد أن تشهد التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر إنتعاشا لتصل نحو 1.7 ترليون دولار في 2012 م و 1.9 ترليون دولار في 2013 م ، أي إلى الذروة التي قد تحققت في العام 2007 م .

بيد أن بيئة نشاط الأعمال بعد الأزمة مازالت تكتنفها أوجه عدم تيقن ، فإنتعاش الإستثمار الأجنبي المباشر قد يخرج عن مساره بفعل عوامل الخطر وإحتمال حدوث أزمة واسعة الإنتشار في الديون السيادية ، والإختلالات الضريبية والمالية في بعض الدول المتقدمة ، فضلا عن التضخم الآخذ في الإرتفاع .[1]

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي من حيث التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2002 م-2010م) والتوقع المتفائل والمتشائم للأونكتاد للفترة (2011 م- 2013 م)

الشكل 10 : التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2002-2011) والإسقاطات المتعلقة بالفترة(2011 – 2013) " مليار دولار "

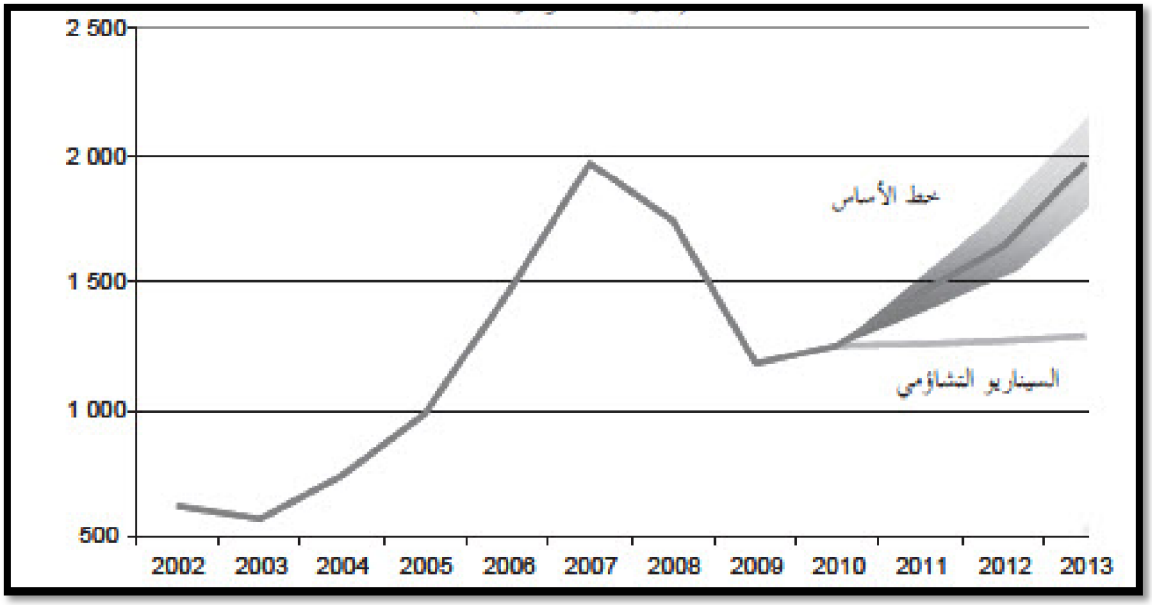

UNCTAD : World Investment Report . 2011.

[1] UNCTAD . **world investment report 2011** . NEW York and GENEVA . 2011 . P3 .

أما بالنسبة للدول العربية فقد بلغ إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال العام 2002 م ، حوالي 4.53 مليار دولار مقابل 6.72 مليار دولار، عام 2001 م ، بإنخفاض نسبته 33 % ، ويشير رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستثمرين في تصريح صحفي إلى أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر شهدت زيادة في كل من تونس والسودان ، قطر ، البحرين ، فلسطين ، من 11 إلى 41 مليون دولار أمريكي ، في حين إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من المغرب والجزائر والامارات العربية المتحدة واليمن والأردن .[1] ولقد قدرت حصة الدول العربية من مخزون وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عن 3.1 % و 7 % على التوالي في 2009م ، ويلاحظ تقدم المملكة العربية السعودية في ضوء إستحواذها على 44.8 % من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول العربية لسنة 2009 م، وهو ما يمثل 27.1 % من مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول العربية.[2] والجدول الموالي يبين نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في الفترة (2001 م -2009 م)

[1] تشام فاروق ، **الإستثمارات العربية واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد** ، مؤتمر الاستثمار والتمويل ، شرم الشيخ 5-8 ديسمبر 2004 ، ص 39.

[2] وليد عبد مولاه ، مرجع سابق ، ص 6.

الجدول 8: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في الفترة (2001 ، 2009)

(نسبة من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية)

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعودية	5.35	5.34	5.15	7.69	25.41	24.33	28.06	39.37	44.86
مصر	5.41	7.63	1.57	8.55	11.29	14.25	14.23	9.8	8.48
قطر	3.14	7.36	4.14	4.75	5.25	4.97	5.78	4.24	11.02
لبنان	15.41	15.76	18.94	9.84	6.98	4.45	4.15	4.47	6.07
الإمارات العربية	12.75	15.5	28.18	39.63	22.9	18.18	17.44	14.14	5.06
السودان	6.09	8.41	8.93	5.99	4.84	5.03	3	2.86	3.83
الجزائر	12.7	12.56	4.2	3.49	2.27	2.55	2.04	2.73	3.6
ليبيا	-1.2	1.71	0.95	1.41	2.18	2.86	5.76	4.24	3.38
الأردن	2.9	2.81	3.62	3.71	4.17	5.03	3.22	2.92	3.01
عمان	0.06	1.44	0.17	0.44	3.23	2.27	4.1	2.43	2.79
تونس	5.17	9.69	3.86	2.53	1.64	4.7	1.99	2.85	2.13
سوريا	1.17	1.36	1.06	1.27	1.22	0.94	1.53	1.51	1.81
المغرب	29.81	5.68	15.33	3.54	3.47	3.48	3.45	2.57	1.68
العراق	-0.07	-0.02	0	1.19	1.08	0.54	1.2	1.91	1.35
البحرين	0.85	2.56	3.42	3.43	2.2	4.14	2.16	1.85	0.32
الكويت	-1.86	0.04	-0.45	0.09	0.49	0.17	0.14	-0.05	0.18
اليمن	1.44	1.2	0.04	0.57	-0.63	1.59	1.13	1.6	0.16
الصومال	0	0	-0.01	-0.02	0.05	0.14	0.17	0.09	0.14
جيبوتي	0.04	0.04	0.09	0.15	0.12	0.23	0.24	0.24	0.13
فلسطين	0.2	0.11	0.12	0.19	0.1	0.03	0.03	0.05	0.04
جزر القمر	0.01	0.01	0.01	0	0	0	0.01	0.01	0.01
موريتانيا	0.81	0.8	0.67	1.55	1.71	0.15	0.17	0.35	-0.05

المصدر : وليد عبد مولاه ، مرجع سابق ، ص 18.

(-) تشير إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهروبها .

ومن خلال الجدول السابق أول شيء يتبادر إلى الأذهان هو تذبذب التدفقات إلى الدول العربية و عدم انتظامها .

كذلك تعاني بعض الدول العربية من هروب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من بلادها و هذا ما يظهر من خلال الأرقام ذات الإشارة السالبة و أكثر البلدان عرضة لهذه الظاهرة هي الصومال ، الكويت ، العراق ، حيث أن هذه الاستثمارات دخلت في وقت سابق، ولعدة ظروف و صعوبات تخرج مرة أخرى .

وبصفة عامة فإن إتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى تابعة للحالة الإقتصادية ومدى إحراز الدول لتطورات أفضل في الجانب الإقتصادي خاصة ، فكلما تحسن الأداء الإقتصادي للدول كلما تجلى هذا في إرتقاء الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلاصة الفصل الثانـي

لقد أضحى الإستثمار الأجنبي المباشر من أبرز المعالم الإقتصادية في ظل التغيرات الإقتصادية الحديثة ، إذ يعتبر ظاهرة إقتصادية معقدة ، إستعصى على المفكرين فهمها فهما دقيقا ، حيث إختلفت تسميات هذه الظاهرة وكذا محدداتها وماهيتها بإختلاف المفكرين الإقتصاديين ، إلا أنهم إتفقوا على أنه إنتقال رؤوس الأموال عبد الحدود الدولية لفترة قد تطول أو تقصر حسب الهدف منه ، تدخل إلى الدول المضيفة عبر عدة أشكال من أشهرها الإستثمارات المملوكة بالكامل و الإستثمارات المشتركة ، والتي لكل منها محاسنه ومساوئه ، ولكل دولة دوافعها بإختيار نوع معين ، أو لإقتناعها بأنه يطور التنمية بها أو لأن أضراره بإقتصادها أقل من أضرار النوع الآخر .

وإختلفت النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر من ناحية جدواه أو النفع الذي يعود به على الدول المضيفة ، وكذا من ناحية دوافعه أو الأسباب الداعية باللشركات المتعددة الجنسيات إلى البحث عن الأسواق الخارجية للإستثمار فيها ، ويأتي هذا الإختلاف من إختلاف الزوايا التي من خلالها عمدت المدارس الاقتصادية و المفكرين في تفسير جدواه و دوافعه .

ومن جهة أخرى فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يحكمه في الواقع عدة محددات يجب أن تتوفر لكي يحقق الإستثمار الأجنبي المباشر الغية المرجوة منه سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو الدولة الأم . كإتساع حجم السوق وتوفر بنية تحتية ملائمة وإستقرار السياسات الكلية وسعر الصرف والإستقرار السياسي ...إلخ

وأخيرا فإنه وبإختلاف الآراء حول هاته الظاهرة الإقتصادية ، إلا أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية الإقتصادية ، حيث ثبت أن هناك إرتباط قوي بين معدلات الإستثمار ومعدلات التنمية الإقتصادية ودرجة النمو الإقتصادي للدول، فضلا عن أن الإستثمارات الأجنبية مصدر من مصادر تمويل المشرعات التنموية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق الرقي والنمو الإقتصادي.

الفصل الثالث : دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي ودوافعه و أهدافه .

المبحث الثاني : الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون الخليجي ومقوماته ومعوقاته .

المبحث الثالث : مظاهر تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي .

المبحث الرابع : إتجاهات وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي .

مقدمة الفصل :

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم دوراً مؤثراً ومهماً في الاقتصاد العالمي من خلال الشركات متعددة الجنسيات الآخذة بالانتشار كأحد مظاهر العولمة وانفتاح الأسواق، وهي مسألة أدركتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبدأت بالاستعداد للاستفادة من جوانبه الإيجابية والعمل ما أمكن لاحتواء سلبياته، فكان إقدام دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ومنفردة على إدخال التعديلات المناسبة على قوانين الاستثمار فيها وصولاً لجذب التدفقات الاستثمارية والخروج بنصيب وافر من رؤوس الأموال المتجولة في الأسواق العالمية بحثاً عن فرص مواتية للاستثمار.

ونظراً لكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل أحد العناصر الرئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في معظم الدول وخصوصاً في الدول النامية، فقد اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي بتهيئة البيئة المناسبة لاستقطابه وهذا جوهر ما سنتناوله في هذا الفصل ، ساعين بذلك إلى إبراز دور التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها .

المبحث الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي ودوافعه وأهدافه :

يعد مجلس التعاون الخليجي أحد أبرز التكتلات الفاعلة في الوطن العربي إن لم نقل أنجحها ، حيث خطت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات حثيثة نحو التطور الإقتصادي والإجتماعي ، منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي ، وفي المبحث الموالي سنتطرق إلى نشأة مجلس التعاون الخليجي وكذا أهم المحطات التي مرت بها عملية التكامل بين دوله ، وكذا الأهداف والدوافع الرامية إلى إنشائه .

المطلب الأول : نشأة مجلس التعاون الخليجي :

بدأت فكرة مجلس التعاون الخليجي في 16 / 05 / 1976 م ، عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزراءها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء مجلس للتعاون بين دول الخليج العربي أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع الذي تمت إثارته من خلال القمة العربية الحادية عشرة في الأردن في نوفمبر 1980 م ، فقد عرضت الكويت تصوراتها الإستراتيجية على القادة لدول الخليج وأوضحت تصوراتها للتعاون بين دول الخليج في جميع المجالات الإقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية ، فكانت الإستجابة سريعة تبعتها خطوة مهمة تمثلت في عقد مؤتمر لجميع وزراء خارجية دول الخليج الست في مدينة الرياض في فيفري 1981 م ، أسفر عن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، يقوم ميثاقه على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء وليس في شكل وحدة أو إتحاد وفي الشهر الموالي على عقد مؤتمر الرياض ، عقد وزراء خارجية دول الخليج إجتماعات في العاصمة العمانية مسقط ، نتج عنها الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس ، وكذلك التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي ، وفي 25 / 05 /1981 م عقد قادة السعودية ، الكويت ، قطر ، الإمارات ، البحرين ، سلطنة عمان ، في مدينة أبو ظبي أول قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وتم فيها إقرار النظام الأساسي وإختيار السيد عبد الله يعقوب بشارة ليكون أول من يشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وكذلك تشكيل مجموعة من اللجان الوزارية المهمة لتنفيذ أهداف المجلس ، وأخيرا أختيرت العاصمة العاصمة السعودية " الرياض " مقرا للأمانة العامة لمجلس التعاون . [1]

[1] صلاح عباس ، **التكتلات الإقتصادية هل هي تحايل على الجات** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 64.

وقد تم وضع هيكل تنظيمي لمجلس التعاون الخليجي مكون من ثلاثة فروع رئيسية : [1]

أولا : المجلس الأعلى

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبوظبي لعام 1998، قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الاعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الاجرائية بالأغلبية.

ثانيا : المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري، من بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الاعلى مايتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى واعداد جدول أعماله. وتماثل اجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

ثالثا : الأمانة العامة

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

[1] ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، **مجلس التعاون الخليجي** ، في 19 – 04 – 2012 م ، على الموقع :
www. Wikipedia . com

يتالف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:

1. أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
2. خمسة أمناء مساعدين للشوؤن السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
3. مدراء قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة والمساندة هي الشؤون السياسية، والشؤون الاقتصادية والشؤون العسكرية، الشؤون الأمنية، وشؤون الإنسان والبيئة، والشؤون القانونية، والشؤون المالية والإدارية، ومكتب براءات الاختراع، ومركز المعلومات. يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الإتحاد الأوروبي في بروكسل، والمكتب الفني للاتصالات بمملكة البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان.

وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

ورغبة في تعزيز اقتصاد دول المجلس في ضوء التطوّرات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل أوثق بين دول المجلس يقوّي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. فقد اتفقت على ما يلي: (1)

(1) رحماني موسى ، **التكامل العربي بين خيار التخصص أو الإندماج** ، الندوة العلمية الدولية حول : "التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 8–9 ماي 2004 ، ص 5–8.

الفصل الأول: التبادل التجاري

المادة الأولى :الاتحاد الجمركي يُطبّق في موعد أقصاه الأول من يناير عام 2003 م،

المادة الثانية : تقوم الدول الأعضاء برسم سياساتها و علاقاتها الاقتصادية بصفة جماعية تجاه الدول والتكتلات والتجمعات الإقليمية الأخرى والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية.

الفصل الثاني: السوق الخليجية المشتركة

المادة الثالثة يُعامَل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية.

الفصل الثالث الاتحاد النقدي والاقتصادي

المادة الرابعة :الاتحاد النقدي والاقتصادي بهدف توحيد العملة، تقوم الدول الأعضاء وفق جدول زمني محدد بتحقيق متطلبات هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عالٍ من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية

المادة الخامسة :تنمية الاستثمارات المحلية والبينية والخارجية تتسم بالشفافية والاستقرار

المادة السادسة :المعونات الدولية والإقليمية تنسق الدول الأعضاء سياساتها على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل الرابع : التكامل الإنمائي

المادة السابعة :التنمية الشاملة تتبنى السياسات اللازمة لتحقيق مسيرة تنموية متكاملة وتعميق التنسيق بين الأنشطة التي تتضمنها خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك تنفيذ" استراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى لدول مجلس التعاون."

المادة الثامنة :التنمية الصناعية اللازمة لزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد، وتنسيق النشاط الصناعي بينها على أساس تكاملي، بما في ذلك تنفيذ" الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية."

المادة التاسعة :النفط والغاز والموارد الطبيعية بهدف و تعزيز الوضع التنافسي لدول المجلس والعمل من اجل دعم سياسات تكاملية بين الأعضاء

المادة العاشرة :التنمية الزراعية تتبنى السياسات اللازمة لتحقيق التكامل الزراعي والاستخدام الأمثل طويل المدى للموارد المتاحة خاصة المياه، بما في ذلك تنفيذ" السياسة الزراعية المشتركة لدول المجلس."

المادة الحادية عشرة :حماية البيئة تتبنى السياسات و الآليات اللازمة لحماية البيئة وفق الأنظمة والقرارات الصادرة في إطار مجلس التعاون بهذا الشأن، باعتبارها تمثل الحد الأدنى للتشريعات والأنظمة الوطنية.

المادة الثانية عشرة :المشروعات المشتركة بهدف دعم الترابط الإنتاجي والاستفادة من اقتصاديات الحجم فيها، وتحقيق التكامل الاقتصادي و تحسين توزيع مكاسبه بينها، تقوم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لدعم وتمويل وإقامة المشروعات المشتركة الخاصة والعامة

الفصل الخامس: تنمية الموارد البشرية

المادة الثالثة عشرة :الاستراتيجية السكانية

تحقيق تنمية الموارد البشرية و الاستخدام الكامل والأمثل لها، وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في التنمية، وإحراز التوازن في التركيبة السكانية وقوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع . في دول المجلس ويؤكد هويته العربية والإسلامية ويحافظ على استقراره وتماسكه.

المادة الرابعة عشرة :محو الأمية وإلزامية التعليم الأساسي

المادة الخامسة عشرة :التعليم تطوير برامج ومناهج التعليم العام والعالي والفني لضمان مستوى عال لمحتواها العلمي والتلاؤم مع احتياجات التنمية في دول المجلس.

المادة السادسة عشرة :توطين القوى العاملة تطوير وتوحيد أنظمة وتشريعات العمل، وإزالة العقبات التي تعترض انتقال الأيدي العاملة الوطنية فيما بين دول المجلس، واعتبار مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم ضمن النسب المطلوبة لتوطين العمالة.

المادة السابعة عشرة :زيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وتدريبها.

الفصل السادس : مجالات البحث العلمي والتقني

المادة الثامنة عشرة :البحث العلمي دعم البحث العلمي والتقني المشترك وتطوير قاعدة علمية وتقنية ومعلوماتية ذاتية مشتركة باعتبارها من الأولويات الأساسية للتنمية.

المادة التاسعة عشرة :القاعدة العلمية والتقنية والمعلوماتية ,تحديد آلية لتحقيق الاستفادة من البحث العلمي والتقني في القطاعين العام والخاص والتنسيق المستمر بين أجهزة التنفيذ من دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث.

المادة العشرون :الملكية الفكرية

الفصل السابع : النقل والاتصالات والبنية الأساسية

المادة الحادية والعشرون :وسائط النقل

المادة الثانية والعشرون :خدمات وسائط النقل البحري

المادة الثالثة والعشرون :تكامل البنية الأساسية

المادة الرابعة والعشرون :الاتصالات تتخذ سياسات الاتصالات بما في ذلك خدمات الاتصال الهاتفي والبريد و شبكات المعلومات.

المادة الخامسة والعشرون : التجارة الإلكترونية

الفصل الثامن : آليات التنفيذ والمتابعة

المادة السادسة والعشرون :تنفيذ الاتفاقية تقوم اللجان العاملة في إطار المجلس كل فيما يخصه بتنفيذ هذه الاتفاقية .تقوم الأمانة العامة بمتابعة التنفيذ.

المطلب الثاني : محطات مهمة في مسيرة مجلس التعاون الخليجي :

أولا : إنشاء منطقة تجارة حرة:

بتوقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981م، اتجهت دول المجلس إلى اتخاذ الخطوات الرامية إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها، ودخلت حيز التنفيذ في مارس 1983 م، واستمرت إلى غاية 2002 م (20 سنة) ، حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة تجارة الحرة (1983-2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار عام 1983 م إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002 م. وتميزت منطقة تجارة حرة بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.

1. تنسيق السياسات والعلاقات التجارية فيما بين دول المجلس تجاه الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى.
2. المعاملة المتساوية لمواطني دول المجلس في أي من هذه الدول من حيث حرية الانتقال والإقامة، حرية ممارسة النشاط الاقتصادي ،حرية التملك والاستثمار.[1]

ثانيا : الإتحاد الجمركي : [2]

يعتبر قرار قيام إتحاد جمركي لدول مجلس التعاون الخليجي من القرارات الهامة في مسيرة المجلس، ويعد خطوة كبيرة في طريق الوحدة الاقتصادية، حيث يجعل هذا المجلس من التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم النامي، كما يوفر للمجلس فرصة تكوين تكتل تفاوضي يوازن التكتل الأوربي ويستطيع، من ثمّ، أن يفرض حلولا عادلة للمشكلات العالقة بينهما، بعد أن أشترط الإتحاد الأوروبي على المجلس قيام إتحاد جمركي لإقامة شراكة بين الطرفين.

---

[1] غربي هشام ، محمد مداحي ، **إشكالية التكامل الإقتصادي على ضوء الأزمة المالية العالمية لعام 2008 م " دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا "** ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ،المركز الجامعي الوادي ، يومي 27/26 فيفري 2012، ص 16.

[2] وصاف سعيدي ، **مجلس التعاون الخليجي : دراسة تقييمية لمسار عملية التكامل الإقتصادي** ، الندوة العلمية الدولية حول : "التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 8-9 ماي 2004 ، ص 5-8.

فقد قرر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت بدولة قطر يومي 21 و 22 ديسمبر 2002 مباركة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس في الأول من يناير 2003 م وأقر جملة من الإجراءات والخطوات التي اتفقت عليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي(وزراء المالية والاقتصاد في دول المجلس) لقيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس ومن أهم هذه الإجراءات والخطوات نجد:

1- تحديد موعد لتطبيق الاتحاد الجمركي، يتم البدأ في التطبيق في أول يناير 2003 م.

2- تحديد مفهوم الاتحاد الجمركي وأسسه، حيث يقوم هذا الأخير على:

أ- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب-قانون جمركي موحد.

ت-إعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول المجلس في المجالات ذات الصلة.

ث-توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول المجلس.

ج- يتم تحصيل الرسوم الجمركية عند نقطة دخول واحدة.

ح- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق أنظمة الحجز البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.

خ- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

ويؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم وزيادة المنافسة، ورفع الكفاءة في الإنتاج والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وبالتالي فتح مجال أوسع للاستثمار البيني، وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس للحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى .

ثالثا : سوق خليجية مشتركة:

تناولتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعدلة عام 2001 م حيث حددت الأبعاد العامة لهذه السوق بالاستناد إلى مبدأ المعاملة الوطنية ن ومن ذلك:

حرية ممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية " تملك العقار،حرية التنقل ،تنقل رؤوس الأموال ، المعاملة الضريبية ،تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات فالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية غير أن ذلك صوحب بالعديد من المعوقات على صعيد الواقع العملي، الأمر الذي دعا إلى ضرورة التطبيق الفعلي والمباشر من خلال إعلان الدوحة في 2007/12/4 م. المتعلق بإعلان قيام السوق الخليجية المشتركة تطبيقا للبرنامج الزمني الذي اقره المجلس الأعلى سنة 2002 وبتحديد نهاية 2007م كموعد لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة، فقبل نهاية 2007م تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة.

1. إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي.
2. فتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم .
3. تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

رابعا : الإتحاد النقدي والعملة الموحدة :

تضمنت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة أيضا بعض النصوص المتعلقة بإقامة اتحاد نقدي بين الدول الأعضاء، كأحد الأشكال الهامة للوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي، وقد حددت الاتفاقية الاقتصادية المعالم الرئيسية لهذا الاتحاد والقائم على أساس خطوات متدرجة تشمل التقارب والتنسيق في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بالإضافة إلى التشريعات المصرفية ووضع المعايير الخاصة بمقياس معدلات الأداء الاقتصادي بما يساعد على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي لهذه الدول وذلك وصولا إلى مرحلة العملة الموحدة بين دول المجلس سنة 2010م. ولتحقيق ذلك تم وضع برنامج زمني للاتحاد النقدي من

خلال ست مراحل تبدأ من 2005 م وتنتهي في عام 2010م موعد إطلاق العملة الموحدة . [1]

[1] غربي هشام ، محمد مداحي ، مرجع سابق ، ص 18.

وفي هذا السياق نتطرق إلى الآثار المترتبة على إصدار العملة الموحدة .

❖ **الآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة :** [1]

أ- يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي تتويجا لما تم إنجازه من مراحل التكامل الإقتصادي وسيزيد من إيجابياتها ويقوي من مكاسب الإتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة ، حيث سيترتب على إصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الإقتصادية لاسيما التجارة البينية والسياحة والإستثمارات ، وستلاحظ آثاره بشكل أكبرعلى قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد نموا مضطردا وتطورات متسارعة .

ب-يقضي التعامل بعملة خليجية واحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة ، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.

ت-إن من شأن إطلاق عملة خليجية واحدة تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها ،مما ينعكس إيجابيا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها ، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الإندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للإستفادة من إقتصاديات الحجم .

ث-إن الآثار الإيجابية لإصدار العملة الخليجية الموحدة على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية ، مقرونة بآثاره الإيجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والإلتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسب العجز في المالية العامة ونسب الدين العام) ، وتنعكس إيجابا على الإستقرار النقدي والمالي في المنطقة وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الإستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون الخليجي .

[1] أحمد عارف العساف ، محمود حسين ، **اقتصاديلت الوطن العربي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2010 ، الطبعة الأولى ، ص ص 318 ، 319.

المطلب الثالث : دوافع وأهداف تأسيس مجلس التعاون الخليجي :

تنطوى معاهدة تأسيس مجلس التعاون الخليجي على جملة من الأهداف نذكر منها :

أولا : بروز عصر التكتلات الاقتصادية، مما يحتم على دول المنطقة مواجهة ذلك عن طريق قيام تكتل اقتصادي خليجي قوي يمتلك القدرة على الصمود في وجه التكتلات الأجنبية.

ثانيا : تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها [1]

ثالثا : دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الصناعية والتعدين والزراعة، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.[2]

رابعا : إقامة مشاريع مشتركة .

خامسا : تشجيع تعاون القطاع الخاص .

سادسا : العمل على ترسيخ وتعميق وتدعيم ما تحقق من إنجازات تهم الشعوب والدول .

سابعا : إتاحة تملك العقار في كل دول المجلس لكل مواطني المجلس .

ثامنا :تحرير التجارة البينية بين دول المجلس . [3]

المبحث الثاني : الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون الخليجي ومقوماته ومعوقاته

إن نجاح أي تكتل أو تكامل اقتصادي يتطلب توفر عدد من المقومات، تكون مدعومة بمستوى معقول من التقارب الثقافي والتماثل في الأنظمة السياسية وان تحركها المصالح المشتركة، ودول مجلس التعاون الخليجي لديها من المقومات ما يجعل جهودها نحو التكامل تكلل بالنجاح، فهناك نوع من التجانس بين دول الخليج من حيث هياكلها الاقتصادية ومستويات التنمية والعادات والتقاليد والثقافات ومدى ارتباطها بالعالم الخارجي .

---

(1) وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص 1.

(2) أحمد عزاوي ، أسماء عدائكة ، **تقييم السياسات الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة المالية العالمية** ، ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ، يومي 27/26 فيفري 2012 ،المركز الجامعي الوادي ، ص 5.

(3) صلاح عباس ، مرجع سابق ، ص 64.

المطلب الأول :مقومات التعاون في إطار مجلس التعاون الخليجي:

يتوفر مجلس التعاون الخليجي على جملة من المقومات نذكر منها :

أولا :الدين واللغة والتاريخ المشترك :هذا المقوم يسهل قيام التكامل نظرا للترابط بين جزئيات الوطن المختلفة ومواطنيه، لما بينهم من عقائد وأساليب حياة واحدة ،فالخليج العربي يتوافر على هذا الاتحاد الروحي الديني، كما ترتبط تلك الدول نبعضها لغويا وتاريخيا وهذا من شأنه تدعيم التكامل الاقتصادي في ما بينهم.

ثانيا : الاتحاد الجغرافي الإقليمي: التقارب الجغرافي يعتبر عاملا أساسيا ومحفزا للتكامل ،نظرا للمزايا التي يتيحها هذا التقارب الجغرافي، لعل أهمها قصر المسافة بين أسواق البلدان المتكاملة مما يخفض تكاليف النقل وسرعته،والدول الخليجية تمتاز بهذه الخاصية ،بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تحتله دول الخليج ،خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ يتوسط ثلاث قارات هي آسيا، إفريقيا واروبا وهو عامل أساسي.

ثالثا : التقارب والتجانس السياسي: يعد الاستقرار السياسي عامل مهم في عملية التطور والنمو الاقتصادي للبلدان وكذا بالنسبة للتكامل الاقتصادي ،فعدم وجود استقرار سياسي يترتب عليه عدم وجود استقرار في الإرادة السياسية للتكامل الاقتصادي ،فمعظم دول المجلس متجانسة سياسيا فنظام الحكم فيها ملكي وبالتالي تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي .

رابعا : مقومات بشرية–طبيعية: يقدر عدد سكان دول الخليج وفقا لإحصائيات 2005 ب 35.1 مليون نسمة، يتربعون على مساحة تقدر بـــ 2673000 كلم² ،بمعدل 13نسمة لكل كلم²، وبلغت قيمة الناتج المحلي 715مليون دولار،حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل الوطني 20.4 ألف دولار.كما تمتلك الدول الخليجية ثروات باطنية متنوعة كالنفط والغاز ،فالدول الخليجية تحتوي على احتياطي نفط يقدر بـــ 45% بالنسبة إلى احتياطي العالم، و19% احتياطي الغاز عالميا ، تنتج ما مقداره 20% من الإنتاج العالمي للنفط، ويتبين لنا أن الدول الخليجية غنية بثروات طبيعية متنوعة ،والتي تؤهلها للقيام بصناعات ضخمة سواء صناعات تحويلية أو استخراجي.[1]

[1] غربي هشام ، محمد مداحي ، مرجع سابق ، ص ص 13، 14.

خامسا : الهيكل الاقتصادي:

تشترك دول مجلس التعاون الخليجي في العديد من الخصائص الإقتصادية ، فالنفط يسهم بحوالي الثلث في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبحوالي ثلاثة أرباع في الإيرادات الحكومية والصادرات السنوية ، ويبلغ نصيب هذه الدول كمجموعة حوالي 45 % ، من الإحتياطات النفطية المثبتة في العالم و 25 % من صادرات النفط الخام (علما أن المملكة العربية السعودية هي أكبر بلد مصدر للنفط في العالم) وهي تملك 17% على الأقل من إحتياطات الغاز الطبيعي المثبتة في العالم (وقد أصبحت قطر رابع أكبر بلد مصدر للغاز الطبيعي المسيل في العالم) [1]

سادسا : النمو الاقتصادي:

هناك تقارب كبير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين دول المجلس، الأمر الذي ييسر من دخول الاتحاد النقدي وبالتالي التكامل الاقتصادي حيز التنفيذ، ويضمن قابلية استمراره.

أما بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي، أي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 م جاءت أدنى معدلات دخل الفرد الواحد في السعودية وعمان بحدود 15500 دولار، وهو ما يوازي 20% من مستواه السائد في دولة قطر، غير أن الفجوات الكبيرة في متوسط الدخل الفردي لا تمثل بالضرورة مشكلة بالنسبة إلى اتحاد اقتصادي يعمل بطريقة جيدة، والمشكل يطرح حتما إذا ما استمرت فجوة الدخل بين الدول ذات الدخل الأعلى والدول ذات الدخل الأدنى بالاتساع .

سابعا : القوة العاملة:

من المميزات الظاهرة لأسواق العمل في دول الخليج أن العمالة الأجنبية تمثل جانبا كبيرا من عدد العاملين، وذلك منذ الطفرة النفطية الأولى في مطلع و منتصف سبعينات القرن الماضي.

وبالمحصلة يمكن القول أن التباين بين دول الخليج في حجم احتياطاتها من النفط والغاز وفي درجة تنوعها اقتصاديا خلال السنوات المقبلة، قد يؤدي بسهولة إلى حدوث تغير في مسارات النمو الاقتصادي طويل الأجل بين دول الخليج، كما أن ندرة الموارد البشرية واعتماد اقتصادياتها على النفط بشكل كبير (كمصدر أساسي للدخل) الأمر الذي حتم على هذه الدول أن يكون بينها نوع من التنسيق و التكامل من لأجل الدفاع عن مصالحها المشتركة. [2]

---

[1] نبيل حشاد ، **العولمة ومستقبل الإقتصاد العربي** ، دار إيجي للنشر والتوزيع ، مصر ، الطبعة الأولى ، ص 399 .

[2] غربي هشام ، محمد مداحي ، مرجع سابق ، ص 15

المطلب الثاني : معوقات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

بالرغم من المقومات التي تتوفر عليها مجلس التعاون الخليجي يمكن تقسيمها إلى معوقات داخلية وأخرى خارجية : [1]

أولا : المعوقات الداخلية:

ونقصد بها القوى المحلية داخل كل قطر من أقطار المجلس، حيث تتشابه دول المجلس في تحديد هذه المعوقات التي تأتي في مقدمتها ما يلي:

1- **العمالة الأجنبية وتأثيرها على قوة العمل المحلية:** تتلخص أسباب جذب العمالة الأجنبية إلى الخليج في العناصر التالية:

أ- ضآلة قوة العمل المحلية، وعدم قدرتها في بناء هيكل أساسي صناعي بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع مما أدى إلى استيراد العمالة من خارج المنطقة.

ب-دور القطاع الخاص في استيراد العمالة الأجنبية، حيث إن القطاع الخاص هدفه مضاعفة أرباحه.

ت-لذلك فضل العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية لأنها على استعداد لقبول أجور أقل وتحمل ظروف معيشية صعبة وظروف عمل قاسية أكثر من العمالة العربية.

ث-اكتناف العمالة العربية أوجه قصور مختلفة تتمثل في عدم وجود تنظيمات فاعلة لتوريدها ، مما دفع إلى استقدام العمالة الآسيوية.

ج-كون العمالة الأجنبية لن تستقر في منطقة الخليج، إضافة أنها أكثر طاعة في تنفيذ الأوامر وهذا مستحب لدى القطاع الخاص

2- **معوقات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية:**

توجد بعض العقبات الإدارية التي تقف أمام تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وبالتالي تعيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس .لذلك لابد من تخطيها ووضع الحلول المناسبة لها .وتتمثل هذه العقبات، في أن هناك بعض الدول الأعضاء في المجلس تقوم بإحالة البضائع المتنقلة بين دول المجلس إلى المراكز الجمركية المتواجدة داخل البلاد التي تبعد عن المراكز الحدودية بمسافات طويلة.

[1] وصاف سعيدي ، مرجع سابق ، ص ص 9 ، 10.

وذلك بقصد إتمام إجراءات ترسيمها .لذلك تقضي هذه البضاعة وقتا طويلا في نقاط الجمارك والعبور. كما أن كل دولة من دول المجلس تختلف عن الأخرى من ناحية تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بالنشاط التنموي. كذلك غموض بعض النصوص في الاتفاقية مثل الفقرة (أ) من المادة الثالثة، حيث تشترط الاتفاقية لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني أن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدولة عن40 % من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها .وأن لاتقل نسبة مساهمة مواطني المجلس عن % 51 ، فالقيمة المضافة قد تكون لها أكثر من مفهوم.

ثانيا : المعوقات الخارجية :وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1- استمرار التوتر في منطقة الخليج:

لم تعرف هذه المنطقة الاستقرار منذ أكثر من عقدين بداءا بالحرب العراقية الإيرانية مرورا بحرب الخليج الثانية المرتبطة بغزو الكويت، وصولا إلى الغزو الأمريكي للعراق .كل هذه الأحداث عرقلت بشكل أو بأخرى التنمية الاقتصادية و إزدهار المنطقة.

2- التكالب الدولي على المنطقة:

لقد أصبح الخليج العربي نتيجة لأهميته الإستراتيجية والاقتصادية محل اهتمام دولي كبير، ووضعت لذلك الاستراتيجيات المختلفة للسيطرة عليه أو على الأقل تأمين احتياجاتها النفطية وضمان مصدر طاقتها، وما يحدث الآن في العراق خير دليل على ذلك مهما كانت مبررات هذه الحرب. لقد كان لكل هذه الأسباب دور في عرقلة التنمية والتكامل الإقتصاديين في منطقة الخليج العربي، ويستطيع أبناء هذه المنطقة الدفاع عن سيادة بلدانهم ومكاسب دولهم، وذلك من خلال التكاتف والتلاحم فيما بينهم والعمل بشكل جماعي، خاصة عند دخولهم المفاوضات مع الدول الأجنبية من أجل الحصول على مكاسب وحقوقهم .وبذلك يحافظون على ثرواتهم النفطية.

المطلب الثالث : الأداء الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

شهد مجلس التعاون الخليجي قفزة نوعية من حيث الأداء الإقتصادي لدوله ، وسنتناول في هذا المبحث أداء دول مجلس التعاون الخليجي إقتصاديا.

أولا : الناتج المحلي الإجمالي :

سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات متباينة في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السابقة ، ويرجع هذا التباين بالدرجة الأولى إلى أسعار النفط المتذبذبة وكذا بعض الأزمات التي مست هاته الدول بين الفترة والأخرى ، حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليجي ناتج محلي إجمالي بقيمة 846.8 مليار دولار في عام 2007 م ، ليرتفع إلى نحو 1072.5 مليار دولار في عام 2008 م ، أما سنة 2009 م شهد هبوط الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت قيمته بنحو 898.0 مليار دولار ، ومن بين الأسباب الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط مسجلاً بذلك أرقام منخفضة مقارنة بعام 2008 م. وعاود سنة 2010 م ارتفاعًا ملحوظًا. والشكل التالي يبين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) وكذا معدلات نمو الإستثمار فيها.

الشكل11 : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2000-2012)

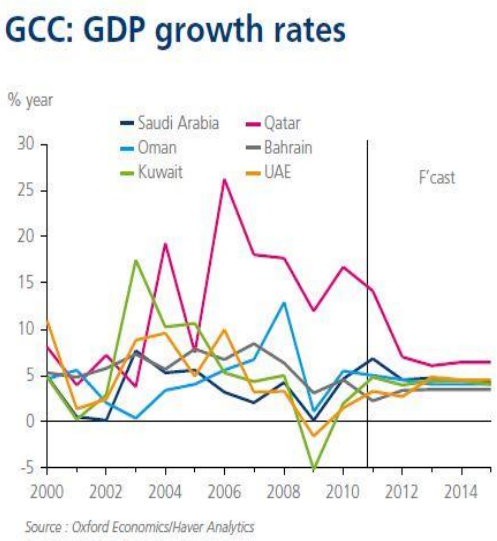

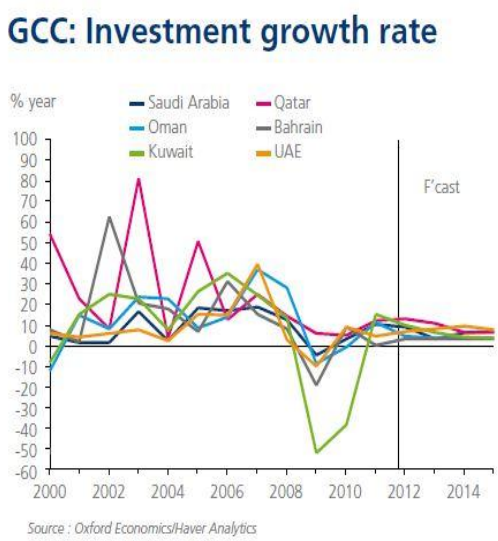

source ; http://www.thecityuk.com/assets/Uplo...ortMay2012jjkk.

نلاحظ من خلال الشكل تفاوت معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الإستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وتلفت نظرنا دولة قطر من حيث التحسن الملحوظ في نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث حققت أعلى نسب نمو مقارنة مع باقي دول المجلس منذ سنة 2006 م . أما الدول الأخرى فبقيت نسبة النمو فيها متذبذبة بشكل طفيف صعودا ونزولا .

حيث صدر تقرير حديث عن صندوق النقد الدولي فحواه أن قطر شهدت خلال الفترة الماضية طفرة كبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 20 % وهي أعلى نسبة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

و أكد التقرير أن زيادة هذه النسبة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى أن قطر تعتبر من الدول الأساسية المصدرة للنفط والغاز في المنطقة العربية.

كما أكد التقرير أن قطاع النفط والغاز بدولة قطر يلعب دورا كبيرا في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجية وذلك بفضل الطفرة التي تشهدها قطر حاليا في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، مشيرا إلى أن قطاع النفط والغاز في دولة قطر يشكل ما يقرب من خمس إجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ نسبته حوالي 39.8 %، بينما يشكل قطاع الخدمات في قطر نسبة 37.4 % ثم التصنيع نسبة 10 %، ثم قطاع الزراعة نسبة 6 %.

ومن المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في الفترة ما بين (2012-2016) حوالي 6.9% حيث يتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي من النفط والغاز إلى 4.4% بينما يصل إلى 9.1% من الصناعات غير النفطية التي تعد من المحركات الرئيسية للاقتصاد القطري .وسيعكس نموذج قطر للاستثمار معدل الانخفاض في الإنفاق الرأسمالي الهيدروكربوني .ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاستثمار المحلي في قطر ما بين 2011 م و 2016 م إلى نحو 820 مليار ريال من بينها 84 مليار ريال يتم استثمارها في قطاع النفط والغاز و 389 مليار ريال في القطاع غير النفطي .ويتوقع أن يصل إجمالي الاستثمار إلى حوالي 25%من إجمالي الناتج المحلي للفترة ما بين(2011-2016) .وسيصل معدل الاستثمارات الخاصة المتأتية من الصناعات غير الهيدروكربونية بالنسبة إلى الناتج الإجمالي المحلي إلى 15% بحلول عام 2016 ويعادل تقريباً ضعف المعدل في عام 2009 م . [1]

[1] *http://www.radiotunisienne.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=46738%3A2012-03-26-07-52-02&catid=130%3A2010-02-05-13-01-20&Itemid=276* . **le 01/02/2013**.

❖ وبصفة عامة يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي شهد إرتفاعا ملحوظا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (2005 م-2010م) ، بإستثناء عام 2009 م بسبب الأزمة المالية العالمية كما تم ذكره آنفا ، فخلال فترة الدراسة نلاحظ أن أغلبية دول المجلس شهد ارتفاع الناتج من 13.456 مليون دولار في البحرين، الكويت 80.797 مليون دولار، الإمارات المتحدة 134.172 مليون دولار، السعودية 315.758 مليون دولار، عمان 30.905 مليون دولار، قطر 42.463 مليون دولار. هذا سنة 2005 م إلى سنة 2008 م على التوالي: البحرين 21.236 مليون دولار، الكويت 148.770 مليون دولار، الإمارات المتحدة 254.394 مليون دولار، السعودية 475.728 مليون دولار، عمان 59.946 مليون دولار، قطر 100.407 مليون دولار. ويمكن إدراج هاته البيانات وفق الجدول الموالي :

الجدول09: الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2005 م-2010 م) **" مليون دولار "**

الدولة / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البحرين	13.456	15.848	18.433	21.336	20.214	22.200
الكويت	80.797	101.559	114.678	148.770	109.489	131.300
الإمارات المتحدة	134.172	163.718	207.564	254.394	248.969	301.900
السعودية	315.758	356.630	385.199	475.728	369.671	443.700
عمان	30.905	36.805	41.640	59.946	53.395	55.600
قطر	42.463	56.918	71.041	100.407	83.910	129.500

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير

Gulf coopperation council (GCC) working group **"ANNUAL REPPORT 2011"**

أما فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيمكن إدراجه على الجدول التالي :

الجدول10 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2004-2012) **" % "**

الدولة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الكويت	10.7	11.4	6.3	4.7	5	-5	2.5	4.7	4.1
البحرين	5.6	7.9	6.7	8.1	5.6	2.4	4	2.1	2.5
عمان	5.4	5.8	7.5	5.8	12.5	1.5	5	4.8	4.5
الإمارات	9.7	8.2	9.4	7.6	7.0	1.4-	1.5	3.8	2.8
السعودية	5.3	5.5	3.2	3.4	4.2	0.4	4	7	5
قطر	16.2	9.2	15.0	15.3	17.1	13	17	14	4.1

المصدر : محمد كمال أبو عمشة ، قطاع الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي – الفرص والتحديات ، مقال منشور على الموقع : *www.asbar.com/ar/monthly-issues/1030.article.htm*

❖ أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فسجل ما قيمته 23.3 دولار في عام 2009 م ، بينما كان 14.6 دولار في عام 2004 م والجدول الموالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2004 م – 2009 م) .

الشكل 12: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2004 م-2009 م) " دولار أمريكي "

المصدر : صباغ رفيقة ، مهداوي هند ، **إنعكاسات الأزمة المالية الراهنة على دول مجلس التعاون الخليجي** ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات" ، يومي 27/26 فيفري 2012 ،المركز الجامعي الوادي ، ص 7.

ثانيا : التجارة البينية :

حقق التبادل التجاري فيما بين دول مجلس التعاون خطوات متقدمة وقد ساهمت جهود التعاون والتنسيق والتي أثمرت عن قيام الاتحاد الجمركي بين هذه الدول خلال فترة زمنية قصيرة قياسًا بكثير من مجالات التكامل الاقتصادي على مستوى المنطقة وقد انعكست هذه المساهمات في تطور التجارة البينية لدول المجلس خلال مختلف السنوات وذلك سواء بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين هذه الدول أو بالنسبة للواردات والصادرات من السلع المتداولة في دول المجلس ذات المصادر المختلفة الوطنية والأجنبية. [1]

[1] معاوية أحمد حسين ، **الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الإقتصاد السعودية " التكامل الإقتصادي الخليجي – الواقع المأمول – " ، 26 –28 ماي 2009 ، الرياض ، المملكة العربية السعودية . ص 20

و الجدول التالي يبين مجمل التجارة البينية وتطورها خلال فترة تكوين المجلس.

الجدول 11 : التجارة البينية لدول المجلس للفترة (1982 م – 2005 م) " مليون دولار "

السنة	القيمة
1982	7816
1983	6187.4
1984	5925.8
1985	6470.1
1986	5245.2
1987	6041.8
1988	5495.6
1989	6626.4
1990	7538.3
1991	8664.2
1992	9035.9
1993	10102.3
1994	9380.1
1995	10712.2
1996	12262.9
1997	13269.1
1998	12215.5
1999	13513.9
2000	13477.6
2001	12746.3
2002	15137.1
2003	19885.3
2004	25424.1
2005	33943.8

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي gwww.gcc.sg.or

عند مقارنة اتجاه هذه التجارة خلال السنوات السابقة بالنسبة لدول المجلس ،نلاحظ نمو التجارة البينية ولكن بمعدل قليل كما نلاحظ نمو تجارة الواردات البينية لهذه الدول ولكن بمعدلات منخفضة تراوحت بين7-17 %خلال الفترة 2000م-2003 م وذلك ما توضحه إحصاءات الجدول الموالي التي تشير إلى مستوى تطور التجارة البينية لدول المجلس مقارنة بمستواها مع بقية دول العالم ، حيث نلاحظ استقرار مستوى التجارة البينية لدول المجلس عند معدل 8 %تقريبًا من إجمالي حجم التجارة الخارجية لهذه الدول ، مما يشير إلى الاعتماد الكبير لدول المجلس في تجارتها مع العالم الخارجي والتي تشكل 92 % حسب هذا الجدول ، مما يعني ضعف التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وهذا يؤكد عدم تنوع اقتصاديات دول المجلس حيث انها تعتمد على الواردات من خارج دول المجلس اعتمادا كبيرا مما يشير إلى ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر ومساهمته في تنويع اقتصاديات المجلس حيث يمكن أن تعتمد على بعضها وزيادة حجم التجارة البينية فيما بينها كما يحصل في دول الاتحاد الأوروبي حيث وصلت التجارة البينية بين دول الاتحاد الى أكثر من 50 % وقد يعود انخفاض مستوى التجارة البينية لدول المجلس عند مقارنتها في هذا السياق التجارة مع بقية العالم إلى عدة أسباب اخرى أبرزها وجود بعض المعوقات التي أدت إلى تأجيل بدء تطبيق اتفاقية الاتحاد الجمركي حتى نهاية 2007 م م بدلا عن نهاية عام 2005 م. [1]

الجدول 12 : تطور التجارة البينية مقارنة بالتجارة العالمية لدول المجلس في الفترة (2000-2004) "مليون دولار "

الواردات						الصادرات				
السنوات	البينية	%	العالمية	%	الإجمالي	البينية	%	العالمية	%	المجموع
2000	**5701**		**70584**		**76285**	**6857**		**87222**		**94079**
2001	**6352**	**11**	**78834**	**12**	**85186**	**6396**	**7-**	**81868**	**6-**	**88264**
2002	**7402**	**17**	**80692**	**2**	**88095**	**7736**	**21**	**83934**	**3**	**91670**
2003	**7926**	**7**	**95142**	**18**	**103068**	**9653**	**25**	**105685**	**26**	**115338**
2004	**12038**	**52**	**119565**	**26**	**181603**	**12232**	**27**	**169414**	**60**	**181646**

المصدر : أحمد معاوية حسين ، مرجع سابق ، ص 21.

[1] معاوية أحمد حسين ، مرجع سابق ، ص ص 20 ، 21.

والجدول التالي يبين قيمة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي كنسبة من التجارة الكلية .

الجدول 13 : التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي بالفترة (2003 م –2007 م) " % "

الدولة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات المتحدة	المتوسط
2003	15.4	4.8	17.3	7.5	4.8	5.5	9.2
2004	16.6	4.6	16.3	8.4	4.9	4.4	9.2
2005	18.5	4.4	16.4	10.0	4.6	4.5	9.7
2006	18.6	4.6	15.2	10.0	4.8	4.7	9.7
2007	19.2	4.7	15.0	8.6	5.1	4.7	9.6

Source: Directions of Trade Statistics, IMF.

حيث نلاحظ أن دولتي البحرين وعمان سجلتا أكبر النسب في التجارة البينية مقارنة بالدول الأخرى .

ثالثا : نسبة التضخم :

أثبتت المنطقة قدرتها الفائقة في إبقاء معدلات التضخم منخفضة جدًا خلال فترة زمنية طويلة وخصوصًا حتى عام 2004م، ويُعزى ذلك للسياسات المالية والنقدية، ووفرة السلع والخدمات في المنطقة، حيث ظل معدل التضخم متوازنًا (0,2 إلى 2,1%) خلال عام 2001 م إلى 2004م، ولكن شهدت المنطقة معدل تضخم مرتفعًا بلغت نسبته 10,7% في عام 2008 م مقارنة لعام 2007م حيث كانت نسبة 6,7% كما أن ارتفاع الضغوط التضخمية النسبي يُعزى بصفة عامة إلى التضخم المستورد وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، كما يُعزى إلى كل من انخفاض أسعار الفائدة، وفرة السيولة، وزيادة الإنفاق ونقص المساكن، واختلال العرض والطلب على السلع والخدمات، انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3,3% في عام 2009م ، وذلك بسبب السياسات المتبعة من دول المجلس والتي تم اتخاذها على ضوء انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وحدوث الأزمة المالية الاقتصادية العالمية. [1]

[1] عمر عزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 14 ، 15.

وفيما يلي عرض مفصل لمعدلات التضخم في كل دولة عضو :

1- **البحرين :** تتمتع البحرين بدرجة عالية من استقرار العملة والأسعار، ولقد تأثرت قليلاً بالبيئة التضخمية الحالية مقارنةً بدول المنطقة. ولقد حظيت الدولة بمعدل تضخم منخفض جداً لفترة طويلة، كما أن معدل التضخم كان يتراوح ما بين (-1,2)% إلى 3.5% خلال عام 2001 إلى 2008، كما أدت أسعار النفط القوية إلى زيادة الإنفاق في البحرين من قبل المواطنين والزوار وخاصةً من المملكة العربية السعودية. وأدى هذا العامل إلى أن يسجل التضخم زيادة طفيفة في عام 2007 و 2008. ومع ذلك فقد سجل مؤشر أسعار المستهلك زيادة بلغت 3.5% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كانت الزيادة 3.3%، بينما انخفض معدل تضخم مؤشر أسعار السلع الإستهلاكية السنوي إلى 2,8% في عام 2009. ومعدل التضخم المرتفع نسبياً في عام 2008 يُعزي بصفة رئيسية إلى تذبذب الدينار البحريني المربوط بالدولار الأمريكي مقابل الين الياباني واليورو والإسترليني وزيادة ضغوط الطلب المحلي. وارتفعت أسعار السلع المستوردة أيضاً، و يبقى التضخم تحت السيطرة بنسبة 2.4% في عام 2010 ومن المتوقع أن يصل إلى 2% في عام 2011. وفي ظل احتفاظ السلطات النقدية البحرينية على الموقف النقدي المُحكم فمن المتوقع أن يظل التضخم تحت السيطرة في الأمد المتوسط.

2- **الكويت :** من المعروف بأن اقتصاد دولة الكويت يتمتع بمعدل تضخم منخفض وقد ظل يحافظ على مدى يتراوح ما بين 0.8% إلى 1.6% خلال الأعوام 2000 إلى 2004، ولكنه ارتفع بعد ذلك، حيث بلغ التضخم لمؤشر أسعار المستهلك أعلى معدل ببلوغه 10,5% في عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 5,5% ويُعزى ذلك التضخم بصفة رئيسية إلى زيادة السيولة في الاقتصاد، وإلى تقلبات العملة وارتفاع ضغوط الطلب المحلي لقطاعي الإسكان والأغذية. وفي ماي 2007 تم فك ارتباط الدينار الكويتي بالدولار
الأمريكي. وقد بلغ التضخم لمؤشر أسعار المستهلك نسبة 4,7% في عام 2009، وينخفض إلى 4,1% في عام 2010. [1]

3- السعودية : لوحظ تزايد معدلات التضخم في السعودية منذ عام 2004م على الرغم من السياسات الاقتصادية المتخذة من قبل الدولة للسيطرة عليها لتبلغ 2.2% و 4.13% تقريباً للعامين 2006م 2007م على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من زيادة معدلات التضخم والمتزامنة مع انخفاض سعر الدولار أمام العملات الأخرى ومعدلات النمو الاقتصادية للمملكة، فإنه يمكن القول بنجاح السياسات

[1] عمر غزاوي ، مرجع سابق ، ص 15.

الاقتصادية للمملكة دون زيادات أكبر في معدلات التضخم إذا ما قورنت بغالبية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. حيث انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك في عام 2009 بنسبة 5.1% بسبب تضخم الإيجارات بنسبة 14.1% والمواد الغذائية بنسبة 2 %والمواد المتنوعة بنسبة 4.3%. وأظهرت أحدث البيانات بأن التضخم السنوي لمؤشر أسعار المستهلك انخفض بنسبة كبيرة ليصل إلى 4.9% في افريل 2010. وبالنظر إلى الإدارة الحكيمة للسياسات المالية والنقدية في المملكة وينخفض التضخم بنسبة 5% في عام 2010. [1]

4- **الإمارات :** ظل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدى يتراوح بين 1.3% إلى 3,2% خلال عام 2000 إلى عام 2003 وارتفع بعد ذلك. حيث ارتفع معدل تضخم أسعار المستهلك بنسبة كبيرة ببلوغه نسبة 11.10 % في عام 2007 م ونسبة 11.5% في عام 2008م، ويُعزى ذلك الارتفاع إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية وإلى زيادة أسعار السلع غير النفطية المستوردة والتي تم تسعيرها باليورو أو بالين الياباني والجنية الإسترليني، وزيادة ضغوط الطلب المحلى. وبالرغم من أن ارتفاع أسعار الغذاء والإيجارات والتضخم المستورد من العوامل التي ساهمت في التضخم إلا أن ارتفاع أسعار العقارات والأملاك تعتبر من العوامل الرئيسية للتضخم. أنخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك إلى1.6% في عام 2009 م، ونظراً للسياسات المالية والنقدية المتخذة في حينها من قبل الحكومة في ظل الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط وانخفاض السيولة وعلى ضوء انتعاش الإقتصاد العالمي ينخفض سنة 2010 م إلى 0,90%.

5- **عُمان :** بالرغم من السيولة المرتفعة فقد ظل التضخم منخفضا في مدى يتراوح بين -1 %و1.9% خلال عام 2001 م إلي 2005 م، ولكنه أرتفع بنسبة سنوية (12.6%) في عام 2008 م مقارنةً بعام 2007 حيث كانت نسبته (5.9 %) وذلك بسبب الواردات الخاصة بالسلع التي يتم تسعيرها باليورو والين الياباني والجنية الإسترليني وانخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية في العالم. وتركز السياسة النقدية العُمانية على التحكم في التضخم الذي ظل معتدلا بصفة عامة مما يعكس جزئيا درجة الانفتاح الاقتصادي. كما تسيطر الحكومة على العديد من أسعار السلع والخدمات من خلال الدعم.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة لن تلجأ لصك العملة لتغطية عجز موازنتها، ولذلك هناك ضغطاً تضخمياً بسيطاً من هذا المصدر. وقد انخفض التضخم لمؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.5% في عام 2009 م بسبب السياسات النقدية والمالية الحكيمة لحكومة سلطنة عمان. حيث أن الريال العماني مربوطاً بالدولار الأمريكي لأن الولايات المتحدة تعتبر أهم مصدر لواردات الدولة، لذلك فإن ربط الريال العماني بالدولار

[1] بندر بن أحمد أبا الخيل ، **الإستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية** ، بحث ميداني ، منشور على الموقع :
Dc202.4shared.com/doc/TxuB7RG7/pre view . html ...le 15/03/2012.

الأمريكي يحمي الأسعار من بعض الضغوط التضخمية المستوردة من أمريكا. ويرتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك إلى 3.9% في عام 2010 م.

6- **قطر :** لقد ظل التضخم في دولة قطر محدودا قبل عام 2004 م ولكنه أرتفع عاليا إلى ببلوغه 15% في عام 2008 م مقارنةً بعام 2007 م حيث كان 13.8%، ويُعزي الارتفاع غير العادي لمؤشر أسعار المستهلك خلال عامي (2004-2008) إلى ارتفاع أسعار العقارات وضغوط الطلب على السلع والخدمات؛ وإلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في العالم. وقد انخفض التضخم بنسبة (-4,9%) في عام 2009 م بسبب الأزمة المالية والإقتصادية العالمية. و2.4% في سنة 2010 م؛ نظراً للسياسات المالية والنقدية للحكومة. [1]

وتبعا لما سبق يمكن تصنيف البيانات السابقة في الجدول التالي :

الجدول 14: معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2003 م- 2007 م) " % "

السنة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات المتحدة
2003	1.6	1.0	0.2	2.3	0.6	3.1
2004	2.2	1.3	0.7	6.8	0.3	5.0
2005	2.6	4.1	1.9	8.8	0.7	6.2
2006	2.0	3.0	3.4	11.9	2.2	9.3
2007	3.3	5.5	5.9	13.8	4.1	11.1
2008	3.5	10.5	12.6	15.0	9.9	11.5
2009	2.8	4.7	3.5	4.9-	5.1	1.6
2010	2.4	4.1	3.9	2.4-	5.0	0.9
2011	2.0	4.026	2.903	3.024	5.0	3.015

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة و موقع :

www.Gcc sg . org / statistics . index . php

[1] عمر عزاوي ، مرجع سابق ، ص ص 15 ، 16.

ويمكن ترجمة معدلات التضخم للسنوات 2009 م ، 2010 م ، 2011 م إلى الشكل الموالي :

الشكل 13 : معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي بالفترة (2009 م – 2011 م) " % "

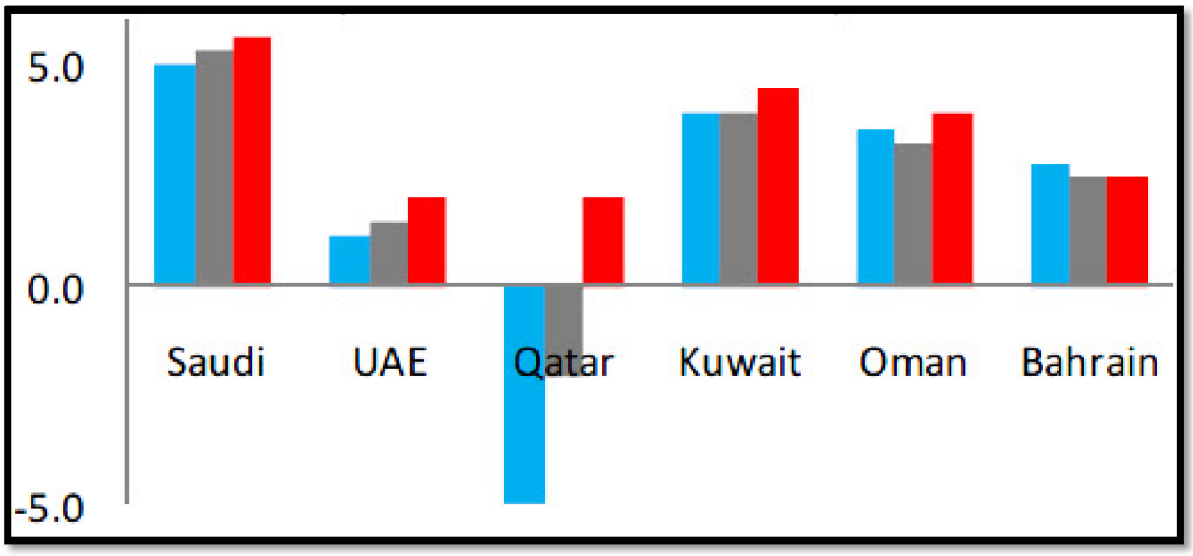

حيث : 2009 ، 2010 ، 2011

Source : GCC Outlook 2011.

المبحث الثالث : مظاهر تفعيل الإستثمار الأجنبي بدول مجلس التعاون الخليجي

لقد أثبتت جميع الدراسات العلمية والنظرية وجود إرتباط قوي بين معدلات الإستثمار ومعدلات النمو و التنمية الإقتصادية ودرجة التنوع للدول .

على هذا الأساس سعت دول المجلس على الدوام إلى تحسين مناخها الإستثماري بصورة متواصلة ليكون جاذبا للإستثمارات الأجنبية وذلك ضمن إطار سياساتها الإقتصادية الآخذة بالعمل على تنويع مصادر الدخل لتقليل الإعتماد على النفط والغاز الطبيعي بإعتباره المصدر الأساسي للناتج المحلي والإيرادات العامة للدولة ، ولتحقيق هذا الهدف ، عملت دول المجلس على تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، كما عملت على خلق المناخ الإستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الخارجية وتوجيهها للإستثمار في العديد من القطاعات الإقتصادية في صورة مشروعات مشتركة مع رأس المال الخليجي العام والخاص على حد سواء

المطلب الأول : مقومات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي :

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمناخ إستثماري تتوفر فيه معظم مقومات نجاح الإستثمار والتي من شأنها تشجيع جذب الإستثمار وتوفير فرص إستثمارية مريحة لرجال الأعمال المستثمرين الأجانب وتمثل أهم هذه المقومات في مايلي : [1]

أولا : توافر الأمن والإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي :

تتميز دول المجلس جميعها بإستقرار منها السياسي وتوفر الطمأنينة لكافة زوارها من رجال الأعمال وغيرهم وتحمي ممتلكاتهم وأموالهم الخاصة ، وترتبط دول المجلس بعلاقات صداقة سياسية مستقرة مع معظم دول العالم مما يساهم في خلق مناخ إقتصادي و سياسي مستقر يعمل على جذب المستثمر الأجنبي. وتعتبر الإستثمارات في دول المجلس في مأمن كامل من عمليات التأميم والمصادرة وغيرها ، كما أن هناك نظام قضائي متطور يمكن اللجوء إليه في حالات حدوث نزاعات ترتبط بالمشروع الإستثماري* .

ثانيا : البيئة التشريعية :

تلعب التشريعات دورا مهما في قرارات المستثمرين نحو الإستثمار من عدمه ، حيث أن التشريعات والقوانين تساهم في تعريف المستثمر الأجنبي بالمناخ الإستثماري السائد وتحديد الإلتزامات وتوضيح المزايا والضمانات وفرص ومجالات الإستثمار ومدى الكفاءة والمرونة التي تتمتع بها هذه القوانين والتشريعات . ويتضح وجود قواسم مشتركة بين التشريعات الخليجية الخاصة بالمستثمر الأجنبي ، حيث تتضمن جميعها على سبيل المثال السماح بإقامة مشروعات تكون مملوكة بالكامل أو جزئيا لرأس المال الأجنبي **

ثالثا : الموقع الإستراتيجي :

يعطي الموقع المتوسط لدول المجلس بين قارتي آسيا وإفريقيا ميزة إستراتيجية لها في المجال الإستثماري ، حيث تقع في وسط خط الملاحة الدولية ، وتوجد فيها منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج والبحر الأحمر مما يزيد فرصها لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال والأنشطة الإستثمارية المختلفة .

---

[1] الأمانة العامة لإتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، **معوقات الإستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي** ، المملكة العربية السعودية ، 2007 ، ص 3-8.

* بالإضافة إلى ذلك فإن دول مجلس التعاون وتعتبر عضوفي المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وفي العديد من المؤسسات المالية الدولية بهدف ضمان و حماية الإستثمار وتنظيم أوضاعه.

** تهدف هذه النظم إلى الإستفادة من الخبرات الفنية والتنوع الإنتاجي للشركات والمؤسسات الأجنبية لدعم الصناعات الوطنية والحصول على التقنية المتقدمة وتطوير إمكانات وقدرات القوى العاملة الوطنية وإكسابها مهارات تقنية جديدة .

رابعا : الحوافز المادية :

وتتمثل في مجموع الحوافز المساعدة التي تقدمها الدول لخلق بيئة ملائمة لجذب الإستثمارات والتي منها :

1. توفير الأيدي العاملة المؤهلة والقادرة على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة في مجالات العمل والإنتاج المختلفة .
2. توفير مصادر التمويل المختلفة وتقديم القروض الميسرة للمشروعات الإستثمارية .
3. الإعفاء الضريبي والجمركي على الواردات من الآلات والمعدات الرأسمالية وعلى أرباح أو إيرادات المشروعات .
4. حرية التصدير وتقديم حوافز لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات .
5. الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول في مجال توافر عناصر الإنتاج من حيث الجودة والسعر تكون قادرة على تخفيض تكاليف الإنتاج .
6. مدى سهولة إجراءات الحصول على تراخيص الإستثمار .
7. حوافز أخرى مساعدة في مجال توفير الأراضي وهياكل البنية الأساسية والخدمات اللازمة للمشروعات الإستثمارية .

خامسا : برامج الترويج للإستثمار :

على الرغم من أن عوامل مثل الإستقرار السياسي وتنفيذ إصلاحات في السياسات الإقتصادية والحوافز المقدمة للإستثمار ووجود تشريعات ملائمة وغيرها ، تلعب دورا هاما في تشجيع وجذب المزيد من تدفقات الإستثمارات ، إلا أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها في لعب دور مهم في هذا المجال وتحفيز المستثمر على ضخ إستثماراته ، وتتمثل في البرامج الترويجية للإستثمارات ، حيث أنها تعكس وتؤكد للمستثمر إستعداد البلد المضيف لإتخاذ الإجراءات التي من شانها ضمان نجاح الإستثمار . فعلى دول المجلس زيادة الإهتمام بتنفيذ برامج تكون مصممة لإجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، كذلك من المهم الاهتمام بالبرامج التي تساهم في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ونقل إقتصاد المعرفة والأساليب التسويقية والتنظيمية المتطورة بما يخدم خطط التنمية .

سادسا : البنية التحتية :

إستطاعت دول المجلس خلال العقود الماضية بناء بنية تحتية جيدة مستفيدة في ذلك من الإيرادات النفطية التي تحققت لها من حصيلة بيع صادراتها من النفط الخام والغاز الطبيعي ، وقد جعلت هذه الدول من تطوير البيئة التحتية وتحسينها في مجالات الطرق ووسائل الإتصال والمناطق الصناعية الحرة وتوفير الخدمات المالية والمصرفية وغيرها وفقا لأحدث التقنيات وأفضل المستويات النوعية على رأس أولوياتها الإقتصادية للعمل على تهيئة الظروف الملائمة لزيادة الإستثمارات المحلية والأجنبية لتشارك بفعالية في عملية التنمية الإقتصادية وتنويع بنية هيكلها الإقتصادي .

سابعا : إتباع نظام الإقتصاد الحر :

يعتمد الإقتصاد الخليجي على آليات السوق في تخصيص الموارد الإقتصادية ، فلا توجد قيود على حرية الأفراد والمؤسسات على ممارسة الأنشطة الإقتصادية في التجارة والإستثمار طالما أنها تعمل في إطار الأنظمة والضوابط الهادفة إلى ضمان سلامة هذه الممارسات في ضوء المصالح العليا لهذه الدول .

والإقتصاديات الخليجية منفتحة بشكل كبير على العالم الخارجي والأسواق فيها مفتوحة للمنافسة الكاملة وحرية تحويل الأرباح والأموال إلى غير ذلك من السياسات التي تعمل على جذب الإستثمار .

ثامنا : توفر المواد الأولية :

بالإضافة إلى توافر عناصر الطاقة والبترول والغاز الطبيعي في دول المجلس وبالتالي توفر الفرصة لإقامة المشاريع المكثفة لإستخدام الطاقة ، تتوافر هذه الدول على العديد من الموارد الطبيعية الأخرى مثل الذهب والفوسفات والنحاس والحديد والمواد البتروكيمياوية وغيرها ، والتي تشكل مجالا حصينا ورحبا للإستثمار المحلي والأجنبي .

وتتوافر لدى دول المجلس مجموعة من الصناعات الأساسية التي يمكن أن تقام على منتجاتها الكثير الصناعات الأمامية ، وتعزز من فرص إقامة بعض الصناعات الأخرى الخلفية التي ترتبط بها ومنها الصناعات البتروكيمياوية ، وصناعة الحديد والصلب .

تاسعا : إتساع السوق وإرتفاع القدرة الشرائية بدول المجلس :

تتمتع السوق الخليجية بخاصية الإتساع والنمو المضطرد ، فعدد السكان الإجمالي لدول المجلس يبلغ حوالي 26 مليون نسمة إضافة إلى إرتفاع مستويات الدخل الفردي والقوة الشرائية لأبناء دول المجلس ، وتبلغ قيمة الإستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس حوالي 7 % وهذا يعتبر إستهلاكا مرتفعا .
وتمتاز دول المجلس بأنها منفتحة على بعضها البعض أمام المنتجات الوطنية لكل منها ولا توجد أية قيود أو حواجز جمركية أو غير جمركية كبيرة أمام دخول المنتجات إلى أسواقها وذلك بموجب أحكام الإتفاقية الإقتصادية الموحدة الموقعة عام 1981 م .
وتعتبر دول المجلس من الدول المصدرة لرأس المال وتعدد إستثماراتها الخارجية بحوالي 800-1200 مليار دولار مما يدل على أن هناك وفرة في عنصر رأس المال الوطني الأمر الذي يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب للإستثمار في المنطقة بصورة مشتركة مع المستثمرين المحليين مما يقلل من مخاطر الإستثمار ويضمن لهم جدية دول المجلس في تحفيز مثل هذه المشاريع .

عاشرا : توافر العمالة :

تتوافر في دول المجلس الأيدي العاملة الوطنية والأجنبية المؤهلة والمدربة القادرة على المشاريع الإستثمارية بمختلف أنواعها بكفاءة وفعالية عاليتين ، وعلى الرغم من أن الأولوية تعطى للمواطنين في التوظيف ، إلا أن الأنظمة القوانين العمالية السارية تسمح بإستيراد العمالة الماهرة وغير الماهرة الآتية لتشغيل المشروعات من أي من دول العالم مما يتيح فرصة للحصول على العمالة المطلوبة من مصادرها الرخيصة وبالتالي تقليل تكلفة الإنتاج لتصبح في وضع تنافسي مع الصناعات والمشاريع المنافسة .

المطلب الثاني : السياسات والحوافز الممنوحة لجذب وتفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر دول المجلس :

لقد أدركت دول المجلس الأهمية الكبيرة للإستثمار ، خصوصا الإستثمارات الأجنبية كمصدر من مصادر تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية والحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق التقدم والرقي الإقتصادي وزيادة الصادرات وتنويع مصادر الدخل والصادرات ، لذلك عملت على إصدار العديد من التشريعات والقوانين المحفزة للإستثمار المحلي والجاذبة للإستثمار الأجنبي ، وتعمل على إستراتيجية موحدة لهذه الإستثمارات وفقا للإمكانيات المتوفرة في كل دولة .

ولقد اتخذت دول مجلس الخليج العديد من الإجراءات الجوهرية لتدعيم جاذبية البيئة الاستثمارية لديها، كان في مقدمتها تقليص عدد القطاعات الاقتصادية المغلقة أمام المستثمرين الأجانب، إلى جانب السماح لهم بنسب تملك أعلى في قطاعات محددة .فالتملك الكامل بنسبة 100 % للمشروع الاستثماري قد أصبح ممكناً في بعض القطاعات في السنوات الأخيرة وفي كافة دول الخليج، كما أصبحت كافة القطاعات مفتوحة أمام الاستثمار الأجنبي باستثناء بعض القطاعات الحساسة التي تظهر فيما يسمى" القائمة السلبية "كما يلاحظ أن عدد القطاعات الجزئية أو الأنشطة الواردة في هذه القائمة قد اتجه نحو التراجع في السنوات الأخيرة .فدولة قطر على سبيل المثال كانت قد أزالت أنشطة البنوك والتأمين من قائمتها السلبية في عام ٢٠٠٤ . كذلك الحال، قامت السعودية وضمن التزاماتها نحو منظمة التجارة العالمية بفتح شريحة واسعة من الأنشطة الخدمية للمستثمرين الأجانب، والتي كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية، وخدمات الاتصالات، وتوزيع السلع، والاستثمار في خدمات الكمبيوتر.[1] وفيما يلي أهم الحوافز التي قدمتها دول المجلس لتفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر .

الجدول 15 : السياسات والحوافز لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر بدول المجلس .

البحرين	خفّفت القواعد على الشركات الغير خليجية لإمتِلاك البنايات وتأجير الأراضي كما تم تأسيس مكان واحد شامل لَتسهيل الإجراءات والتراخيص ؛ وزيادة الملكية الاجنبية من 49 إلى 100 %من الأعمال التجارية إجمالا لكن في بضعة قطاعات أساسية ومثال على ذلك :، نفط وألمنيوم.

[1] Muawya Ahmed Hussein . **Impacts of Foreign Direct Investment on Economic Growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries.** International Review of Business Research Papers. OMAN . 2009 . P 7.

الكويت	أجازت القانون الذي يسمح للأجانب بالإمتِلاك 100 % من الشركات الكويتية كما تم تخفيض الضرائب المتعّلقة بالشركات مِن 55 % إلى25 .% وتم تأسيس مكتب كبير لمعالجة تطبيقات الأستثمار الأجنبي المباشر.
سلطنة عمان	سمحت ب 100 % ملكية أجنبية من الشركات في أكثر القطاعات؛ تخفيض عدم تكافؤ ضريبة الدخل المخّفض بين الشركات العمانية والأجنبية ذلك برفع النسبة الوحيدة للشركات العمانية من 7.5 % إلى 12 % وُتنزل النسبة للشركات الاجنبية من 15 إلى 50 % ؛ الشركة " الأجنبية " كما تم اعادة تعريف الشركة الاجنبية بتلك التي يكون نسبة التملك بها٠70 % ملكية أجنبية بدلا من 49% ؛ وسمحت للشركات غير الخليجية بامتِلاك البنايات وتأجير الاراضي .السماح باالملكية الاجنبية الكاملة في قطاع الخدمات وذلك بالتوافق مع إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بدءا بقطاع تكنولوجيا المعلومات في عام 2003.
قطر	سمحت ب100 % ملكيةِ أجنبية في الزراعة، الصناعة ، الصحة، التعليم، والسياحة، وإجراءات إستثمار كفوءة ، تم تخفيض المعدل الضريبي الأقصى من 35 % إلى 30 %
المملكة العربية السعودية	شرعت قانون إستثمار جديد وأسست سلطة الإستثمار المشترك لتسهيل عمليات الإستثمار الأجنبي المباشرالتي تتضمن مكان شامل للاجراءات. وسمحت ب 100 % ملكية أجنبية في معظم القطاعات ، ويشمل ذلك الغاز، توليد الطاقة، تحلية المياه، والبتروكيماويات .كما خفضت ضريبة الدخل المتعّلقة بالشركات للحد الأعلى على الاستثمار الأجنبي من 45 % إلى 30 % وسمحت لغير السعوديين بإمتِلاك العقاراتلمزاولة عملهم أولغرض سكنهم، ماعدا في المدينة المنورة ومكة.
الإمارات العربية المتحدة	اعلنت عدة مناطق تجارية مجانية جديدة بقصد جعل الإمارات مركز عالمي للتجارة في السبيكة الذهبية والبحث وتطوير التكنولوجيا ، والأنشطة المالية .وقد أرخت القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع عقارات معينة .

Source : Muawya Ahmed Hussein op cit . P 8.

المبحث الرابع : إتجاهات وتطور الإستثمار الأجنبي المباشر بدول مجلس التعاون الخليجي

منذ أوائل التسعينيات، شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إصلاحات مستمرة وجديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة قانونيّة مواتية لصالح المستثمرين الأجانب. وتشمل هذه التطوّرات المواتية، تحرير دخول المستثمرين، ومنحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية، وخفض الضرائب، وتوفير الضمانات والحماية. وهناك حاليا العديد من الشركات الأجنبية التي تعمل وتمتلك مكاتب تابعة لها في دول مجلس التعاون الخليجي ومن ضمنها، مجموعة شركات رويال دانش شل، وشركة هيونداي للهندسة ، وجنرال إلكتريك، وبريتيش بيتروليوم .

ويلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد نمت بنسبة 31.5 % خلال العام 2008 م وفقاً للتقرير الصادر عن بيت الاستثمار العالمي «جلوبل»، كما نمت بمعدل سنوي مركب مقداره 57.2 % خلال الفترة ما بين العام 2003 م والعام 2008 م .

ومن بين كبريات الدول المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المملكة العربية السعودية

أولا : المملكة العربية السعودية : حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام 2008 م ما قيمته 38.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة مقدارها 57.2 في المائة. وعلى أساس معدل النمو السنوي المركب، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 117.9 في المائة خلال الفترة ما بين العام 2003 م والعام 2008 م، مما يبيّن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع اقتصادها. [1] ، والشكل الموالي يبين تدفقات الإستثمارات الأجنبي إلى السعودية في الفترة (2000 م –2006 م)

الشكل 14: تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للمملكة العربية السعودية حسب مجموعات الدول القارية " مليون ريال"

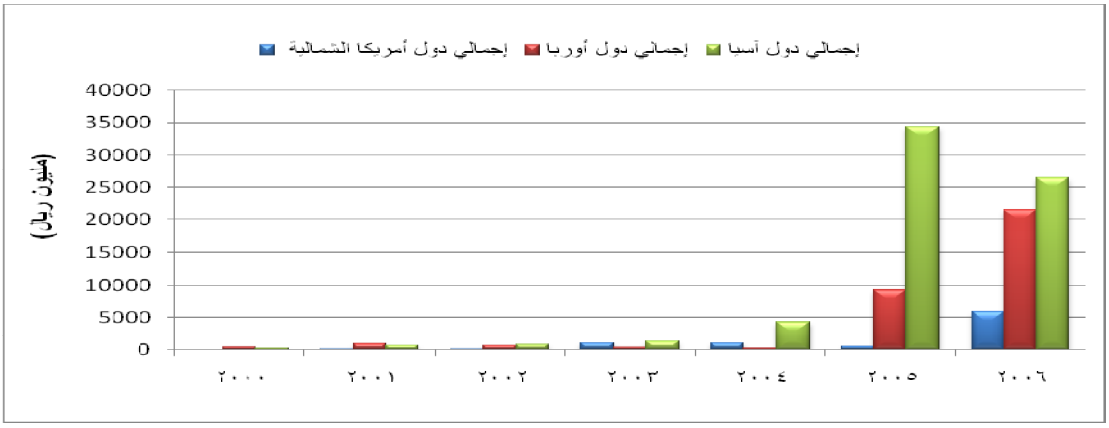

المصدر : بندر بن أحمد أبا الخيل ، **الإستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية** ، بحث ميداني ، منشور على الموقع : Dc202.4shared.com/doc/TxuB7RG7/pre view . html ...le 15/03/2012.

[1] Jones Romos. SAUDI ARABIA the most country atracting FDI . Report disponible in : /**http://arabic.arabianbusiness.com/banking/banking-finance/2009/oct/17/29532 le 18/12/2011**

وبملاحظة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة العربية السعودية على المستوى القاري كما في الشكل السابق ، يتضح أن دول قارة آسيا تظهر في المرتبة الأولى في تدفق الاستثمارات المباشرة منها إلى المملكة منذ عام 2002م ليبلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة لها في المملكة 26370 مليون ريال في عام 2006م تليها قارة أوربا بمقدار 21503مليون ريال وقارة أمريكا الشمالية بمقدار 5959 مليون ريال.

هذا مايدل أن الإستثمارات الأجنبية الوافدة إلى السعودية لا تقتصر على منطقة معينة بل من عدة مناطق في العالم ، حيث في عام 2008 م ، حيث إحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في الإستثمارات الأجنبية الوافدة إلى السعودية بنسبة 15.4 % ، ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13.6 % ، ثم الكويت 11.7 % ، فرنسا 9 % ،هولندا 8.8 % واليابان بنسبة 6.1 % .[1]

الشكل 15 : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية في عام 2008 م " % "

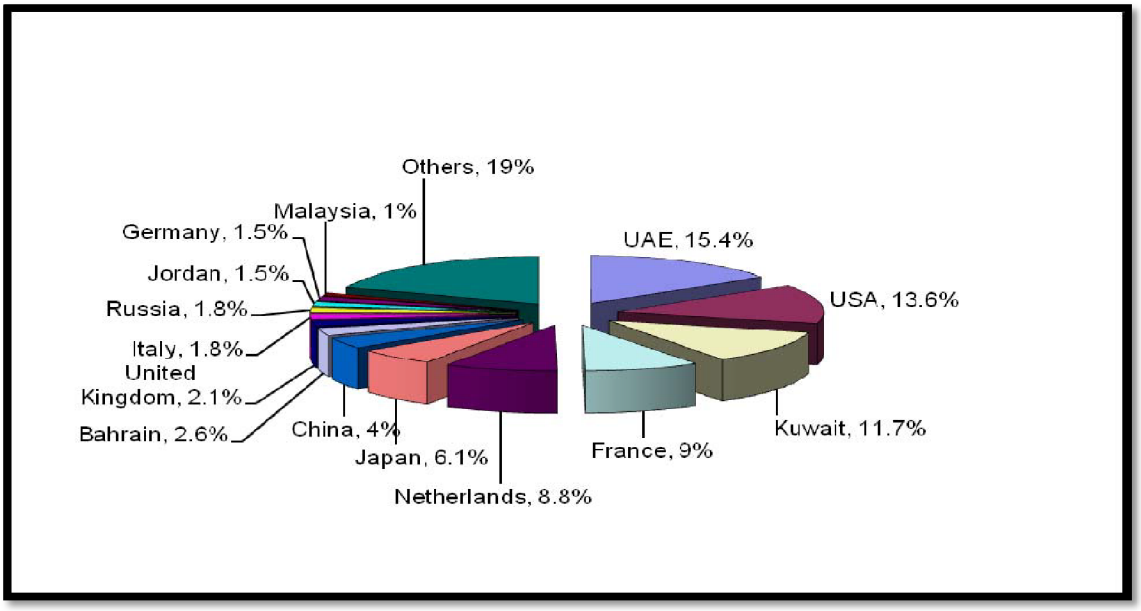

Source : Foriegn Direct Investment Report 2009.

[1] The Economic Development and Globalization Division (EDGD) . Foriegn Direct Investment Report . **ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA) .** Technical Paper . United Nations. New York, 2009 . p 6.

وبصفة عامة لقد حافظت السعودية على مكانتها كأكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمنطقة غرب آسيا. حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للسعودية 28.1 مليار دولار في 2010م متراجعة عن المستوى السابق وقدره 35.5 مليار دولار في 2009 م. وشكلت الاستثمارات الأجنبية الواردة للسعودية 48 % من مجموع الاستثمارات الواردة لمنطقة غرب آسيا، التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي استقطبت السعودية استثمارات أجنبية قدرها 35.5 مليار دولار في 2009 م . فضلا عن 38.3 مليار دولار في 2008 م و24.3 مليار دولار في 2007 م و18.3 مليار دولار في 2006 م و12 مليار دولار في 2005 م. وحسب الأونكتاد، بلغ متوسط قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للسعودية 245 مليون دولار سنويا للفترة الممتدة من 1990 م إلى 2000 م.

و يعد أداء السعودية في 2010 م أفضل بكثير من المتوسط، خصوصا مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنوات عدة فقط . يعود جانب من هذا الأداء المتميز بشكل عام على خلفية انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية 2005 م وما صاحب ذلك من تحسينات وتطويرات للقوانين والتشريعات الإقتصادية للمملكة التي شملت فتح قطاع الخدمات المالية أمام المنافسة الأجنبية. من جملة الأمور، قررت السلطات السعودية تقليص عدد الأنشطة المحظورة للمستثمرين الأجانب فيما يعرف بالقائمة السلبية .[1]

والجدول الموالي يوضح الإحصائيات المشار إليها سابقا ، أي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة السعودية العربية ، وذلك بالفترة (1990 م–2010 م)

الجدول 16 :حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المملكة العربية السعودية في الفترة (1990–2010)

" مليار دولار "

السنة	1990–2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة	245 *	12	18.3	24.3	38.3	35.5	28.1

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة المستوحاة من :

جاسم حسين ، دول الخليج في تقرير الإستثمار العالمي 2011 م ، مقال متوفر على الموقع :

http://www.aleqt.com/2011/07/30/article_564011.html

* مليون دولار أمريكي

[1] جاسم حسين ، **دول الخليج في تقرير الإستثمار العالمي 2011 م** ، مقال متوفر على الموقع :

http://www.aleqt.com/2011/07/30/article_564011.html

ثانيا : الإمارات العربية المتحدة :

يعد إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر اقتصاديات المنطقة تنافسية وجذبًا للاستثمارات الأجنبية، حيث تحظى الإمارات بثقة كبيرة من قبل المجتمع الاقتصادي العالمي وتعتبر حالة متميزة بين دول العالم، فقد احتل الاقتصاد الإماراتي المرتبة الأولى عربيًا في تقرير التنافسية العالمي لعام 2007 وذلك ضمن مجموعة الدول الثالثة (الدول في مرحلة متقدمة من التطور) ،ولقد نمت الإستثمارات الأجنبية بالدولة بنسبة 11 في المائة لعام 2006 م ، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 18.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 16.86مليار دولار أمريكي لعام 2005 م ، وذلك بفضل بيئة الأعمال الجاذبة والسياسات الاقتصادية المنفتحة والموقع الجغرافي المتميز والاستراتيجي، حيث تتميز الإمارات بمناخ اقتصادي منافس ينذر وجوده في أي بلد آخر مثل عدم وجود ضرائب، وحرية كاملة لتحويل رؤوس الأموال والأرباح من دون قيود وعوائق، ووجود مصادر مهمة للطاقة، وقوى عاملة رخيصة، وبنية تحتية على أحدث المستويات، بالإضافة إلى الالتزام الحكومي نحو الاستثمار الأجنبي من جهة وإلى الاستقرار السياسي والأمني والانفتاح الاقتصادي والعلاقات المتوازنة مع دول العالم من جهة أخرى. [1]

ولقد استقطبت الإمارات استثمارات أجنبية مباشرة قدرها 13.7 مليار دولار في 2008 م محتلة المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية التي حققت 38.3 مليار دولار في 2008 م، لكن حدث هبوط كبير في قيمة الاستثمارات الواردة في أعقاب الكشف عن أزمة مديونية دبي وما أعقبها من انخفاض في مستوى الثقة بالاقتصاد الإماراتي برمته . [2] حيث وفي نفس هاته السنة كانت المملكة المتحدة المصدر الأول لتدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الإمارات العربية المتحدة ، بمقدار 4.6 مليار دولار أمريكي ، بنسبة 24.6 % من التدفقات الداخلة ، وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بمقدار 3.9 مليار دولار أمريكي ، بنسبة 20.7 % من التدفقات الداخلة ، ثم الهند بمقدار 2.1 مليار دولار ، أي بنسبة 11.2 % التدفقات الداخلة ، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 1.2 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 6.2 % التدفقات الداخلة ، ثم إيران بمقدار 800 مليون دولار أمريكي ، بنسبة 4.1 % التدفقات الداخلة .

وهاته الدول مجتمعة تشارك بنسبة 66 % من التدفقات الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة . [3]

---

[1] عبد الله آل صالح ، **تجربة الإمارات حول واقع الإستثمار الأجنبي في مجلس التعاون وسبل تطويره** ، مداخلة ضمن الملتقى الأول للإستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 3 مارس 2008 ، ص ص 4 ، 5 .

[2] جاسم حسين ، **دول الخليج في تقرير الإستثمار العالمي 2011 م** ، مقال متوفر على الموقع

http://www.aleqt.com/2011/07/30/article_564011.html LE 16/03/2012

[3] The Economic Development and Globalization Division (EDGD). op cit . p 8.

ثالثا : الكويت وعمان :

شهدت دولة الكويت وسلطنة عمان انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليهما. وعلى الرغم من أن كلا البلدين عملا على تخفيف القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية، فقد سجّلت الكويت انخفاضا بنسبة 54.5 في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها في عام 2008 م مقارنة بالعام 2007 م في حين سجّلت عُمان انخفاضا بنسبة 6.3 في المائة. وفي إطار جهوده الرامية إلى زيادة المشاركة الأجنبية، أقرّ مجلس الأمّة الكويتي قانونا لخفض الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية العاملة في الكويت من 55 في المائة إلى 15 في المائة, هذا بالإضافة إلى إلغاء الضرائب على الأرباح الرأسمالية في سوق الأوراق المالية الكويتية. وفي العام 2010 إرتفعت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الكويت بشكل طفيف لتصل ما مقداره 1 مليار دولار أمريكي فضلا عن 57 مليون دولار في 2008 م ، أما عمان فقد إنخفضت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها عام 2009 م إلى 1.5 مليار دولار ، بعدما كانت حوالي 2.9 مليار دولار في 2008 م ولكنها إرتفعت لتحقق 2 مليار دولار في 2010 . [1]والجدول التالي يبين تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من عمان والكويت

الجدول 17 : تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل من عمان والكويت **" مليون دولار"**

الدولة / السنة	2004	2005	2006	2007	2008
الكويت	24	233	121	121	57
عمان	112	1540	1686	3124	2928

Source : The Economic Development and Globalization Division (EDGD). op cit . p2.

❖وبالرغم من أن عمان تستقطب أكثر من 59 دولة في مجال الإستثمارات (حسب إحصائيات 2007 م) ، إلا أن تسعة دول فقط تشكل ما مقداره 81 % من التدفقات الإجمالية الداخلة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، وقد إحتلت المملكة المتحدة المرتبة الأولى في الإستثمارات الأجنبية الوافدة إلى عمان بنسبة 24 %. والشكل الموالي يبين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى عمان من مختلف الدول.

[1] وائل المرادي ، **ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج**، مقال متوفر على الوقع :

http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=2722 LE 18/12/2011.

الشكل 16 : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الدول إلى دولة عمان في 2007 " % "

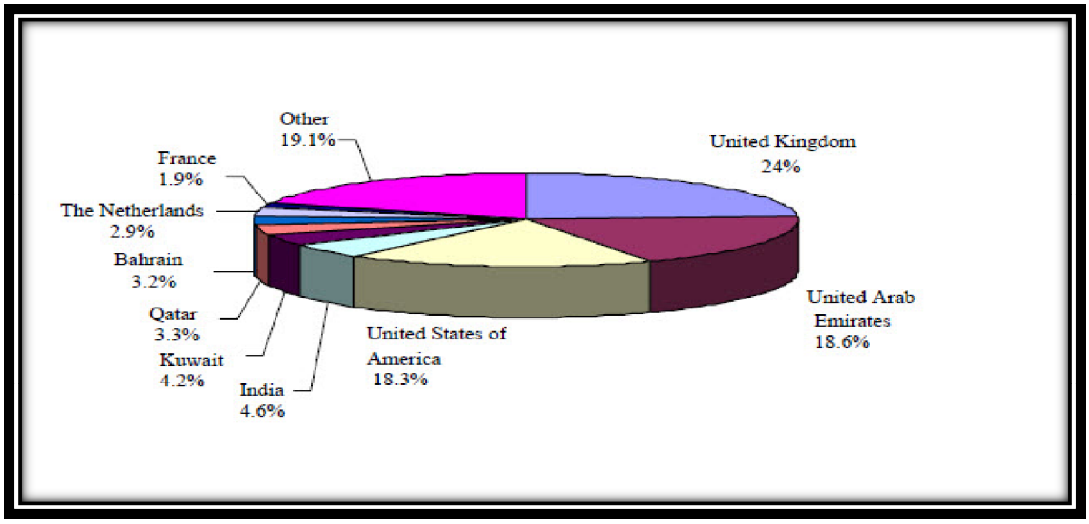

Source : : Foriegn Direct Investment Report 2009.

رابعا : البحرين وقطر :

لقد عانى الاقتصاد القطري من معضلة تراجع مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من 8.1 مليار دولار في 2009 م إلى 5.5 مليار دولار في 2010 م. وترجع النسبة الجيدة التي حققت في 2009 م إلى السياسات الحكومية الرامية إلى تسهيل اللوائح التنظيمية المطبقة على المشاركين الأجانب. وفي قطر، تمّ توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى قطاعات الغاز الطبيعي المسال، والطاقة والاتصالات ، ويذكر أن قطر سجلت معدل نمو على طول الفترة (2000 م– 2008 م) وصل إلى 41.9 بالمئة.

ويتوقع على نطاق واسع صعود حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة استعداداً لإستضافة فعاليات كأس العالم 2022 م [1]

من جهة أخرى، تدنت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البحرين من 257 مليون دولار في 2009م إلى 156 مليون دولار في 2010 م . في حين أنه شهدت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى البحرين في العام 2008 م إرتفاعا حيث سجلت ما قيمته 1.8 مليار دولار أمريكي مقارنة ب 1.76 مليار دولار أمريكي في 2007 م ، وتجدر الإشارة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا مهما في الإقتصاد البحريني إذ يساهم بنسبة 8 % من الناتج المحلي الإجمالي لدولة البحرين (تقرير 2008م) . [2]

[1] أشرف القاسمي ، **زيادة الإستثمارات الأجنبية في دول الخليج مرهون بتطوير التشريعات** ، مقال متوفر على
http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t=334356 le 27/05/2012

[2] The Economic Development and Globalization Division (EDGD). op cit . p .10

الفرع الخامس : دول مجلس التعاون الخليجي (GCC Countries)

حققت دول الخليج مؤخرا تحسنا في الأداء الإقتصادي عامة وسياسة جذبها للإستثمار الأجنبي المباشر، فقد تطور حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من وإلى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة ، وخاصة فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ، هاته الدول التي أثبتت مكانتها في قوقعة الإستثمار الأجنبي المباشر طيلة السنوات الأخيرة لكن بنسب متفاوتة ففي عام 2004م نجد أن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الثانية بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي المرتبة الأولى للعامين 2005م 2006م على التوالي ، فيما كان حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة الكويت الأقل بين دول المجلس خلال الفترة بين عام 2004م وعام 2006م.والشكل الموالي يبين تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي

الشكل 16: تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2004م-2006م)

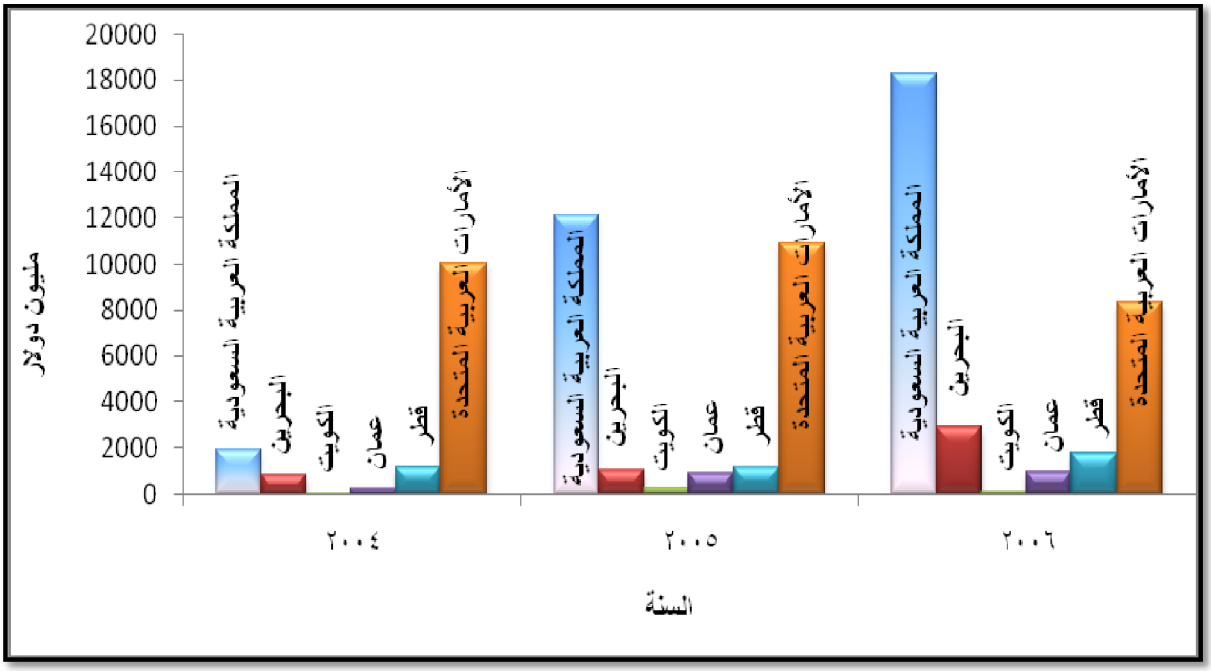

Data Source: FDI Inflows, World Investment Report 2007.

كذلك بمقارنة نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى رأس المال الثابت المحلي لدول المجلس نجد أن هذه النسبة ارتفعت للمملكة العربية السعودية في عام 2006 م بمقارنة بعام 2004 م و 2005 م ، على الرغم من نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت للمملكة في عام 2006م مقارنة بعام 2004 م والمتمثل في نمو الاستثمارات الخاصة والحكومية والاستثمارات في قطاع النفط بنسب 19.7% و 7.2% و 9% على التوالي (وزارة الاقتصاد والتخطيط ، منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام 2007 م). وهذا يظهر بصورة جلية الدور المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم الأصول التي تساعد في زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.

كما جاءت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صافي رأس المال الثابت للبحرين لتكون الأعلى حيث بلغت 98.7% في عام 2006م والتي تعكس الدور الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد البحريني، أما النسبة الأقل فكانت لدولة الكويت التي بلغت 7% لنفس العام . [1]

الشكل 17 : تطور نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى صافي رأس المال الثابت المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2004م-2006م) " % "

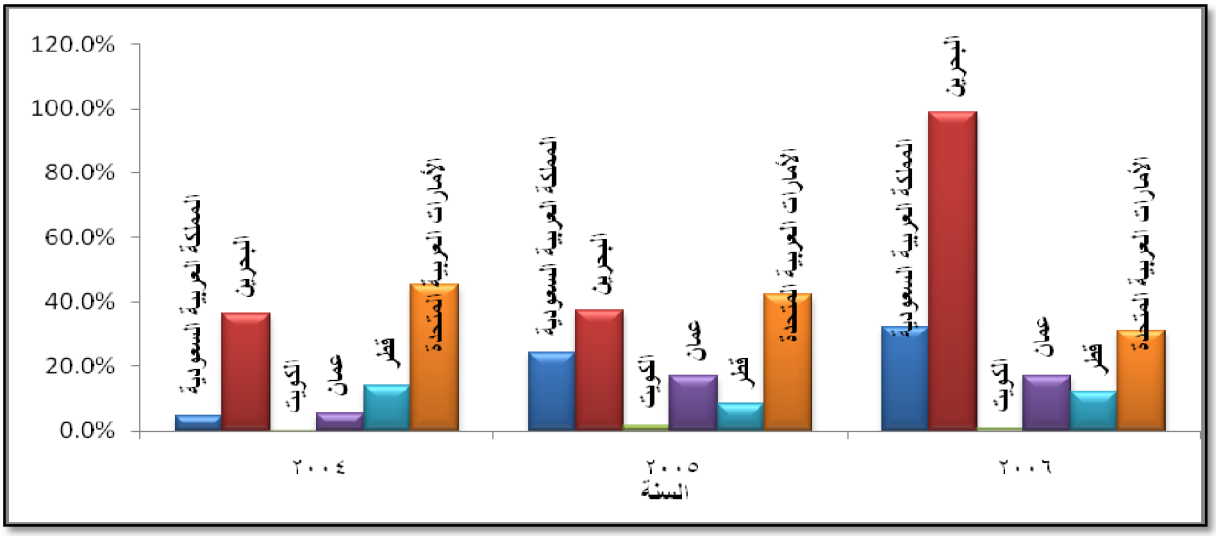

Data Source: FDI Inflows, World Investment Report 2007.

[1] بندر بن أحمد أبا الخيل ، **الإستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية** ، بحث ميداني ، منشور على الموقع : Dc202.4shared.com/doc/TxuB7RG7/pre view . html ...le 15/03/2012.

- ووصل حجم التدفق الداخل إلى دول مجلس التعاون الخليجي ذروته عام 2008 م ، حيث قدر ب 60 مليار دولار أمريكي ، إلا أن هذه التدفقات إنخفضت حيث سجلت هذه الدول في 2009 م مقار 47.3 مليار دولار ، وإستمر الإنخفاض للسنة الثانية على التوالي في العام 2010 م ، حيث سجلت دول مجلس التعاون الخليجي قيمة 39.8 مليار دولار من حجم التدفقات الأجنبية المباشرة الداخلة .أي سجلت دول المجلس إنخفاضا بنسبة 15.3 % في 2010 م مقارنة ب 2009 م.

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي (التدفقات الخارجة) الذي يضم ما يقرب من 72% من جميع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربي، وأيضا للعام الثاني على التوالي، حيث انخفضت بنسبة 55 % في عام واحد فقط، من 23.3 مليار دولار في عام 2009 م إلى 10.5 مليار دولار في عام 2010 م.

وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 م ، ومع ذلك، يساهم مجلس التعاون الخليجي بأكثر من 60٪ من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى العالم العربي. والشكل الموالي يبين تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من وإلى مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2000م –2010 م) . [1]

الشكل 18 : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من وإلى مجلس التعاون الخليجي " مليار دولار "

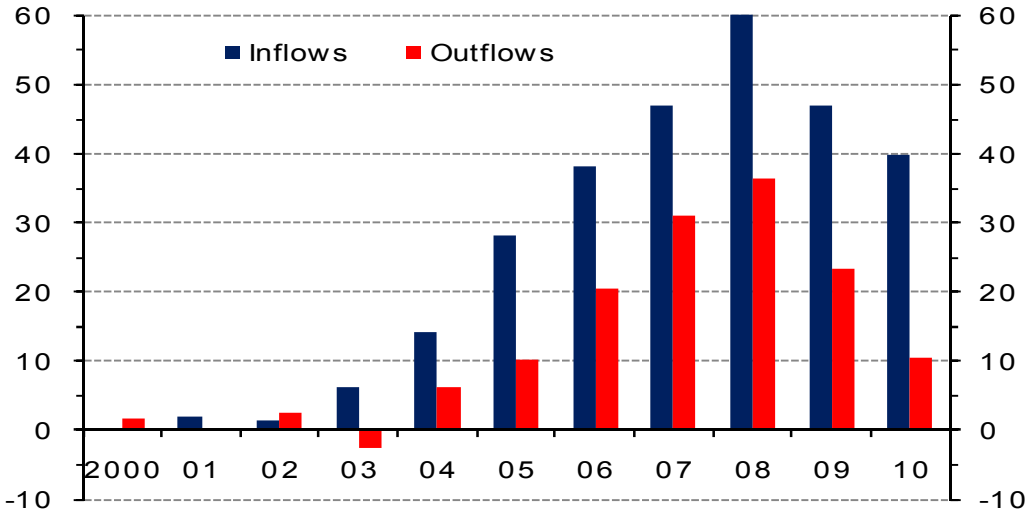

Source : **GCC Brief | 15 October, 2011 . GCC FDI flows decline for second consecutive year in 2010**

حيث : Inflows : التدفقات الداخلة ، Outflows : التدفقات الخارجية

[1] **GCC Brief . Report of GCC FDI flows decline for second consecutive year in 2010.. Kuwait. 15 October, 2011 . p 3.**

والشكل المولي يبين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على حدى ، في السنوات 2008 م ، 2009 م ، 2010 م ، وحسب الشكل تتفوق المملكة العربية السعودية على الدول الأخرى الأعضاء في حجم الإستثمارات الداخلة في السنوات الثلاث محل الدراسة ، لكن يلاحظ أن كل الدول الأعضاء سجلت تراجعا في حجم التدفقات الداخلة في العام 2010 م مقارنة بالعام 2009 م ، ولقد كان لأزمة الائتمان التي ظهرت خلال العام 2008 م تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث تسببت في تراجع نشاطها بنسبة 14.2 في المائة على مستوى العالم. كما ظهرت صناديق الثروة السيادية و التي تتواجد بصفة أساسية في منطقة دول مجس التعاون الخليجي.

وتعتبر سطلنة عمان الاستثناء الوحيد بالنسبة لدول المجلس، حيث ارتفع فيها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 1.5 مليار دولار في العام 2009 م إلى أكثر من ملياري دولار في 2010م .

بمعنى آخر، زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى أكثر من الربع في غضون سنة واحدة، ما يعد إنجازاً ودليلاً على تنامي الثقة العالمية باقتصاد السلطنة .

الشكل 19 : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مجلس التعاون الخليجي في الفترة (2008 م- 2010م) " مليار دولار "

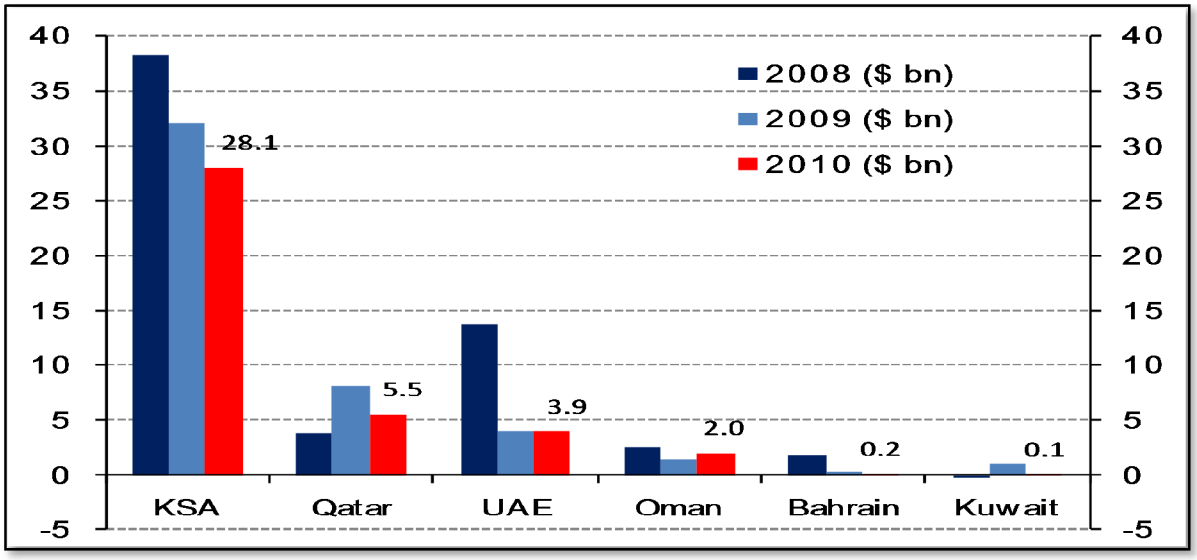

Source : **GCC Brief | 15 October, 2011 . GCC FDI flows decline for second consecutive year in 2010**

خلاصة الفصل الثالث

تحتاج دول مجلس التعاون إلى نوع من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل فيه المستثمرون الأجانب كناقل للتكنولوجيا الجديدة، الخبرات الإدارية، خدمات التوزيع، ومعلومات بشأن الأسواق الخارجية .إذا رغبت دول المجلس في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الأدلة التجريبية، سواء كانت دراسات الاقتصاد القياسي أو مسوحات المستثمرين، تشير إلى حاجتها لتحسين البنى التحتية، تبسيط القوانين والتشريعات، تعزيز مناخ الأعمال والاستثمار، تقوية استقرار الاقتصاد الكلي، إنشاء مناطق صناعية حرة تتمتع بالحرية الاقتصادية وتسهل فيها ممارسة الأعمال لجذب شركات أكثر والدخول في تكامل إقليمي أوسع . إن نظام بيئة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي و الذي تهيمن عليه الشركات العائلية، يعني أن المعاملات المالية ليست تعامل دائما بالشفافية المطلوبة ولذلك لا يتم تسجيلها رسميا كتدفقات استثمارات أجنبية مباشرة عندما تكون كذلك .هذا بالإضافة إلى ضعف قاعدة البيانات الوطنية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويبقى في الأخير أن وجود سوق متكاملة وانتهاج سياسة منفتحة على الخارج وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي الناجحة تعد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر فالاتفاقات التجارية تشجع التدفقات الاستثمارية سواء بين الدول الأعضاء أو من خارج الاتفاقية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من بين الأنشطة الإقتصادية التي شهدت قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة للدور الذي يمكن أن يلعبه بالنسبة لتأثيره على النمو الإقتصادي خاصة بعد زيادة حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي في نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية التالية في ظل النظام الرأسمالي، وقد تزايد في السنين الأخيرة الاهتمام به في دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لتحسن بيئة الاستثمار وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجهه كما أن معظم دول العالم تتنافس وتبحث بجد عن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه بإصوله المادية الملموسة وأصوله غير الملموسة يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متمثلة في تأثيره على النمو الاقتصادي كما يمكن أن يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في بناء القدرات الوطنية من خلال إدخال التقنية الحديثة وفتح فرص العمل أمام مواطني البلد المضيف للاستثمار.

وقد حاولنا في بحثنا هذا إبراز دور التكامل بين الدول في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر فيها مستهدين في ذلك بحالة دول مجلس التعاون الخليجي ولقد إستندنا على جملة من الفرضيات والتي حاولنا إختبارها ضمن محتوى الدراسة .

إختبار فرضيات البحث :

- التكامل الإقتصادي عبارة عن العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي ،والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية ، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء ،مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة ، هذا ما يجعل الدول المنضمة لتكتل اقتصادي كجسد واحد ، مصلحة الفرد تهم مصلحة الجميع والعكس صحيح ، هذا ما يحمل في طياته العديد من المزايا للدول المتكاملة من بينها اتساع حجم السوق الذي يؤدي إلى التخصص، و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة

التكامل. ويسهم التكامل الاقتصادي في بناء قاعدة تكنولوجية وتوفير درجة أكبر من الحماية للإقتصاد وزيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة وهذا ما يثبت الفرضية الأولى .

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة حيث يعد بمثابة المحرك الأساسي للتنمية حيث يتيح الوصول إلى التكنولوجيا وإختراق الأسواق العالمية و يكون مصحوبا بفنون إنتاجية حديثة ويوفر العديد من المزايا الأخرى مما أدى بالدول إلى التسابق فيما بينها لتقديم الحوافز، المزايا ، التسهيلات ، الإعفاءات الضريبية ، وتطوير بنيتها الأساسية وذلك لجذب الإستثمار والتكنولوجيا كونه محرك مهم للتنمية الإقتصادية وهذا ما يثبت الفرضية الثانية.

- يقوم التكامل الإقتصادي بين الدول المتجانسة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وينطوي على إزالة العقبات والعراقيل الجمركية مما يفسح المجال للمستثمرين للإستثمار في منطقة التكامل لملائمة المناخ الإستثماري وإزالة العراقيل الجمركية ، هذا ما يزيد من نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تفعيله وهو ما يثبت الفرضية الثالثة .

التوصيات المقترحة :

بعد عرض نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات هي :

- على الدول العربية إعطاء أهمية أكبر للتكامل الإقتصادي لتحصيل المكاسب و المزايا الإقتصادية التي يعود بها التكامل على الدول الأعضاء لما للتكامل الاقتصادي من صمام أمان يكسب الدول مناعة ويمنحها القدرة على مواجهة الصعاب والرقي بإقتصادها .
- لكون الإستثمار الأجنبي المباشر محركا أساسيا للتنمية الإقتصادية ، فعلى الدول العربية أن تبذل أقصى المجهودات لجذبه للنهوض بإقتصادها.
- تتوفر دول مجلس التعاون الخليجي على عدة مقومات تجعلها تحقق نجاحا مهما في مسيرة التكامل، فيجب توفر رغبة قوية للوصول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة .

آفاق البحث :

يبقى هذا الموضوع مفتوحا لدراسات وبحوث أخرى تكون أكثر عمقا وتفصيلا، وذلك من خلال:

- دراسة تأثير سياسات الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الإستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية.
- دراسة معمقة لتقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- دراسة واقع وآفاق التجارة الخارجية والتنمية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وتبقى المواضيع والدراسات محل الدراسة عديدة ، ونرجوا أن نكون في النهاية إستوفينا الموضوع حقه ، ووضعنا إضافة بسيطة تعود بالفائدة على طلبة العلم .